



التوزيع: عام	البند 12 من جدول الأعمال
التاريخ: 24 فبراير/شباط 2021	WFP/EB.2/2020/12
اللغة الأصلية: الإنكليزية	ملخص أعمال الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي لعام 2020
	للموافقة

تتاح وثائق المجلس التنفيذي على موقع البرنامج على الإنترنت (<https://executiveboard.wfp.org>).

ملخص أعمال الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي لعام 2020

جدول المحتويات

3	القضايا الاستراتيجية الراهنة والمقبلة
3	2020/EB.2/1 ملاحظات افتتاحية من المدير التنفيذي
5	الجزء الرفيع المستوى
6	الكلمة الرئيسية التي أدلى بها الأمين العام
7	حلقة نقاش رفيعة المستوى حول هدم الصوامع المؤسسية وضمان مزيد من التكامل في البرمجة والتمويل والتنفيذ
13	مسائل الموارد والمالية والميزانية
13	2020/EB.2/2 خطة البرنامج للإدارة (2023-2021)
14	2020/EB.2/3 عملية اختيار وتعيين مراجع الحسابات الخارجي للبرنامج للفترة من 1 يوليو/تموز 2022 إلى 30 يونيو/حزيران 2028
15	قضايا السياسات
15	تحديث عن تنفيذ البرنامج لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 279/72 (إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية)
16	تحديث شفوي عن آثار التوجيهات بشأن أطر الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة والتحليلات القطرية المشتركة على البرنامج
17	تحديث شفوي عن سياسة شؤون العاملين: رؤية مستقبلية لقوة البرنامج العاملة وثقافة مكان العمل لديه
18	2020/EB.2/4 سياسة البرنامج بشأن الحماية والمساءلة وخطة تنفيذها
19	2020/EB.2/5 خارطة الطريق لإدماج منظور الإعاقة في البرنامج (2021-2020)
20	تحديث عن التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها
21	الحافظة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى
22	الحافظة الإقليمية للجنوب الأفريقي
24	2020/EB.2/6 تقرير موجز عن تقييم الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة لجمهورية الكونغو الديمقراطية (2020-2018)، ورد الإدارة عليه
24	2020/EB.2/7 الخطة الاستراتيجية القطرية لجمهورية الكونغو الديمقراطية (2024-2021)
26	الحافظة الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ
27	2020/EB.2/8 تقرير موجز عن تقييم الخطة الاستراتيجية القطرية لإندونيسيا (2020-2017)، ورد الإدارة عليه
27	2020/EB.2/9 الخطة الاستراتيجية القطرية لإندونيسيا (2025-2021)
28	2020/EB.2/10 تقرير موجز عن تقييم الخطة الاستراتيجية القطرية لنيومور-ليشتي (2020-2018)، ورد الإدارة عليه
29	الحافظة الإقليمية لشرق أفريقيا
30	2020/EB.2/11 تنقيح الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة لبوروندي (2020-2018) والزيادة المقابلة في الميزانية
31	الحافظة الإقليمية لغرب أفريقيا
33	2020/EB.2/12 تقرير موجز عن تقييم الخطة الاستراتيجية القطرية للكاميرون (2020-2018)، ورد الإدارة عليه
34	2020/EB.2/13 الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة لتوغو (2021)

34	الحافظة الإقليمية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	
36	الخطة الاستراتيجية القطرية لغواتيمالا (2021-2024)	2020/EB.2/14
37		مسائل أخرى
	تقرير مرحلي عن تنفيذ خطة العمل الشاملة لتنفيذ توصيات الفريق العامل المشترك بين المجلس التنفيذي وإدارة	2020/EB.2/15
37	البرنامج المعني بالمضايقات والتحرش الجنسي وإساءة استعمال السلطة والتمييز	
39	تحديث شفوي عن التحضيرات لقمة الأمم المتحدة بشأن النظم الغذائية لعام 2021	
40	تحديث شفوي عن استجابة البرنامج لجائحة كوفيد-19	
42		المسائل التنظيمية والإجرائية
42	برنامج عمل المجلس التنفيذي لفترة السنتين (2021-2022)	2020/EB.2/16
42		ملخص أعمال المجلس التنفيذي
42	ملخص أعمال الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لعام 2020	2020/EB.2/17
42		التحقق من القرارات والتوصيات المعتمدة
44		الملحق الأول
44		القرارات والتوصيات
49		الملحق الثاني
49		جدول الأعمال

القضايا الاستراتيجية الراهنة والمقبلة

2020/EB.2/1 ملاحظات افتتاحية من المدير التنفيذي

- 1- عقب الموافقة على عقد الدورة العادية الثانية لعام 2020 عن بُعد، احتفل المجلس التنفيذي بحصول برنامج الأغذية العالمي (البرنامج) على جائزة نوبل للسلام بفيديو احتفالي. وتم تعيين عضو جديد في هيئة مكتب المجلس التنفيذي ممثلاً للقائمة جيم ومقرراً للدورة.
- 2- وأشاد المدير التنفيذي في ملاحظاته الافتتاحية بموظفي البرنامج الميدانيين الذين يعملون في خدمة سكان العالم الفقراء والضعفاء، معرضين حياتهم للخطر في كثير من الأحيان، ويواجهون التحديات التي فاقمتها جائحة كوفيد-19. وتُعبر جائزة نوبل للسلام عن الاعتراف بإسهام البرنامج في تحقيق السلام والاستقرار، وتُسجِّعه على تعميق وعي العالم بجائحة الجوع التي تتسبب فيها الجائحة الصحية الحالية من خلال فقدان الدخل والوظائف وانكماش الاقتصادات الوطنية، والحاجة إلى موارد للتصدي لها. ووجه المدير التنفيذي شكره إلى المجلس على ما يقدمه من دعم في ضمان بلوغ البرنامج أرفع المعايير التي مكنته من نيل الجائزة والحفاظ على تلك المعايير. وقال إنه سيحضر هو ورئيس المجلس حفل توزيع الجوائز مع ممثلين عن موظفي البرنامج الميدانيين من جميع أنحاء العالم.
- 3- وبينما سيتراوح التمويل الإجمالي للبرنامج بين 8.2 مليار دولار أمريكي و8.5 مليار دولار أمريكي في عام 2020، أدت الآثار الاقتصادية للجائحة إلى خفض الأموال التي كان يمكن للمانحين توفيرها في عام 2021، مما أدى إلى انعدام الأمن الغذائي وازدياد الجوع وسوء التغذية في عديد من البلدان ذات الدخل المتوسط والمنخفض. وبعد أن فقد ما تراوح بين 7 و8 ملايين شخص أرواحهم بالفعل بسبب الجوع في عام 2020 فإنه يدعو المانحين إلى التدخل فوراً لتجنب وقوع مجاعات واسعة النطاق في كثير من أنحاء العالم. وقال المدير التنفيذي إن الدخل المتوقع للبرنامج في عام 2021 يبلغ حالياً 7.8 مليار دولار أمريكي، ولكن من المرجح أن تصل المتطلبات إلى 15 مليار دولار أمريكي؛ وهناك حاجة إلى زيادة التمويل وإلى مزيد من المساهمات المرنة وأشكال الدعم المالي البديلة، مثل تأجيل سداد مدفوعات الديون لتمكين البلدان من توجيه الأموال إلى برامج شبكات الأمان الاجتماعي الوطنية.
- 4- وأضاف أن إسهام البرنامج في التصدي العالمي لجائحة كوفيد-19 شمل توفير خدمات النقل الجوي للعاملين وللمعدات في المجالين الطبي والإنساني عندما توقفت شركات الطيران التجارية عن العمل خلال الأشهر الأولى من الجائحة. وبعد استئناف شركات الطيران رحلاتها، فإن البرنامج مستعد لمشاركة خبرته ودرايته الفنية في العمل في البيئات الصعبة، بما في ذلك خبرته في توزيع اللقاحات عندما تُصبح متاحة. والآن بعد أن أصبحت النظم جاهزة للتسليم إلى القطاع الخاص، يمكن للبرنامج أن يركز على الاستجابة لحالات الطوارئ الأخرى. وفتحت جائزة نوبل للسلام آفاقاً جديدة للعمل من خلال تعزيز مصداقية البرنامج مع الشركاء والمانحين الحاليين والمحتملين، بما يشمل العمل مع القطاع الخاص. وحث المدير التنفيذي الحكومات على الموافقة على اقتراح سيُعرض على المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية في 16 ديسمبر/كانون الأول بشأن إعفاء الشحنات الإنسانية من قيود التصدير المفروضة على المواد الغذائية.
- 5- وقال إن هناك بعض الأخبار الإيجابية من اليمن تفيد بأن جماعة الحوثيين التي تسيطر على منطقة صنعاء قد وافقت أخيراً على مشروع راند للتسجيل البيومترى سيُشمَل 150 000 مستفيد من البرنامج. ويهدف البرنامج في نهاية المطاف إلى توزيع تحويلات قائمة على النقد على المستفيدين البالغ عددهم 13 مليون شخص في اليمن، ولكن فجوات التمويل أدت إلى تقليص حجم الحصص الغذائية الموزعة على 9 ملايين شخص إلى النصف في أبريل/نيسان، وتعاني خمس محافظات من المجاعة. ويحتاج البرنامج بصورة عاجلة إلى 1.9 مليار دولار أمريكي في عام 2021. وفي منطقة الساحل الوسطى، أدت الجائحة إلى مفارقة آثار النزاع والتدهور الاقتصادي والكوارث المرتبطة بالمناخ، مما تسبب في نزوح 1.6 مليون شخص. وتعرَّض 7.4 مليون شخص لانعدام حاد في الأمن الغذائي. ويدعم البرنامج نحو 3.4 مليون شخص في منطقة الساحل، ويحتاج إلى 164 مليون دولار أمريكي للأشهر الستة المقبلة.

- 6- واشترى البرنامج خلال السنوات السابقة سلعا غذائية بما قيمته 60 مليون دولار أمريكي من خلال المشتريات المحلية والإقليمية في البلدان النامية، ووزع 1.6 مليار دولار أمريكي من التحويلات القائمة على النقد، وقدم حصصا غذائية منزلية وفسائم غذائية إلى أكثر من 7 ملايين من الأطفال الذين أثر عليهم إغلاق المدارس بسبب تفشي الجائحة.
- 7- وفرضت الجائحة أيضا تحديات أمام نظم الرصد والرقابة، مما يعني أن المكاتب القطرية في حاجة إلى توخي مزيد من اليقظة للوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالرقابة الداخلية. ويعمل المقر مع المكاتب القطرية لتقييم احتياجاتها الرقابية ووضع الحد الأدنى من الضوابط المطلوبة. وسيقدم تقرير عن ذلك إلى لجنة مراجعة الحسابات في اجتماعها الذي سيعقد في ديسمبر/كانون الأول. ويثبت استمرار العمل في تعزيز ثقافة قوة العمل والتصدي للمضايقات والتحرش الجنسي وإساءة استخدام السلطة والتميز التزام البرنامج المستمر بالعناية بموارده البشرية.
- 8- واختتم المدير التنفيذي ملاحظاته بتأكيد ما يحققه التمويل بالسلف من وفورات في التكاليف تمكن البرنامج من شراء الأغذية عندما تكون الأسعار منخفضة وتخزينها مسبقا لاستخدامها في المستقبل.
- 9- وشارك أعضاء المجلس المدير التنفيذي في الإشادة بموظفي البرنامج، وأعربوا عن تعاطفهم مع أسر وأصدقاء الموظفين الذين فقدوا أرواحهم أثناء أدائهم واجبه. وقال الأعضاء إن البرنامج حليف استراتيجي للحكومات التي تسعى إلى منع الجوع وسوء التغذية، وأن مساعدات البرنامج أساسية لملايين الأشخاص الذين يعتمدون عليها. وأشادوا بجهود المدير التنفيذي الناجحة لتعميق الوعي بالروابط بين انعدام الأمن الغذائي والنزاع والهجرة. وقالوا إن جائزة نوبل للسلام تُعزز مصداقية البرنامج كمساهم في السلام، وتتيح فرصا لتوسيع نطاق العمليات مع الشركاء الحكوميين وغير الحكوميين والقطاع الخاص، وزيادة المساهمات من المانحين التقليديين وغير التقليديين.
- 10- وأثنى الأعضاء على البرنامج لاستجابته المرنة والفعالة للجائحة التي أكدت من جديد دوره في تقديم الاستجابة على الخطوط الأمامية وتوفير خدمات اللوجستيات للنظام الإنساني. وقالوا إن موظفي البرنامج وشركاءه أثبتوا التزامهم بخدمة الضعفاء في العالم على الرغم من التحديات والصعاب غير المسبوقة لتوسيع برامج إنقاذ الأرواح من أجل الوصول إلى مزيد من الأشخاص أكثر من أي وقت مضى، وتقديم دعم إضافي للاستجابة الأوسع لجائحة كوفيد-19. وشاطروا المدير التنفيذي قلقه بشأن الآثار المباشرة وغير المباشرة للجائحة على اقتصادات البلدان المانحة والبلدان المضيفة على حد سواء، وأشادوا بجهوده لضمان التمويل للبرنامج ولجميع أنشطة المساعدة الإنسانية. وقالوا إنهم يضمون أصواتهم إلى صوته في دعوة الدول الأعضاء إلى تجنب فرض رسوم تصدير على التحويلات الغذائية الإنسانية.
- 11- وفي ظل ازدياد انعدام الأمن الغذائي حتى قبل تفشي الجائحة، وخروج المجتمع الدولي بالفعل عن مسار تحقيق هدف التنمية المستدامة 2، أعرب الأعضاء عن قلقهم إزاء فجوة تمويل البرنامج التي لا تزال مستمرة على الرغم من ازدياد المساهمات المقدمة من كثير من المانحين. وشجّعوا البرنامج على مواصلة جهوده لتنويع قاعدة تمويله، بما في ذلك عن طريق تعزيز الشراكات وتبسيط الإجراءات والاستفادة من فرص محور العمل الإنساني والتنمية والسلام. وشجع الأعضاء بصفة خاصة على زيادة العمل مع القطاع الخاص والمؤسسات المالية الدولية. وأوصى أحد الأعضاء أيضا بالعمل مع المصارف الإنمائية العامة. وقال إن الجائحة أكدت الحاجة إلى مزيد من التمويل المرن الذي يمكن التنبؤ به للتمكين من تحديد الأولويات الاستراتيجية على أساس الاحتياجات وتيسير أنشطة الاستعداد، وبالتالي تحسين كفاءة المساعدة الإنسانية وفعاليتها. وقال الأعضاء إنهم يدركون أن آثار الجائحة دفعت الحكومات إلى إعطاء الأولوية لمواجهة التحديات المحلية، وأنهم على الرغم من ذلك يحثون المانحين الحاليين والمحتملين على بذل كل الجهود لضمان استمرار مساعدة الفقراء والضعفاء في العالم.
- 12- وقال الأعضاء إنهم يؤيدون المدير التنفيذي في الدعوة إلى زيادة التحويلات وتبادل المعرفة بين البلدان والشركاء. وذكروا أيضا أن الاستجابة للجائحة أثبتت قيمة التعاون وضرورة تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما في ظل تدهور الحالة وازدياد الاحتياجات ومخاطر المجاعة في عام 2021. ويتيح الإصلاح الجاري لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية فرصا لتبسيط التعاون بين وكالات الأمم المتحدة، ورحب الأعضاء بخطة الاستجابة الإنسانية العالمية لمواجهة كوفيد-19 ودور البرنامج في توفير خدمات اللوجستيات لمجتمع العمل الإنساني كنتائج ناجحة للإصلاح. وأشار الأعضاء إلى الحاجة إلى نماذج جديدة للتعاون، وأوصوا بتعزيز العمل مع القطاع الخاص الذي يمكن أن يسهم بخبرته ودعمه المالي في تنمية الاقتصادات المحلية والنهوض

بسبب كسب العيش؛ وتيسير التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من خلال قنوات تشمل مراكز الامتياز المنتشرة في جميع أنحاء العالم؛ وبناء تحالفات من أجل الصحة والأمن والسلام والتنمية المستدامة؛ وعقد اجتماعات رفيعة المستوى تُشارك فيها وكالات الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الدولية والمحلية المعنية بتقديم المساعدة. ومن الأمثلة الجيدة على هذه الاقتراحات الجاري تنفيذها الشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية وحلقة النقاش الرفيعة المستوى حول هدم الصوامع المؤسسية التي ستعقد بعد ظهر ذلك اليوم.

13- ورخَّب الأعضاء أيضا بزيادة تركيز البرنامج على بناء القدرة على الصمود والاستعداد لمواجهة الأزمات الغذائية. وقالوا إن هذا العمل يتماشى مع الأولويات المحددة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وسيُسهم في القضاء على الجوع وسوء التغذية والحد من عدم المساواة. وأشادوا بالبرنامج لجمعه بين أنشطة المساعدة الغذائية الإنسانية والعمل الإنمائي؛ وتطوير نُظم الإنذار المبكر، بما في ذلك من خلال التعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة؛ وتوضيح عمله في محور العمل الإنساني والتنمية والسلام. وشجعوا البرنامج على مواصلة تحوله الاستراتيجي نحو بناء القدرات والعمل الاستباقي. وأشار الأعضاء إلى أن العمل مع الشباب أساسي لتعزيز السلام، وحثوا البرنامج على النظر في كيفية ارتباط مهمته بأهداف التنمية المستدامة بخلاف الهدفين 2 و17، ولا سيما الأهداف 12، و13، و16، عند وضع خطته الاستراتيجية الجديدة للفترة 2022-2026.

14- وبالنظر إلى المستقبل، قال الأعضاء إنهم يلاحظون أن سياسة البرنامج الجديدة بشأن الحماية والمساءلة أمام السكان المتضررين وخارطة الطريق بشأن إدماج منظور الإعاقة سيساعدان على الحفاظ على كرامة المستفيدين وسلامتهم؛ وسيجعلهم ذلك عناصر أقوى في تحقيق التغيير الإيجابي الذي يقود التنمية والسلام. وقالوا إنهم يتطلعون إلى مواصلة المشاركة في وضع الخطة الاستراتيجية الجديدة للبرنامج، ورحبوا بالاستعراض الجاري للرقابة الداخلية أثناء الجائحة، قائلين إن وضع ضوابط كافية أساسي لثقة المانحين في البرنامج كشريك موثوق في العمل الإنساني والإنمائي. وأشادوا بالبرنامج لتوسيعه نطاق التحويلات القائمة على النقد وبرامج التغذية المدرسية، والعمل مع الحكومات، والسلطات المحلية وسائر الشركاء، في استطلاع السبل الجديدة لدعم بناء القدرات في الحكومات والمجتمع المدني المحلي، ومواصلة جهود تحسين ثقافة مكان العمل وضمان رفاه الموظفين.

15- وهنا الأعضاء البرنامج على تبنيه أهداف إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، ولا سيما في مزامنة خطته الاستراتيجية القطرية مع أطر الأمم المتحدة الجديدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة. وقالوا إن الإصلاح سيحقق مكاسب في الكفاءة على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وحثوه على المشاركة بدور نشط في التحضير لقمة الأمم المتحدة بشأن النظم الغذائية لعام 2021 بالتنسيق مع الوكالات الأخرى التي تتخذ من روما مقرا لها. وأضافوا أن القمة ستتيح فرصا لإحداث تحول في النظم الغذائية بطرق تُعزز الأمن الغذائي والقدرة على الصمود وتهيئة الظروف لإرساء السلام.

16- ووجه المدير التنفيذي شكره إلى أعضاء المجلس على تعليقاتهم وأكد من جديد التزام البرنامج بخدمة المحتاجين، بما في ذلك من خلال مشاركته في قمة النظم الغذائية، وإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في برامجه، وعمله مع القطاع الخاص.

الجزء الرفيع المستوى

17- شملت الدورة الحالية جزءا رفيع المستوى عُقد بعد ظهر يوم 16 نوفمبر/تشرين الثاني. وكان من أبرز ما شهدته هذا الجزء الرفيع المستوى كلمة رئيسية من السيد أنطونيو غوتيريش (Antonio Guterres)، الأمين العام للأمم المتحدة، الذي تحدَّث من مقر الأمم المتحدة في نيويورك، ثم عقدت بعد ذلك جلسة افتراضية رفيعة المستوى – مع ستة ممثلين رفيعي المستوى من صندوق النقد الدولي، ومجموعة البنك الدولي، والمفوضية الأوروبية، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية – حول موضوع "هدم الصوامع المؤسسية وضمان مزيد من التكامل في البرامج والتمويل والتنفيذ".

الكلمة الرئيسية التي أدلى بها الأمين العام

18- استهل الأمين العام كلمته بالتذكير بالسنوات التي عمل فيها مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين جنبا إلى جنب مع الزملاء في البرنامج الذين يقدمون مساعدات إنقاذ الأرواح ويبثون الأمل في نفوس الضعفاء في العالم أجمع، ليس فقط من خلال تلبية احتياجاتهم الغذائية والتغذوية، بل وكذلك من خلال العمل في شراكة مع البلدان والمجتمعات المحلية، لتمكينهم من تغيير حياتهم. وقال إن البرنامج أنشأ منظمة قوية حافظت على حيادها وطبقت مبادئها الإنسانية بطريقة مثالية في البيئات السياسية المشحونة. ويُمثل حصول البرنامج على جائزة نوبل للسلام لعام 2020 تقديرا لهذه الصفات وحدثا مميزا بشكل خاص لأنه يبعث رسالة مفادها أن الغذاء هو السلام والجوع هو الغضب. وأضاف أن البرنامج يستحق بجدارة هذه الجائزة، وتستحق البلدان التي تدعمه بسخاء كل التقدير.

19- وقال الأمين العام إن جائحة كوفيد-19 خلفت آثارا هائلة في جميع أنحاء العالم. وارتفعت معدلات الجوع مرة أخرى، إذ دفعت 130 مليون شخص معرض للخطر إلى حافة المجاعة بحلول نهاية عام 2020، بالإضافة إلى 690 مليوناً يفتقرون إلى ما يكفيهم من الغذاء. وتجدر الإشارة إلى عدة أبعاد للجهود المشتركة لمعالجة الأزمة الراهنة:

(1) التعافي من الجائحة: عمل مجتمع العمل الإنساني معا في طلب حزمة إنقاذ ضخمة للأشخاص والبلدان الأشد ضعفا. ومن الضروري التأكد من أن التعافي يعالج عدم المساواة والهشاشة ولا بد بالتالي من أن تسهم جميع العناصر الفاعلة في تحقيق ذلك. ويجب تعزيز النظم الصحية ونظم الحماية الاجتماعية، ولا بد أن تُشكل النظم الغذائية جزءا رئيسيا من الصورة. ويجب في الوقت نفسه ضمان أطعمة صحية للجميع، ويجب التقليل إلى أدنى حد من المهدر من الغذاء، ويجب أن توفّر النظم الغذائية سبل عيش لائقة ومأمونة. ومن الواضح أن مسألة الغذاء أساسية لتحقيق الانتعاش المستدام والشامل.

(2) المساواة بين الجنسين: يُسهم البرنامج بدور حاسم في تعزيز المساواة بين الجنسين، وستكون قمة النظم الغذائية المقرر عقدها في عام 2021 فرصة مهمة لمعالجة العديد من تحديات التعافي من الجائحة.

(3) العمل المناخي: تلتزم الأمم المتحدة التزاما كاملا ببناء تنسيق عالمي من أجل تحقيق انبعاثات صافية صفرية بحلول عام 2050، وضمان قيام جميع الدول والمدن وأنشطة الأعمال والشركات بوضع خطط للانتقال من أجل بلوغ هذا الهدف. وتُسهم النظم الغذائية، وبالتالي البرنامج، بدور جوهري في هذه الجهود.

(4) السلام: البرنامج هو رسول السلام، وهو بالتالي يتبوأ دورا رئيسيا في الدعوة إلى تحقيق وقف عالمي لإطلاق النار. وعند النظر في مستقبل تعددية الأطراف والحاجة إلى شبكة شاملة من تعددية الأطراف، يمكن النظر إلى البرنامج باعتباره الرمز الحقيقي لعودة تعددية الأطراف العالمية وفقا لإعلان الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين للأمم المتحدة.

20- وأعرب السيد غوتيريش عن شكره للمانحين الذين يمولون البرنامج، ولكنه أشار إلى النقص الكبير الذي لا يزال قائما، ويبلغ حاليا 5 مليارات دولار أمريكي، وتعهد بدعم تمويل البرنامج. وقال إن من الأساسي للمجتمع الدولي ضمان اتخاذ البرنامج الوضع المناسب في الوقت المناسب ليصبح بالتالي قادرا على توفير الدعم المطلوب. وقال إنه يعترف بصفة خاصة بالدور المهم الذي تؤديه المنظمات غير الحكومية الشريكة التي مكّنت البرنامج من إيصال المساعدة إلى الأشخاص الذين يعنى بهم، فضلا عن الدعم الأساسي للمؤسسات المالية الدولية، بما فيها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وتابع قائلا إنه يعول على الجميع في دعم البرنامج.

21- ووجه رئيس المجلس التنفيذي الشكر إلى الأمين العام على ما أبداه من ثناء للبرنامج، فقال إن أسرة البرنامج بأسرها تشعر بالامتنان لتكريمها بجائزة نوبل للسلام التي يرى أنها ستعطي زخما متجددا للتعاون والتضامن الدوليين. ولا يمكن تحقيق السلام من دون القضاء على الجوع، ولا يمكن القضاء على الجوع بدون سلام، وبالتالي يجب أن يستجيب الجميع لدعوة الأمين العام القوية لوقف إطلاق النار في العالم أثناء الجائحة.

22- ومن جانبه، قال المدير التنفيذي إن البرنامج والمنظمات الأخرى في النظام الدولي يجب أن تتساءل دوماً عن سبل تجنب التحول إلى كيانات متحجرة. وأضاف أن الأدوار وطرق العمل المتصومة التي صُممت قبل عقود قد لا تكون مثالية لتحقيق ذلك في حقبة يُشكل فيها النزاع وتغيّر المناخ قوة محركة للحاجة التي تفاقمتها حالياً جائحة كوفيد-19. ولا بد من التدخل المبكر لمنع المجاعة وما يصاحبها من عدم استقرار من أجل منع تحركات اللاجئين الضخمة والباهظة التكلفة التي يمكن أن تنشأ عن الظروف الراهنة في منطقة الساحل. ويتطلب هذا العمل بصفة خاصة في أوقات ضيق الموارد فعالية وكفاءة في التعاون، ولذا كان موضوع حلقة النقاش الرفيعة المستوى بالغ الأهمية. واختتم قائلاً إنه على ثقة من أن المناقشة ستكون مفيدة، لأن أعظم الإصلاحات هي التي تتحقق عندما يجتمع قادة المنظمات أنفسهم لإيجاد حلول للمشاكل.

حلقة نقاش رفيعة المستوى حول هدم الصوامع المؤسسية وضمان مزيد من التكامل في البرمجة والتمويل والتنفيذ

23- عقب الكلمة الرئيسية التي أدلى بها السيد غويتريش، أفتتح الرئيس الجلسة الافتراضية الرفيعة المستوى حول موضوع "هدم الصوامع المؤسسية وضمان مزيد من التكامل في البرمجة والتمويل والتنفيذ".

24- وقدم الرئيس موضوع المناقشة، واصفاً إياه بأنه موضوع بنوي يتجاوز كثيراً ولاية البرنامج. وأضاف أن الأزمات المتداخلة الموازية التي أحدثتها جائحة كوفيد-19 وتغيّر المناخ والنزاعات والأعداد المتزايدة من الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في جميع أنحاء العالم، وندرة المياه، والركود الاجتماعي والاقتصادي الناجم عن الجائحة، يدعو إلى إعادة التفكير في النظام الإنساني والإنمائي برمته وتفكيك الصوامع لتحقيق انطلاقات بدلا من مجرد تحسين التعاون من داخل هذه الصوامع. ثم طرح بعد ذلك عدداً من الأسئلة على أعضاء فريق المناقشة طالباً منهم النظر في سبل تقديم سياسة أكثر تكاملاً ودعم تنفيذها، ومعالجة الفجوات في البرامج الحاسمة وتعزيز التحليل، والتخطيط والتنسيق عبر محور العمل الإنساني والتنمية والسلام في البلدان المتأثرة بالهشاشة والنزاع والعنف، بما يشمل تحديداً كيفية تحقيق أفضل سبل التعاون بين المنظمات التي يمثلها أعضاء فريق المناقشة؛ وكيفية التعامل مع عبء ديون البلدان؛ والطريقة التي يمكن بها للاتحاد الأوروبي أن يقدم أفضل إسهام في تحقيق انتعاش أخضر ورقمي وعادل وقادر على الصمود، بما يشمل دور القطاع الخاص؛ والطريقة التي يمكن بها للمجتمع الدولي أن يعمل بمزيد من الفعالية مع الاتحاد الأفريقي والحكومات الأفريقية؛ والطريقة التي سيدخل بها التعاون المعزز بين الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات المتعددة الأطراف، مثل الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي والحكومات الوطنية، مع عمل أفرقة الأمم المتحدة القطرية في إطار نظام المنسقين المقيمين الذي أعيد تنشيطه، وعمليات التخطيط الإطاري للأمم المتحدة. وكان الهدف هو بدء حوار يكتسب زخماً سريعاً داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، ولا سيما على المستوى القطري، ويفضي إلى اتخاذ إجراءات.

25- وجسدت المناقشة التي أعقبت ذلك اعتراف جميع المشاركين بالأثر المدمر لجائحة كوفيد-19 في العالم أجمع، ولا سيما على النساء والفئات الضعيفة الأخرى، وخاصة في أفريقيا.

26- وعرضت السيدة كريستالينا جورجيفا (Kristalina Georgieva)، المدير العام لصندوق النقد الدولي، وجهة نظر الصندوق في أفضل مسار للتأثير المشترك من جانب الكيانات التي يمثلها المشاركون في الفريق، وكذلك الطريقة الأكثر فعالية لتوحيد القوى من أجل حماية الأرواح وسبل العيش وبناء اقتصادات أكثر مرونة وشمولاً. وقالت إن البرنامج قد أنشئ هو وصندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي لتحقيق هدف مشترك يتمثل في تحسين حياة الناس، وإنها ترى أن السبيل المثلى للتعاون هي تسخير القوة النسبية لكل منهم من أجل بلوغ هذا الهدف. وأضافت أن نقاط القوة في صندوق النقد الدولي تكمن في ثلاثة جوانب فريدة من ولايته: استشعار نبض الاقتصاد العالمي باستمرار، وتحليل الظروف في البلدان والعالم، وتقديم المشورة بشأن أفضل السبل باستخدام الموارد على المستوى القطري؛ وكان الصندوق في طليعة المستجيبين في أوقات الأزمات، وقد ساعد على تحديد أولويات الإنفاق، وهو دور بدأ واضحا بصفة خاصة عندما تعاون مع شركاء مثل البرنامج لتحديد شبكات الأمان الاجتماعي والأولويات وتحديد الأشخاص الأكثر ضعفاً وكيفية الوصول إليهم. وفي عام 2021 الذي تُشير التوقعات إلى أنه سيكون عاما شديداً للصعوبة، سيركز صندوق النقد الدولي على الحاجة الملحة، ولا سيما في البلدان المنخفضة الدخل، إلى تزويد الحكومات بالحيز المالي اللازم للوقاية والتعافي من أثر جائحة كوفيد-19. وسعياً إلى تحقيق ذلك، دعا صندوق النقد الدولي

وشاركه في ذلك البنك الدولي وأيدتهما مجموعة العشرين، إلى تدابير لتعليق خدمة الديون. غير أن تعليق الديون لن يكون كافيا لجميع البلدان، ولذلك ينظر البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في إعادة هيكلة الديون تبعا لكل حالة على حدة. ومن المهم أيضا تقديم الدعم المالي على نطاق يتناسب مع أثر الأزمة، ومن المهم استهداف البلدان الأكثر ضعفا والأشخاص الأشد ضعفا داخل تلك البلدان. وسيكون الحكم على نجاح الجهود المشتركة مرهونا بتأثيرها الفوري وكذلك فعاليتها في بناء القدرة على الصمود في وجه الصدمات المقبلة؛ وتتمثل أبسط الدروس المستفادة من جائحة كوفيد-19 في أن الوقاية أفضل من العلاج. وعلى المؤسسات المتعددة الأطراف أن تعمل معا على المستويات كافة على الأصدمة المجتمعية والقطرية والعالمية، للاستثمار في بناء قدرة الناس على الصمود، ويعني ذلك أن يكون الناس أصحاء ومتعلمين ولديهم المهارات المطلوبة لاقتصاد الغد؛ ويعني مناخا مرنا، أي أن تكون المحيطات والأراضي والغابات قادرة على تحقيق طموحات الناس وتوفير نظام زراعي صحي يمكن أن يُطعم سكان العالم؛ ويعني التمويل المرن، أي الاستدامة المالية التي ترقى إلى مستوى الإجراءات المتخذة من أجل الإنسان والكوكب.

27- وركز السيد ديفيد مالباس (David Malpass)، رئيس مجموعة البنك الدولي، ملاحظاته على النظم الغذائية والديون والهشاشة والنزاع والعنف. وقال إن حالة الطوارئ العالمية الحالية غير المسبوقة تتطلب تعاونا دوليا على المستويات كافة، ولكن المشاكل القائمة منذ أمد بعيد في النظام الغذائي العالمي تُمَثِّل محور تركيز رئيسي. وتُشكِّل النظم الغذائية مصدرا رئيسيا لانبعاثات غازات الدفيئة وفقدان التنوع البيولوجي وتلوث المياه والهواء. وتكشف الأزمة الثلاثية التي يشهدها شرق أفريقيا بسبب الجائحة والانهيار الاقتصادي وأكبر موجة لتقشي الجراد الصحراوي منذ عقود بصورة صارخة عن مدى هشاشة المحاصيل والحاجة المُحَاجَة إلى وضع النظم الغذائية في مسار يحقق لها مزيدا من السلامة والاستدامة والازدهار. وتابع قائلا إن التعاون الدولي أساسي لمعالجة تلك المشاكل، ومن المهم بصفة خاصة بذل جهود منسقة على المستوى القطري؛ ويسعى البنك الدولي إلى تكوين شراكات مرنة ومدفوعة بالمهام تحت قيادة البلدان النامية، والاستفادة من المزايا النسبية لولايات المنظمات الشريكة وخبراتها ومواردها، مع إعطاء الأولوية للقدرة على التحرك بسرعة وبفعالية من أجل تلبية احتياجات البلدان. ومن المهم بصفة خاصة تحقيق تنسيق على الأرض في سياقات الهشاشة والنزاع والعنف حيث لا يمكن لأي منظمة مواجهة التحدي بمفردها، ويحرص البنك الدولي على العمل مع الآخرين على المستوى القطري.

28- وفيما يتعلق بعبء الديون، توفّر مبادرة مجموعة العشرين لتعليق سداد خدمة الديون متنفسا تشدّد إليه حاجة البلدان التي مُنحت تعليقا مؤقتا لسداد ديونها حتى 30 يونيو/حزيران 2021. غير أن هذا التعليق يؤجل السداد في معظم الحالات، ولكنه لا يخفّض عبء الديون في نهاية المطاف. وأثناء الاجتماعات السنوية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي في أكتوبر/تشرين الأول 2020، طلبت لجنة التنمية في البنك الدولي من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي اقتراح إجراءات لمعالجة أعباء الديون التي لا يمكن للبلدان المنخفضة الدخل تحملها. ويسعى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بالتالي إلى إيجاد حلول لخفض الديون وتسويتها، مع الحرص على تجنب عمليات إعادة هيكلة الديون المطوّلة التي أخرت عمليات الاسترداد السابقة وأفضت إلى حلقات مديونية لا يمكن تحملها. ومن الحاسم إقامة تعاون دولي وزيادة الشفافية من أجل تحسين الموازنة بين مصالح الناس ومصالح من يوقعون عقود الديون والاستثمار.

29- وفيما يتعلق بالموارد، سارع البنك الدولي إلى استخدام قدرته المالية الكاملة، ويمضي نحو الالتزام بمبلغ قياسي قدره 160 مليار دولار أمريكي على مدى 15 شهرا، بما يشمل منحا وتمويلا بشروط ميسرة. وتستخدم الاستجابة السريعة لجائحة كوفيد-19 لشراء الإمدادات الصحية وتوفير التمويل السريع لشراء اللقاحات وتوزيعها بمشورة تقنية من البنك الدولي. واستجابة لأزمة الأمن الغذائي العالمي، كَتَّف البنك استثماراته من أجل تعزيز الأمن الغذائي في البلدان المستفيدة، ولا سيما البلدان المتأثرة بالهشاشة والنزاع والعنف، وفتحت المؤسسة الدولية للتنمية نافذة الاستجابة للأزمات من أجل توفير تمويل مبكر للاستجابة للأزمات البطيئة الظهور، بما فيها انعدام الأمن الغذائي في البلدان المنخفضة الدخل. وقال السيد مالباس في ختام ملاحظاته إنه متفائل بأن الحلول ممكنة، بل وحتى مرجحة، على الرغم من التحديات الهائلة، وإنه يشعر بالارتياح حيال الإجراءات الجريئة التي يجري اتخاذها.

- 30- وعرض السيد غوتيريش الذي اضطر إلى الانسحاب من الجلسة بسبب ارتباطاته، أفكاره قبل مغادرته الاجتماع، فقال إنه يرى أن تعددية الأطراف تبتعد في الأساس عن كونها تعددية حكومية دولية وقائمة على صوامع يركز فيها كل كيان على مشاكله وولاياته وقواعده. ولم تعد الحكومات تحتكر العمل السياسي؛ وهناك حاجة واضحة في هذا العالم الرقمي إلى نهج قائم على تعددية أصحاب المصلحة، ولا بد للبعد الحكومي الدولي في تعددية الأطراف أن يتجه نحو العمل مع المجتمع المدني ومجتمع قطاع الأعمال. ومن الواضح أيضا أن نهج التصومع لم يعد صالحا للاستخدام. وإذا كان بوسع تعددية الأطراف أن تهدم الصوامع وتغدو شاملة وتتسع للجميع من أجل تحقيق هدف مشترك، فسيكون لها دور رئيسي في الحوكمة العالمية المطلوبة. ويحتاج العالم إلى أشكال من الحوكمة تكون أكثر ليونة ومرونة وشمولا للاستجابة للجوائح والتغيرات المناخية والخروج عن القانون في الحيز السيبراني، وعدم المساواة، والتهديدات الكثيرة الأخرى التي يواجهها المجتمع.
- 31- وهنأت السيدة يوتا أوربيلين (Jutta Urpilainen)، مفوضة الاتحاد الأوروبي، البرنامج على نياله جائزة نوبل التي قالت إنها تكشف عن مدى تقدير المجتمع الدولي لعمله، وأضافت أن جائحة كوفيد-19 أدت إلى مفارقة الجوع وسوء التغذية في جميع أنحاء العالم، وعدم استدامة النظم الغذائية، وهو ما يؤثر بصفة خاصة على الفئات الضعيفة، مثل النساء والأطفال، ولا يمكن عكس مسار هذه الأوضاع إلا من خلال التعاون والحوار الهادفين إلى معالجة الأسباب الجذرية. وأوجزت بعد ذلك خطط المفوضية لتحقيق هذه الغاية. وقالت إن الأولوية العليا تنصب على التوفيق بين الناس والكوكب والاقتصاد بموجب الاتفاق الأخضر الأوروبي. وأضافت أن الصفقة موجهة بدرجة كبيرة نحو الزراعة المستدامة والاستهلاك المستدام انطلاقا من استراتيجية موجهة "من المزرعة إلى المائدة" لوضع جدول أعمال تحويلي للنظم الغذائية. وأضافت أن مواضيع السياسات لدورة ميزانية الاتحاد الأوروبي المقبلة ستتنصب على الزراعة المستدامة والتغذية والتنمية البشرية والتنوع البيولوجي. وستعالج هذه الأولويات أيضا من خلال ثلاث لبنات مهمة تتمثل في المبادرات التحويلية للأمن الغذائي والتغذوي والنظم الغذائية الزراعية المستدامة من خلال نهج "فريق أوروبا"، وهو ما يعني تضافر العمل بين الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء؛ ومواصلة العمل مع الجهات الفاعلة المتعددة الأطراف من أجل الشراكة والتنسيق الفعالين اللذين سنتيح لهما أحداث من قبيل قمة النظم الغذائية وقمة التغذية من أجل نمو فرصا مهمة لتحديد نتائج طموحة تتجاوز هدف التنمية المستدامة 2؛ ومحور العمل الإنساني والتنمية والسلام، وهي مسألة بالغة الأهمية لمنع الأزمات الغذائية المدجّرة والتعامل معها على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.
- 32- وتحدثت السيدة جوزيفا ساكو (Josefa Sacko)، مفوضة الاتحاد الأفريقي للاقتصاد الريفي والزراعة عن السبل التي يمكن بها للمجتمع الدولي دعم أفريقيا بصورة أفضل، فقالت إن بناء اقتصادات قادرة على الصمود ضروري لنهوض أفريقيا من أزمتها الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية الراهنة التي يضاعفها النزاع والقتال المدنية والإرهاب وتغيّر المناخ وغزو الجراد رغم أنها ناشئة بصورة مباشرة عن جائحة كوفيد-19. وقالت إن القارة في حاجة إلى خطط وحوافز للحفاظ على فرص العمل والأجور؛ ووضع سياسات وبرامج للحماية الاجتماعية وتنفيذها من أجل حماية القطاع غير الرسمي والشرائح السكانية الأكثر ضعفا؛ وتعزيز القطاع الإنتاجي في أفريقيا وتنمية قدراته على الوفاء باحتياجاته في التخفيف من الآثار الاقتصادية والاجتماعية للجوائح؛ ووضع سياسات تمكّن من الابتكار الزراعي لتعزيز التكنولوجيات والممارسات الملائمة للمزارعين والشباب والنساء الريفيين؛ والاستفادة بصورة كاملة من الاتفاق المؤسس لمنطقة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية كوسيلة لدفع عجلة التجارة البينية في أفريقيا والحد من تراجع الناتج المحلي الإجمالي الأفريقي؛ ووضع نهاية للنزاع. وتابعت قائلة إن أفريقيا في حاجة إلى تعزيز شراكاتها والعمل مع جميع شركائها في التنمية لتحقيق أهدافها الإنمائية؛ غير أن الفهم المعزز للواقع السياسي والاقتصادي المحلي للبلدان الأفريقية هو الركيزة الأساسية لأي دعم للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، والمطلوب من الشركاء الإنمائيين هو زيادة تمويل المبادرات ذات الأولوية الوطنية من خلال البرامج القائمة والاستثمارات الجديدة. وقالت إن مفوضية الاتحاد الأفريقي تدعو إلى تعزيز التنسيق والتعاون من أجل تجنب الازدواجية وضمان الاستخدام الفعال للموارد المتاحة؛ وتعزيز المؤسسات الوطنية والمحلية استرشادا بمبدأ الولاية الاحتياطية في الملكية والاستدامة؛ وتعزيز آليات المساءلة المتبادلة. واختتمت قائلة إن نمو أفريقيا مهم لأفريقيين وللعالم ولكن السلام في أفريقيا يتطلب ازدهار أفريقيا والعكس صحيح.
- 33- واستهل السيد أхим شتاينر (Achim Steiner)، نائب رئيس مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ومدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ملاحظاته بالإشارة إلى أن التدخلات الإنسانية عاجت غياب الأوضاع الطبيعية التي ينبغي أن يقابلها مسار طبيعي للتنمية. ويكمن جانب من الإجابة على مسألة إيجاد شكل جديد من التعاون والتفاعل داخل أسرة الأمم المتحدة، بما يشمل

شركاءها، مثل الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي، في الاعتراف بأن التعاون الإنمائي قد تغيّر في جوهره. فقد تحول العالم من حقبة المعونة الإنمائية إلى حقبة من التعاون الإنمائي يقوم فيها كل كيان بدور مختلف وتُشارك فيها المنظمات الإنسانية عندما تؤدي النزاعات أو الكوارث الطبيعية إلى اختلال الأداء الطبيعي. ولا تزال منظومة الأمم المتحدة وشركاؤها في حاجة إلى التطلع إلى مستقبل لا يكون فيه التعاون الإنمائي مجرد دالة لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، بل يُشكل جزءاً لا يتجزأ من فهم كيفية توصل المجتمعات إلى توافق في الآراء حول الخيارات التي تتخذها. ومن المهم ألا يغيب عن أذهاننا أن مجتمعات كثيرة كانت تشهد قبل تفشي جائحة كوفيد-19 احتجاجات سياسية بسبب عدم المساواة، والاستدامة، وتغيّر المناخ، والضعف. وفي مثل هذه السياقات، لم يعد كثير من الأدوات التي استحدثت قبل 30 أو 40 عاماً مناسبة لهذا العصر. وهناك دور مميّز للعاملين في المجال الإنساني ووظيفة مميزة للمبادئ الإنسانية، ولكن هذا الوقت يتطلب "إعادة ضبط" تعددية الأطراف. إن وجود منسق مقيم قادر على العمل كرئيس لفريق الأمم المتحدة القطري وكقائد للعمل الإنساني خطوة مهمة نحو التخفيف من الجمود المؤسسي، وإن كان من المطلوب توجيه مزيد من الاهتمام للجوانب التمهيدية للعملية – أي التقديرات القطرية المشتركة، والتخطيط، والترتيبات المالية – لإرساء الأساس للتنفيذ. ونتوق "نحن الشعوب" داخل الأمم المتحدة، إلى إعادة ضبط بؤرة التركيز وتحديد السياق للتهج المعاصرة من أجل العمل معاً كمجتمع دولي.

34- ودقّ السيد مارك لوكوك (Mark Lowcock)، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ في مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ناقوس الخطر، فقال إن أعظم ما حققه الجنس البشري من إنجاز، وهو القضاء على المجاعة كسمة من سمات التجربة البشرية، بات في مهيب الخطر ليس بسبب نقص الغذاء الذي لدينا منه الكثير، بل بسبب تغيّر المناخ والنزاع والانكماش الاقتصادي الناشئ عن جائحة كوفيد-19. ولا بد من التدخل العاجل على أربع جبهات: أولاً، يحتاج المساهمون في المؤسسات المالية الدولية إلى تمكينهم من تقديم دعم سريع وفعال للبلدان الأكثر ضعفاً؛ وثانياً، وبالنظر إلى أن بعض البلدان لا تمتلك المؤسسات أو القدرات اللازمة إلى الوصول إلى الأشخاص المحتاجين إلى المساعدة حتى وإن كانت تتمتع بموارد جيدة نسبياً، تحتاج منظمات، مثل البرنامج والصليب الأحمر، إلى مليارات من الدولارات للعمل في الأماكن التي تشهد مآسي، مثل اليمن وجنوب السودان. وثالثاً، نظراً لأن أعداد من يفترق بهم المرض أثناء المجاعات أكثر ممن يقتلهم الجوع، هناك حاجة إلى الاستثمار في الخدمات الصحية الأساسية ومرافق الصرف الصحي، ومنظمات مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومنظمة الصحة العالمية، وأطباء بلا حدود؛ ورابعاً، لا بد من إرساء السلام والاستقرار، وهو ما أكدّه الأمين العام في دعوته إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي. والخبر السيئ هو أن النزاعات أخذت في الاتساع بدلاً من الهدوء المطلوب للتمكين من تجنب المآسي المتعددة. وأما الخبر السار فهو أن حل المشكلات لا ينطوي على تكلفة باهظة – وقد كشف لنا البرنامج عن أن مجرد 20 أو 30 سنناً أمريكياً في اليوم يمكن أن يُنقذ طفلاً. وما لم يكن هناك تغيير فإن المآسي العالمية المتعددة سنظل تُهددنا على مدى الأشهر الاثني عشر المقبلة حاصدة معها أرواح الكثيرين. وتُحدّد "اللحة العامة عن العمل الإنمائي العالمي لعام 2021" التي ستصدر في 1 ديسمبر/كانون الأول، بالتفصيل ما ينبغي القيام به لحماية ملايين الأطفال من فقدان أرواحهم. ويمكن على الأقل كسب بعض الوقت من خلال التدخل العاجل ويمكن بعد ذلك للعالم أن يعيد تركيزه على تعزيز التنمية المستدامة والقادرة على الصمود.

35- ورخّب الأعضاء بآراء أعضاء حلقة النقاش وبتوقعات تحسن التعاون داخل المجتمع الدولي. وقالوا إن من شأن إشراك المؤسسات المالية الدولية والشركاء الإنمائيين الحكوميين الثنائيين في هذا الجهد أن يوجّد الرسالة الموجهة إلى البلدان، ويُيسّط التخطيط وربما يقلل العبء الإداري الواقع على كاهل الحكومات. ومن شأن تحسين التعاون والتضامن أن يساعد على تحويل التركيز إلى التخطيط الاستراتيجي وتعبئة الموارد وتنفيذ البرامج وترسيخها في احتياجات المجتمعات والأسر.

36- وقال الأعضاء إن جائحة كوفيد-19 أزمة اقتصادية واجتماعية مرتبطة بالجوع فضلاً عن كونها أزمة صحية. وأشاروا إلى نقص التمويل الذي تحتاج إليه الأمم المتحدة، بما في ذلك البرنامج، ودعوا إلى التضامن على نطاق العالم للتعامل مع الأزمة؛ وتعزيز المؤسسات، بما في ذلك تحويل منظمة الصحة العالمية إلى مركز عالمي للتصدي للجوائح والدعوة إلى تشكيل مجلس عالمي لمواجهة الأزمات؛ وإعادة هيكلة الديون لتكميل تدابير تعليق مدفوعات خدمة الديون؛ وتجديد الإرادة السياسية لتحقيق هدفي التنمية المستدامة 1 و2.

- 37- وسئل أعضاء الفريق عن وجهات نظرهم في أفضل سبل موازنة المتطلبات الإنسانية في حالات الطوارئ مع البرامج الهادفة إلى بناء تغيير طويل الأمد؛ ودور القطاع الخاص في تحقيق الأهداف المحددة؛ وأسباب عدم تجاوب زعماء العالم مع دعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي، وما إذا كانت هناك أي فرصة للالتزام بهذا الاقتراح في المستقبل؛ والتغييرات اللازمة لضمان تحقيق نتائج أفضل من خلال الأخذ بنهج تعاوني؛ وما إذا كان دمج الوكالات الناشئة المنغلقة على قطاعات بعينها والمتصومة سيُحد من التفتت والمناقسة الضارة على الموارد الشحيحة؛ وأفضل المسارات الكفيلة بزيادة شفافية البرامج التعاونية ومساءلتها بشأن أدوار الوكالات المشاركة؛ وسبل تحقيق التعاون في البلدان التي لا يمكن فيها العمل مع الحكومات المحلية والوطنية لبناء قدراتها.
- 38- وأثيرت مخاوف بشأن نجاح العلاقات بين وكالات الأمم المتحدة والحكومات الوطنية في إطار نهج القناة الواحدة، بما يشمل طريقة تعاون المنسقين المقيمين مع الحكومات لإعداد الخطط القطرية وتنفيذها؛ وكيفية التوفيق بين خيارات البلدان وهدم الصوامع؛ وأدوار الحكومات ومسؤولياتها في الإطار الجديد للترتيبات.
- 39- وتساءل الأعضاء أيضا عن الطريقة التي يمكن بها التنسيق بين مختلف الشركاء والتعامل معهم على قدم المساواة نظرا لأن لكل منظمة مجموعتها الخاصة من القواعد والإجراءات البيروقراطية، بما في ذلك 450 مصرفا من المصارف الإنمائية العامة العاملة على مختلف المستويات في جميع أنحاء العالم.
- 40- وأخيرا، سُئل أعضاء الفريق عن التغيير الوحيد الذي يرغبون في رؤيته في الطريقة التي يستخدمها المانحون في تمويل منظماتهم لضمان تعظيم أثر التمويل.
- 41- وردا على الأسئلة والتعليقات، قالت السيدة جورجيفا إن اتخاذ إجراءات حاسمة لمعالجة الأزمة الراهنة يعني لصندوق النقد الدولي الاعتراف بالبلدان الأكثر احتياجا، وهي البلدان المنخفضة الدخل واقتصادات السوق الناشئة المعتمدة على القطاعات الشديدة التضار من الأزمة. ولا بد من توجيه دعم كبير إلى المجالات التي يتحقق فيها أكبر الأثر. وفي رأيها أن بوسع صندوق النقد الدولي تحقيق أكبر أثر عن طريق توسيع قدراته بصورة كبيرة لتوفير التمويل بشروط ميسرة. وقالت إن صندوق النقد الدولي طلب من أعضائه إقراض حقوق السحب الخاصة التي لا يحتاجون إليها من خلال الصندوق إلى البلدان التي تواجه حاجة ماسة إلى السيولة. ويحتاج صندوق النقد الدولي أيضا إلى موارد فرعية لتوفير المستوى المطلوب من التيسير. وبالإضافة إلى ذلك، هناك إجراء بسيط للغاية ولكنه مهم للبلدان المنخفضة الدخل التي لديها التزامات ديون مستحقة للصندوق، وهو تعليق الديون، بل والتنازل عنها، للحيلولة دون إقدامها على الاختيار بين إنقاذ الأرواح وخدمة الديون، ولحمايتها أيضا من السقوط في هوة المتأخرات وتدهور مركزها المالي. وأخيرا، هناك حاجة إلى الشفافية، ولا سيما شفافية الديون، إذ من الصعب تحقيق أفضل استخدام للموارد المالية إذا لم يكن واضحا من يقرض من ولماذا وبأية شروط.
- 42- وفيما يتعلق بدور القطاع الخاص، من الدروس الواضحة المستفادة من الأزمة الحالية أن البلدان التي لديها شفافية ومساءلة وقليل من العقبات أمام نمو القطاع الخاص هي الأكثر قدرة على الصمود. ولذلك، يُنفذ صندوق النقد الدولي برامج لتعزيز هذه الأركان في البلدان، سعيا منه إلى ضمان إدارة سليمة للاقتصادات وكفالة إسهام القطاع الخاص في النمو والرفاه. غير أن ذلك لن يُكفل بالنجاح ما لم تتجنب البلدان الوقوع في شرك التفاوتات المتنامية التي أثبتت بحوث صندوق النقد الدولي أنها تزداد في أعقاب الجوائح. ولذلك يدعم صندوق النقد الدولي النظم الضريبية المصممة للقرن الحادي والعشرين التي تسمح بالتصاعدية حيثما أمكن دونما إضرار بالنمو، وتُعزز تحصيل الضرائب لتحسين تعبئة الإيرادات العامة، وتهدف إلى تحقيق إيرادات تبلغ على الأقل 15 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لتمكين الحكومات من أداء وظائفها الاجتماعية، بما في ذلك الاستثمار في البنية التحتية التي تدعم النمو والإنفاق الاجتماعي. ويهدف صندوق النقد الدولي أيضا إلى العمل مع المؤسسات الأخرى في تصميم شبكات الأمان الاجتماعي التي من المثالي أن تشمل "حبال أمان اجتماعي" تُساعد الناس على مساعدة أنفسهم.
- 43- وتطرقت بعد ذلك السيدة جورجيفا إلى الطريقة التي يمكن بها للمنظمات الإنمائية العمل معا بطريقة منسقة في ضوء أن لكل منها مجموعتها الخاصة من القواعد والإجراءات البيروقراطية، فقالت إنها تقدم رؤية تعمل فيها كل منظمة على أساس قوتها المقارنة مع إيلاء الاعتبار الواجب لولايات المنظمات الأخرى، وتجنب ظاهرة "أنا أيضا" والعمل بصورة شاملة لتجنب الازدواجية. وتناول السيد مالباس هذه النقطة، مشيرا إلى أن حاجة الوكالات الإنمائية إلى التعاون وتجنب ازدواجية الجهود قد

نوقشت على نطاق واسع في مجموعة العشرين. وقال إنه يُحَدِّد عملية منصات قطرية قوية تعزز التنسيق الدولي الذي يخدم البلدان على أفضل وجه، ولا سيما في ضوء التحديات المتنوعة التي تواجهها البلدان. وأكد حاجة البرامج القطرية إلى إشراك الحكومات بدور حقيقي في تلبية احتياجات البلدان، وهي نقطة أيدتها لاحقاً السيدة ساكو، التي شددت على أهمية امتلاك البلدان برامجها القطرية والإمساك في سياق أعمال التعافي من جائحة كوفيد-19 بدفة النهوض بأولويات التنمية الوطنية من أجل تحقيق انتعاش أكثر مرونة واستدامة.

44- ورد السيد مالباس أيضاً على السؤال المتعلق بكيفية تعظيم أثر الموارد؛ وأعرب عن تقديره للمساهمات المستمرة من المؤسسة الدولية للتنمية التي تُمكن البنك الدولي من توفير المنح التي تشدّد عليها الحاجة والتمويل بشروط ميسرة للغاية، ولا سيما للبلدان الأشد فقراً. ومن منظور البنك الدولي، ينبغي أن ينصب التركيز على برامج محدّدة لمعالجة أكبر التحديات، بما فيها المياه النظيفة، ولا سيما في ضوء ارتباطها بالتغذية والصحة والكهرباء؛ والنظم الغذائية، بما يشمل اختيار المحاصيل والبذور ونُظم التسميد. وأضاف أن من دواعي القلق التحول إلى إنشاء نُظم قومية انطلاقاً من فكرة عدم إمكانية تحقيق إنتاج البلد إلا على المستوى المحلي. وفي مدغشقر، على سبيل المثال، أدى انتشار الأرز وإعانات إنتاجه إلى إيجاد تحديات في المراحل النهائية. ولفت الانتباه أيضاً إلى أسعار الصرف المزدوجة في بعض البلدان، مشيراً إلى أنها تنطوي على تكاليف كبيرة وتعرقل أثر تدفقات الموارد. واختتم قائلاً إن شبكات الأمان الاجتماعي توفر نظاماً يمكن من خلاله تقديم الموارد إلى الأسر من أجل التغذية والصحة، ولا تزال بلدان كثيرة في حاجة إلى تطوير نُظم شبكات أمان اجتماعي تتوفر لها مقومات الاستمرار.

45- وقال السيد شتاينر، في معرض تناوله مسألة التغيير الوحيد الذي ينبغي إجراؤه لتعظيم أثر التمويل، إن أدوات قياس الأداء في سياق الإدارة القائمة على النتائج ليست فعالة في بعض الأحيان في تقييم ما إذا كان الاستثمار في التمويل الأساسي يُقِيم في الواقع قيمة أو يحقق فعالية على الأرض على الرغم من الحاجة دوماً إلى زيادة التمويل الأساسي. وبينما يأخذ هو زملاؤه الإدارة القائمة على النتائج على محمل الجد فإنه يرى من واقع خبرته أن الإدارة على أساس النتائج تُشكل تحدياً للأجهزة الرئاسية، وقد حان الأوان لإعادة النظر في هذا النهج.

46- وقال إنه لا يُعارض فكرة دمج الوكالات المتصوغة في صوامع التي تركز على قطاعات بعينها للمساعدة على الحد من التفتت والمنافسة الضارة على الموارد الشحيحة، على أن يكون ذلك مشروطاً بتحسين التعاون الدولي في المدى البعيد بدلاً من استخدامه بطريقة انتهازية أثناء الأزمات.

47- وفيما يتعلق بإمكانية تقييد قناة توحيد أداء الأمم المتحدة خيارات الحكومات الوطنية، قال إن أطر التعاون في مجال التنمية المستدامة لا يُقصد منها أن تكون قناة واحدة، بل قناة للتفاوض السياسي بين البلدان ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية بشأن الأولويات العليا للبلدان والسبل التي يمكن بها لمختلف الوكالات والصناديق والبرامج تحقيق المواءمة في إطار برنامج مشترك والالتزام بالعمل معاً. وأضاف أن الوكالات والصناديق والبرامج مكفّفة بولايات عالمية وأن الوزرات الفردية لن تفقد إمكانية الوصول إليها. وبالإضافة إلى ذلك وفي ضوء واقع تمويل المؤسسات وتكوين الشراكات الوطنية داخل مجتمع المانحين، من غير المرجح وجود قناة تمويل واحدة. والهدف هو زيادة التماسك وتحسين التنسيق والتخطيط والتقييم المشتركين، والحد من الهدر، والأهم من ذلك هو التنفيذ المشترك الذي من المتوقع أن يعود بالنفع على التعاون الإنمائي بصفة عامة سواء للبلدان أو لمجتمع المانحين على النحو المتوخى من إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية الذي دعا إليه الأمين العام.

48- وردا على الدعوة الموجهة من الأعضاء إلى المجتمع الدولي للتكاتف من أجل تعظيم العمل، ولا سيما من أجل تحقيق هدف التنمية المستدامة 1 و2، قال السيد شتاينر إن الحفاظ على القدرة على العمل كمجتمع دولي يتطلب تركيزاً خاصاً في الظروف الراهنة. وأضاف أن تجربة الموجة الأولى للجائحة، وإن كانت غير مطمئنة تماماً، شملت جهوداً بطولية. غير أن الفجوة الحالية بين ما هو مطلوب وما يتم تقديمه آخذة في الاتساع، والحقيقة المرة هي أن العالم يمضي في اتجاه سيفضي به إلى تقاوم المجاعة والجوع لمئات الملايين من البشر، حتى في البلدان المتوسطة الدخل، إذا نحن ببساطة لم نتكاتف في مواجهة ذلك.

49- وفي الختام، أعرب رئيس المجلس التنفيذي عن أمله في أن تكون هذه المناقشات الأولى من بين مناقشات كثيرة حول المجالات التي يمكن فيها التعجيل بالتغيير على المستوى القطري. وسلط الضوء على ما أثير من نقاط، بما في ذلك أن التعاون العملي بين الشركاء الدوليين مطلوب لتحسين النتائج على الأرض بوسائل تشمل عقد اجتماعات منتظمة للمنظمات المشاركة في النقاش؛

وأن ثمة حاجة إلى زيادة الموارد المحلية والدولية، بما في ذلك لتخفيف أعباء الديون وزيادة الحيز المالي؛ وأنه يتعين تحسين التواصل وينبغي تجنب الرسائل المتضاربة؛ وأن من الضروري التركيز على الوقاية في البلدان المتضررة من العنف والبلدان الهشة الأخرى، وتعزيز القيادة والملكية الوطنية؛ وأنه ينبغي إشراك القطاع الخاص والمصارف الإنمائية العامة في أداء أدوار أكبر؛ وأنه ينبغي تعزيز الخدمات الصحية لمعالجة الأمراض التي غالباً ما يكون لها أثناء الأزمات أثر أكبر من الجوع؛ وأنه ينبغي تعزيز استهداف المستفيدين على أساس الحاجة وليس على أساس الوضع؛ وأنه لا غنى عن وقف إطلاق النار الذي دعا إليه الأمين العام لتحقيق الاستقرار المطلوب لتمكين البلدان من التعافي؛ وأن بناء عالم متحرر من الجوع ما هو إلا ضرورة أخلاقية. ودعا المنظمات المشاركة في الجزء الرفيع المستوى إلى تعيين جهات اتصال لتيسير إجراء مزيد من النقاش وإعداد مقترحات ملموسة لمناقشتها واتخاذ إجراءات بشأنها في المستقبل القريب. وربما أثناء اجتماعات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي المقرر عقدها في أبريل/نيسان 2021.

50- وقدّم المدير التنفيذي للبرنامج الكلمة الأخيرة بناء على دعوة رئيس المجلس، فقال إن العالم بعد 200 عاماً من التقدم قد شهد انتكاسة خلال السنوات الخمس الأخيرة. وفي ضوء الثروات المتراكمة لدى الدول وحق كل إنسان على وجه الأرض في الغذاء، ليس ثمة ما يُبرر عدم وضع نهاية للجوع. وهناك بالتالي حاجة مُلحة إلى قيام المجتمع الدولي بتحقيق مزيد من التعاون العملي والواقعي والاستراتيجي. واختتم قائلاً إنه على ثقة من أن المجتمع الدولي سيفعل ذلك وإن البرنامج ملتزم بأداء دوره.

مسائل الموارد والمالية والميزانية

2020/EB.2/2 خطة البرنامج للإدارة (2021-2023)

51- تناول مدير شعبة التخطيط والأداء المؤسسين ما تم إدخاله على خطة البرنامج للإدارة للفترة 2021-2023، منذ نشرها في الدورة الحالية، من تغييرات ثانوية تم إطلاع المجلس عليها في الأسبوع السابق. وشملت النسخة السابقة زيادات في المتطلبات التشغيلية والتمويل المتوقع لعامي 2020 و2021 وكذلك في ميزانية دعم البرامج والإدارة لعام 2021. وتم استعراض الوثيقة في لجنة المالية في منظمة الأغذية والزراعة واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، ولم تُبدِ اللجنتان أي اعتراضات.

52- وركز جانب كبير من مناقشات المجلس على مسائل التمويل وشواغل الأعضاء بشأن فجوات التمويل المستمرة، ولا سيما في ضوء توقعات عام 2021. وأشاد الأعضاء بجهود جمع الأموال التي يبذلها المدير التنفيذي وفريقه، بما في ذلك زيادة استخدام الأدوات الرقمية، مثل تطبيق تقاسم الوجبات 'ShareTheMeal' على الهاتف المحمول. ومن المرجح أن يفضي حصول البرنامج على جائزة نوبل للسلام إلى زيادة الدعم لعمله.

53- وفي ظل القيود المتزايدة التي من المتوقع أن تواجهها ميزانيات المانحين التقليديين في السنوات المقبلة، دعا الأعضاء إلى مواصلة الجهود لتتبع قاعدة تمويل البرنامج، بما يشمل من خلال تعزيز التعاون مع القطاع الخاص، والمؤسسات المالية الدولية وهيئات الأمم المتحدة، وكذلك من خلال آليات التمويل البديلة، مثل ترتيبات مبادلة الديون، والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وجمع التبرعات من الأفراد. وقالوا إنهم يتطلعون إلى مواصلة تلقي تقرير عن نسب التكاليف إلى الفوائد في هذه الأنشطة، وتحديد الأهداف التي ستيسّر تحسين جودة التمويل وإمكانية التنبؤ به ومرونته.

54- وتؤكد تحديات الموارد قيمة الأعمال الجارية في تعزيز كفاءة عمليات البرنامج وفعاليتها من خلال استخدام آليات السلف الداخلية، وتعزيز آليات الرقابة الداخلية، والسعي إلى تحقيق وفورات داخلية وتعزيز التنسيق مع المنظمات الشريكة.

55- وأعرب الأعضاء عن تأييدهم مخصصات ميزانية دعم البرامج والإدارة الموجهة إلى وظائف الرقابة، وتسريع الابتكار، ووظيفة جديدة لحماية البيانات، وأنشطة الدعم في حالات الطوارئ، ووضع السياسات وإنشاء شعبة لثقافة مكان العمل وتعيين قيادة لها. وحذّر عديد من الأعضاء من حدوث زيادات أخرى في ميزانية دعم البرامج والإدارة، ودعوا الأمانة إلى إبلاغ المجلس بجميع التغييرات المقترحة. وقال أحدهم إن القرار المتعلق بخطة الإدارة الذي من المقرر أن يعتمده المجلس ينبغي أن يُلزم الأمانة بتزويد المجلس بتحديثات منتظمة عن المتطلبات التشغيلية وتوقعات التمويل والتقدم المحرز في عملية الميزانية الاستراتيجية من القاعدة إلى القمة.

- 56- وتطرق الأعضاء بعد ذلك إلى المواضيع الأخرى التي تغطيها الخطة، فقالوا إنهم يشجعون الإدارة على إعطاء أولوية الاستثمارات للمجالات التي يمكن أن تسهم في معالجة انعدام الأمن الغذائي الطويل الأجل، مثل الأنشطة المرتبطة بمحور العمل الإنساني والتنمية والسلام، والحماية الاجتماعية، والبرامج التغذوية وبرنامج التغذية المدرسية بالتعاون مع الشركاء. ورحبوا بالنمو المستمر في استخدام التحويلات القائمة على النقد، وتجريب نظام يتيح تحديد وتتبع نفقات وأداء تنفيذ سياسة المساواة بين الجنسين وخطط العمل بشأن المساواة بين الجنسين بصورة أفضل.
- 57- وقدمت الإدارة تفاصيل إضافية عن ميزانية دعم البرامج والإدارة التي ازدادت بنسبة 5 في المائة، وباتت تُمثل 6 في المائة من مجموع نفقات البرنامج. وحققت ميزانية دعم البرامج والإدارة وفورات في مجالات أخرى بالإضافة إلى حوكمة التمويل والرقابة والأعمال المتعلقة بالمعاملات التي طلب المجلس معظمها أو عاجت توصيات منبثقة عن استعراض أجرته وحدة التفتيش المشتركة والتقارير الرقابية الأخرى. وتشمل الزيادة المقترحة نفقات في الأنشطة التي كانت تمول في السابق من مصادر خارجة عن الميزانية ويمكن تمويل بعضها من ميزانيات الحوافز القطرية في المستقبل. وتضمن تقرير الأداء السنوي تقديراً كمياً لكيفية استفادة العمليات من الأنشطة الممولة من ميزانية دعم البرامج والإدارة.
- 58- وردا على ما طُرح من نقاط أخرى، أشارت الإدارة إلى ازدياد تبرعات الأفراد والدعم المقدم من المؤسسات المالية الدولية. وأضافت أن مبادلة الديون والتمويل المختلط والتمويل المشترك المتعدد الأطراف من بين آليات التمويل المبتكرة التي يستكشفها البرنامج. ويُبدي المانحون استعداداً متزايداً لتقديم تمويل طويل الأجل يمكن التنبؤ به وفقاً للصفقة الكبرى. ويعتمد التوزيع الإقليمي للنفقات على مساهمات الجهات المانحة والبلدان المضيفة، وكذلك أولويات الإدارة فيما يتعلق بنسبة 5 في المائة من التمويل غير المخصص.
- 59- وأضافت الإدارة أن البرنامج يُسهم في الحماية الاجتماعية من خلال برامجه وعن طريق بناء قدرة الشركاء الوطنيين على تصميم وتقديم نظم حماية اجتماعية شاملة ومستدامة. ويستند دوره في بناء السلام إلى سياسته بشأن بناء السلام لعام 2013، وتم إنشاء فريق للسلام والنزاع في عام 2019 لتعميم مراعاة النزاع في جميع برامجه، ولجمع الأدلة التي تُثبت إسهامه في بناء السلام. وقالت في الختام إن البرنامج أعرب أثناء جلسات الإحاطة المنتظمة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عن قلقه إزاء إمكانية توصيل المساعدات الإنسانية وطلب مساعدة دبلوماسية في هذا الصدد.

2020/EB.2/3 عملية اختيار وتعيين مراجع الحسابات الخارجي للبرنامج للفترة من 1 يوليو/تموز 2022 إلى 30 يونيو/حزيران 2028

- 60- قدم أمين المجلس التنفيذي وثيقة توضح عملية مقترحة لاختيار وتعيين مراجع الحسابات الخارجي للبرنامج للفترة من 1 يوليو/تموز 2022 إلى 30 يونيو/حزيران 2028. وقد خضعت الوثيقة لاستعراض من جانب لجنة مراجعة الحسابات في البرنامج، واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في الأمم المتحدة، ولجنة المالية في منظمة الأغذية والزراعة، واستندت العملية إلى الإجراءات التي اعتمدها المجلس في عام 2014.
- 61- وسيُرسَل طلب تقديم عروض في مارس/آذار 2021. وستخضع المقترحات الواردة بعد ذلك لتقييم أولي تجريه مجموعة من كبار الموظفين في شعب مراجعة الحسابات والشؤون المالية والمشتريات قبل إحالتها إلى فريق التقييم الذي سيتألف من أعضاء هيئة مكتب المجلس التنفيذي لعام 2021 لاستعراضها وتحديد قائمة التصفيات والاختيار، بمشورة فنية من لجنة مراجعة الحسابات. ومن المقرر أن يصدر فريق التقييم توصياته النهائية بحلول نهاية أغسطس/آب 2021 وستقدم إلى المجلس للموافقة عليها في دورته العادية الثانية لعام 2021.
- 62- ووافق المجلس على العملية دون مناقشة.

قضايا السياسات

تحديث عن تنفيذ البرنامج لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 279/72 (إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية)

- 63- أشار نائب المدير التنفيذي إلى أن جائحة كوفيد-19 وضعت التعاون والتنسيق والاتساق في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على المحك، فقال إن تنفيذ الإصلاح يمضي بخطى سريعة. وفي يوليو/تموز، تبنت الدول الأعضاء قراراً يؤيد الأجزاء الأخيرة من إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، وهي الاستعراض الإقليمي، واستعراض المكاتب القطرية المتعددة البلدان، والتقييمات على نطاق المنظومة. وبالإضافة إلى ذلك، رحب نائب المدير التنفيذي بالتطورات الأخيرة، بما فيها استمرار الإعفاء لدواعٍ إنسانية داخل آلية تقاسم التكاليف لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وتبسيط ترتيبات عمل المجموعة. وأشار إلى أن الاستعراض الشامل المقبل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات (الاستعراض الشامل) يمكن أن يستفيد من التقدم الذي تحقق حتى الآن وسيشمل عنصر "إعادة البناء بشكل أفضل" في مرحلة ما بعد كوفيد-19 تطلعا إلى زيادة تبسيط منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وجعلها أكثر فعالية وأكثر كفاءة.
- 64- وشكر أعضاء المجلس إدارة البرنامج على تحديثاتها المنتظمة والشاملة عن إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، مشيرين إلى أن الحاجة إلى الإصلاح باتت أقوى بعد جائحة كوفيد-19. وشجّع الأعضاء البرنامج على القيام بدور رئيسي في الاستعراض الشامل، وطلبوا إيضاحات عن مجالات الأولوية للبرنامج في الاستعراض الشامل الذي يجري التفاوض عليه حالياً.
- 65- وطلب الأعضاء مزيداً من المعلومات عن تفعيل محور العمل الإنساني والتنمية والسلام في البلدان المتأثرة بالأزمات؛ والعلاقة بين إطار التحليل المشترك بين القطاعات الذي يديره مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية وأطر الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة؛ والتقدم المحرز في استعراض المكاتب القطرية المتعددة البلدان وما يواجهه من تحديات؛ وأسباب تعيين عدد قليل نسبياً من موظفي البرنامج منسقين مقيمين والحوافز التي تُشجّع المرشحين المحتملين على شغل المناصب المقبلة. وتساءل أحد الأعضاء عما إذا كانت الخطط الاستراتيجية القطرية المقبلة لن تعرض على المجلس إلا للموافقة عليها بمجرد الانتهاء من إعداد أطر الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة لضمان المواعيد الكاملة.
- 66- ودعا عدة أعضاء إلى إعداد تقارير شاملة عن اتفاق التمويل، بما يشمل خطوط الأساس والأهداف لكل مؤشر. وأكد أحد الأعضاء الأهمية العامة للمعلومات الخاصة بكل وكالة عن التقدم المحرز في التنفيذ. وطلب عضو آخر معلومات عن مكاسب الكفاءة الناشئة عن الإصلاحات، ولا سيما الخدمات والمباني المشتركة. وطلبت معلومات أخرى عن المعايير الثلاثة التي وضعت في سياق استعراض اتفاق تقاسم تكاليف مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة كجزء من آلية تمويل المنسقين المقيمين التي وردت الإشارة إليها في الفقرة 10 من وثيقة التحديث (WFP/EB.2/2020/4-E).
- 67- وأشار أحد الأعضاء إلى الزيادة الطفيفة في حضور البرنامج في المكاتب المشتركة، متسائلاً عن تفاصيل خط الأساس والتصورات عن الطريقة التي يمكن بها للبرنامج ضمان تحقيق قيمة مضافة من خلال أي انتقال إلى المباني المشتركة.
- 68- وقال أحد الأعضاء إن على الإدارة ضمان عدم تأثير الإصلاحات سلباً على آليات حوكمة المجلس التنفيذي. وأشار أيضاً إلى أنه في إطار المفاوضات الجارية بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات فإن حماية المدنيين لا تُشكل جزءاً من مهمة البرنامج، وتساءل عن موقف البرنامج بشأن هذه المسألة. وطلب بالإضافة إلى ذلك تفاصيل عن مشاركة البرنامج في استعراض الرسوم المفروضة بنسبة 1 في المائة، قائلاً إنه لا ينبغي زيادة الضريبة وأن من الضروري اقتصار دور المنسقين المقيمين على مسؤولياتهم المباشرة، وعدم التدخل في أداء وكالات الأمم المتحدة. وطلب عضو آخر مزيداً من المعلومات عن المبلغ الذي يتم جمعه من خلال هذه الرسوم.
- 69- وأشار نائب المدير التنفيذي إلى أنه سيجري توفير مزيد من المعلومات عن أطر الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة والخطط الاستراتيجية القطرية في إطار بند جدول الأعمال 4 (و) وأنه سيجري تناول الأسئلة المطروحة، مؤكداً أن البرنامج ينتظر حتى تكتمل أطر الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة قبل تقديم الخطط الاستراتيجية القطرية إلى المجلس للموافقة عليها، وهو نهج قُبِلَ بتأييد 14 من الدول الأعضاء في خطاب موجه إلى الرؤساء التنفيذيين لبرنامج الأمم المتحدة

الإنمائي، واليونيسف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وقال إنه يوافق على ضرورة ترشيح مزيد من موظفي البرنامج لشغل مناصب المنسقين المقيمين، مضيفاً أنه يجري النظر في العديد من المرشحين الواعدين.

70- وأشار مدير شعبة منظومة الأمم المتحدة والمشاركة المتعددة الأطراف إلى أن البرنامج يتابع مناقشات الاستعراض الشامل عن كئيب، وأن توجيه الدول الأعضاء ضروري للتغلب على أي انتكاسات في مكاسب التنمية بسبب جائحة كوفيد-19. وأضاف أن البرنامج يولي عناية كبيرة لمسألة إعادة بناء بشكل أفضل في مرحلة ما بعد كوفيد-19، والمناخ، والمساواة بين الجنسين، ومحور الترابط، وأنه يأمل في رؤية تقدم في المجالات الموضوعية وليس في العمليات.

71- وفيما يتعلق بالمباني المشتركة، أوضح كبير موظفي الشؤون المالية أن البيانات المتعلقة بالمباني المشتركة مأخوذة عن إدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن؛ ويشمل خط الأساس بالنسبة للبرنامج جميع المكاتب في العواصم والمكاتب الفرعية، وتُستبعد منها المستودعات ودور الضيافة التابعة للبرنامج. وتُقارن الفقرة 20 من التقرير خط الأساس مع بيانات 2019 عندما انتقل البرنامج إلى مباني مشتركة في طاجيكستان وموزامبيق والجمهورية الدومينيكية. وحذر من أن هذا الانتقال ينطوي في كثير من الأحيان على استثمارات أولية كبيرة لا يتوفر لها تمويل إضافي. وأضاف أن بعض المنظمات تعارض الانتقال إلى المباني المشتركة بسبب ارتباطها باتفاقات ممتازة مع البلدان المضيفة وأحيانا أماكن عمل مجانية مع المنظمات الشريكة؛ غير أنه يمكن لمنصات التعاون الافتراضية أن تقدّم بعض الفوائد التي يسعى إليها الإصلاح في مثل هذه الحالات.

72- وانتقل كبير موظفي الشؤون المالية بعد ذلك إلى مسألة تقاسم التكاليف، فأكد أن القرار الذي يقضي بأن تقتصر الصيغة على المشروعات الإنمائية هو النتيجة الأكثر ملاءمة للبرنامج؛ وقال إن تقديرات تقاسم التكاليف في البرنامج لعام 2021 تبلغ 2.9 مليون دولار أمريكي.

73- وأضاف أن البرنامج سيعمل مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى في إعداد تقرير عن مؤشرات اتفاق التمويل؛ وأن العمل لا يزال جارياً بالمثل في إعداد تقرير عن مكاسب الكفاءة على الرغم من أن المنهجية آخذة في التحسن وسيجري تقاسم المعلومات عن الكفاءة في تقرير الأداء السنوي لعام 2020. ويمكن للبرنامج تقسيم وفورات الكفاءة عبر سلسلة القيمة وحسب المواضيع، مثل الابتكار الاستراتيجي، والتحول الرقمي، والتحسين التشغيلي، والتبسيط. ومن المتوقع أيضاً قيام تعاون بين الوكالات وسيكون ذلك مصحوباً بمكاسب محددة كميًا للبرنامج والوكالات الأخرى؛ ويتعيّن أخذ هذين النوعين من الوفورات في الحسبان. من ذلك على سبيل المثال أن البرنامج لديه بالفعل نموذج مثالي لإدارة الأساطيل، ولن يحقق بالضرورة وفورات من خلال التعاون المشترك بين الوكالات في هذا المجال؛ وإن كان من الممكن أن يعود ذلك بفوائد على الوكالات الأخرى.

تحديث شفوي عن آثار التوجيهات بشأن أطر الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة والتحليلات القطرية المشتركة على البرنامج

74- أشار مدير شعبة البرامج الإنسانية والإنمائية إلى أنه تم البدء في 14 إطاراً جديداً من أطر الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة منذ يناير/كانون الثاني؛ وسيجري البدء في 29 إطاراً آخر في عام 2021؛ ووضعت للمسات الأخيرة على 117 خطة من خطط الاستجابة للآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد-19 في بلدان بعينها، ومن المتوقع إدراجها في أطر الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة اعتباراً من عام 2021 من أجل تعميم الأنشطة ذات الصلة.

75- وواصل البرنامج أداء دور رائد في خطط الاستجابة، وتقود مكاتب قطرية كثيرة أو تشارك في قيادة مجموعات نتائج الأمن الغذائي والتغذية، وتشكيل عمليات التحليل القطري المشترك وأطر الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة. وشارك البرنامج أيضاً في مناقشات على نطاق منظومة الأمم المتحدة حول محور العمل الإنساني والتنمية والسلام والنتائج الجماعية، وساهم في فرق عمل مكتب التنسيق الإنمائي المرتبطة بتنفيذ إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

- 76- وواصل البرنامج تعزيز التنسيق الداخلي لدعم تصميم الخطط الاستراتيجية القطرية والمشاركة في عملية وضع أطر الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة. وستُطلق إدارة وضع البرامج والسياسات قريبا فريقا عاملا معنيا بالجيل الثاني من الخطط الاستراتيجية القطرية لتقديم دعم مخصص وفي الوقت المناسب للمكاتب القطرية.
- 77- ويقوم البرنامج داخليا بتحسين تنسيق دعم تصميم الخطط الاستراتيجية القطرية، وقام بتحديث توجيهاته بشأن التحليلات القطرية المشتركة وأطر الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة كي تُعبر عن الإرشادات التقنية المؤقتة الصادرة عن مكتب التنسيق الإنمائي بشأن تنفيذ أطر الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة.
- 78- وتتفق الأطر الزمنية للخطط الاستراتيجية القطرية الجديدة بصورة وثيقة مع الأطر الزمنية لأطر الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة؛ وتم الاتفاق مع مكتب التنسيق الإنمائي على أنه ستتاح للوكالات مدة تصل إلى سنة واحدة بعد مواعيد بدء تنفيذ أطر التعاون في مجال التنمية المستدامة لمواءمة وثائقها مع تلك الأطر. وسيستخدم البرنامج فترة السماح المحددة حسب الاقتضاء لربط خطته الاستراتيجية القطرية بالأولويات الوطنية وأولويات الأمم المتحدة.
- 79- ومن أصل أربع خطط استراتيجية قطرية قُدمت خلال الدورة الحالية، تمت مواءمة اثنتين من هذه الخطط مع أطر الأمم المتحدة ذات الصلة وستجري مواءمة خطة أخرى بعد سنة من بداية تنفيذ إطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة في غضون فترة السماح المحددة. أما الرابعة فهي خطة مؤقتة لم تتم مواءمتها بسبب قصر مدتها. ومن المتوقع مواءمة جميع الخطط الاستراتيجية القطرية الجديدة المقدمة في عام 2021 مع أطر الأمم المتحدة ذات الصلة أو في غضون فترة السماح المحددة.
- 80- وأكد المدير للمجلس استمرار التزام البرنامج بالإسهام في إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على المستويات كافة، والتعلم من الخبرة في كل بلد من أجل تحقيق المستوى الأمثل للتنفيذ في جميع جوانب أطر الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة.
- 81- ورحب أعضاء المجلس بالخطوط التوجيهية الجديدة للبرنامج، وأشادوا بإطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة باعتباره عملية حوكمة تجمع بين وكالات الأمم المتحدة والمجتمع المدني والهيئات الوطنية والدولية.
- 82- ودعا بعض الأعضاء إلى زيادة الموارد المخصصة للمكاتب الإقليمية والقطرية وزيادة التعاون مع المنسقين المقيمين في تقاسم الموارد من أجل ضمان تنفيذ البرامج. وأكدوا أهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، وشجعوا على مواصلة التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها في تقديم المساعدة التقنية وتبادل أفضل الممارسات من أجل تعزيز المجتمع المدني وتعظيم التنمية المستدامة.
- 83- ووجه المدير شكره إلى أعضاء المجلس على دعمهم، وأكد لهم أن البرنامج يعتزم توسيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بما في ذلك التعاون في مجال تصميم الخطط الاستراتيجية القطرية وفقا لتوجيهات المجلس، قدر المستطاع.
- تحديث شفوي عن سياسة شؤون العاملين: رؤية مستقبلية لقوة البرنامج العاملة وثقافة مكان العمل لديه**
- 84- شكرت مساعدة المدير التنفيذي لإدارة ثقافة مكان العمل أعضاء المجلس على مشاركتهم في وضع سياسة شؤون العاملين في البرنامج ومساهماتهم فيها. وبناء على التعليقات والتعقيبات المقدمة أثناء المشاورة غير الرسمية الثانية بشأن السياسة التي عُقدت في 6 نوفمبر/تشرين الثاني، تضمّن تحديثها معلومات إضافية عن مشاركة أصحاب المصلحة، والاعتبارات الرئيسية التي توجه وضع السياسة والخطوات المقبلة في هذه العملية.
- 85- وعُقدت مشاورات شارك فيها أكثر من 500 موظف من جميع المجالات والمستويات في البرنامج، وهيئات تمثيل الموظفين، واللجنة التوجيهية المعنية بصياغة السياسة، في مقر البرنامج، ولا سيما في كل إقليم من أقاليم البرنامج الستة وفي الميدان، وأطلقت منصة شبكية في 15 سبتمبر/أيلول يستخدمها بالفعل 2 000 موظف، وأتاحت الوصول إلى التحديثات والمعلومات الأساسية. وأثناء المشاورات، تبادل الموظفون خبراتهم المتعلقة بأماكن العمل الجيدة واقترحوا أولويات السياسة. وتقرر عقد الاجتماع التالي للجنة التوجيهية في 27 نوفمبر/تشرين الثاني، وستتساور الإدارة مع الهيئتين الممثلتين للموظفين قبل وضع اللمسات الأخيرة على مشروع وثيقة السياسة لتقديمها إلى المجلس في دورته العادية الأولى لعام 2021.

- 86- وجرى النظر في خمسة عناصر رئيسية أثناء عملية صياغة السياسة ووضع نظام لإدارة شؤون العاملين: بيان رؤية يدعو إلى بيئة عمل صحية وعادلة تعمل فيها معا فرق متنوعة وملتزمة ومتمرسه وعالية الأداء يتم اختيارها على أساس الجدارة وقيم البرنامج الحية لتحويل القضاء على الجوع إلى واقع على الأرض؛ والتزام متبادل بالامتثال لمعايير السلوك المتفق عليها بين المديرين والموظفين؛ وأدوات لتنفيذ السياسة، بما يشمل أهدافا استراتيجية ومعالم بارزة ومؤشرات أداء رئيسية وتقديرات للموارد المطلوبة؛ وزيادة المساءلة عن إدارة شؤون العاملين ومراجعة إدارة المخاطر، وتخطيط الأداء، والنتائج، والرصد، والإبلاغ، وأطر الرقابة؛ وإدارة شؤون العاملين من أجل بناء قوة عمل تُعبر عن الأولويات الأربع للسياسة من خلال "سرعة التصرف والمرونة"، و"الرعاية والدعم"، و"فعالية الأداء والتحسين"، و"التنوع والشمول". وترتبط كل أولوية من هذه الأولويات بمجالات التركيز الثلاثة، وهناك ترابط بين جميع العناصر الاثني عشر ويعتمد كل منها على الآخر.
- 87- وتشمل الخطوات المقبلة في العملية مشاورة غير رسمية ثالثة؛ ووضع اللمسات الأخيرة على وثيقة السياسة ووثيقة معلومات أساسية تُحدّد نظرية التغيير وخطط التنفيذ والاتصال ذات الصلة؛ وتنتجيات الاستراتيجيات والأطر الأخرى التي تدعم السياسة.
- 88- ورحب أعضاء المجلس بوضع سياسة شؤون العاملين، فقالوا إنها ستوفّر التوجيه الشامل المطلوب لمعالجة القضايا الهيكلية والقائمة منذ أمد بعيد، مثل تخطيط قوة العمل، والطرائق التعاقدية. وأعربوا عن ارتياحهم لمشاركة الإدارة والموظفين في وضع السياسة، وللمواءمة المقررة لحجم قوة العمل وقدراتها مع احتياجات البرامج المتوقعة، والاستراتيجيات القطرية وخطط الأداء السنوية.
- 89- وشجّع الأعضاء الإدارة على مواصلة جهود تحسين ثقافة مكان العمل، ومعالجة جميع أشكال التمييز والتحرش والتدليس، وتعزيز المساواة بين الجنسين وإدماج منظور الإعاقة، وضمان مراعاة ذلك في نظام تحسين الأداء والكفاءة. وشملت التوصيات الأخرى إعداد وبث رسائل قوية عن الفوائد التي تعود على الجميع عندما يتصرف موظفو البرنامج والإدارة بنزاهة ووفقا للقيم الأساسية للبرنامج؛ وتطوير نظم مرنة ومتجاوبة لإدارة شؤون العاملين يمكن تكييفها مع التحديات الجديدة، مثل التحديات التي تفرضها الجائحة؛ وتوضيح الطريقة التي يمكن بها للمديرين والموظفين، كل في مجاله، دعم العمل، وكيفية تحقيق المساءلة المتبادلة عن ذلك العمل. ووجّهت أيضا دعوات لجعل التعددية اللغوية جزءا لا يتجزأ من السياسة.
- 90- وقالت مساعدة المدير التنفيذي إنها تُرحب بالتوصيات المطروحة وتحيط علما بها، وإنها توافق بصفة خاصة على التوعية الواضحة بالجانب السلوكي من السياسة. وأضافت أنه يجري إعداد جدول زمني يتضمّن النواتج المتوخاة والمواعيد النهائية التي من شأنها التمكين من تنفيذ سياسة شؤون العاملين وما يرتبط بها من مبادرات، مثل خطة العمل لمكافحة العنصرية وإطار التوظيف.
- 91- وسلط المدير التنفيذي الضوء على التقدم السريع الذي تحقق مؤخرا في معالجة قضايا ثقافة مكان العمل، بما في ذلك إنشاء أول إدارة لثقافة مكان العمل في منظومة الأمم المتحدة، ووجه شكره إلى أعضاء المجلس على ما يقدمونه من دعم وتشجيع.

2020/EB.2/4 سياسة البرنامج بشأن الحماية والمساءلة وخطة تنفيذها

- 92- قدمت مساعدة المدير التنفيذي لإدارة وضع البرامج والسياسات ووثيقة سياسة البرنامج بشأن الحماية والمساءلة التي وضعت بالتشاور مع السكان المتضررين والسلطات المحلية وموظفي البرنامج الميدانيين والمجلس التنفيذي وكذلك أعضاء مجموعة الحماية واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. وقالت إن السياسة الجديدة التي تشمل نظرية تغيير واضحة وبيانات معززة وتحليلا للسياق، تضع الحماية في صميم جميع وظائف البرنامج وتعترف بأهمية الشراكات في نجاح التنفيذ. وبناء على طلب المجلس، سيقدم البرنامج خطة بشأن تنفيذ السياسة بالاقتران مع تقديرات للميزانية بحلول يونيو/حزيران 2021 على أبعد تقدير.
- 93- ورحب أعضاء المجلس بالسياسة وبالتزام البرنامج بمحورية الحماية في جميع مجالات العمل. وأشادوا بتركيز السياسة على المساواة بين الجنسين وادماج منظور الإعاقة، ودمج اعتبارات الحماية والمساءلة في سياسة شؤون العاملين، وأدوات إدارة المخاطر المؤسسية، والخطة الاستراتيجية.

- 94- وأشار بعض الأعضاء إلى الحاجة إلى نهج شامل على نطاق المنظومة من أجل تحقيق نتائج الحماية الجماعية، ودعا البرنامج، باعتباره وكالة رئيسية معنية بالمعونة، إلى تعزيز محورية الحماية في الميدان وضمان دمج اعتبارات الحماية في جميع عملياته. وقال آخرون إن من المهم الاستماع إلى المستفيدين من أجل تحديد المخاطر واستراتيجيات التخفيف منها، مضيفين أن الرصد المستمر مطلوب لتتبع المخاطر وتدابير مواجهتها، باستخدام بيانات مصنفة حسب نوع الجنس والعمر والإعاقة.
- 95- وحث الأعضاء البرنامج على وضع توجيهات واضحة لضمان التنفيذ الكامل للسياسة في الميدان وتصميم خطة طموحة لبناء قدرات الموظفين. وشدد عدة أعضاء على أن واجب البرنامج في الرعاية يمتد ليشمل موظفيه. ودعا آخرون البرنامج إلى العمل مع الوكالات الشريكة في منع العنف الجنسي والجنساني، وتساءلوا عن الطريقة التي سيطبق بها البرنامج نفس معايير الحماية والمساءلة على شركائه.
- 96- وطلب أعضاء المجلس معلومات إضافية عن الأثر المحتمل للسياسة وتدابير حماية بيانات المستفيدين وتفاعل البرنامج مع الحكومات لحماية المستفيدين وموظفيه.
- 97- وأكدت الإدارة أن تنفيذ السياسة قد بدأ، وأن المواد التوجيهية المتعلقة بجوانب من قبيل جمع البيانات، وتحليل السياق، والاستهداف، والمشاركة المجتمعية المصحوبة بالبيانات التعقيبات المجتمعية، قد بدأ تطبيقها بالفعل على سبيل التجربة. ويدرس البرنامج تكلفة تنفيذ السياسة على مستوى المكاتب القطرية من أجل وضع المعايير والتوجيهات ومساءلة المكاتب القطرية عن دمج التكاليف ذات الصلة في خططها؛ وسيجري أيضا توضيح التكاليف من خلال عملية الميزنة الاستراتيجية من القاعدة إلى القمة. ويشمل مقترح خطة الإدارة الحالية بعض تكاليف تعميم قدرات الحماية، ولا سيما على المستوى الإقليمي.
- 98- ويجري العمل أيضا لتعزيز حماية بيانات المستفيدين. وسيتم إصدار إجراءات عمل موحدة وتوجيهات تغطي تقييمات الأثر على الخصوصية واتفاقات لتبادل البيانات مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والحكومات الوطنية.
- 99- ويعمل البرنامج مع الحكومات لتحديد أطر الحماية من المخاطر التي يواجهها السكان في الأوضاع الهشة والطريقة التي يمكن بها للحكومات، بالشراكة مع البرنامج، تقديم أفضل دعم للسكان المتضررين من خلال البرمجة الشاملة.

2020/EB.2/5 خارطة الطريق لإدماج منظور الإعاقة في البرنامج (2020-2021)

- 100- استعرض مدير شعبة البرامج الإنسانية والإنمائية ما تحقق من تقدم منذ أن بدأ البرنامج في تنفيذ عناصر خارطة الطريق بشأن إدماج منظور الإعاقة في فبراير/شباط 2020 بعد التشاور مع المجلس. وقال إن الإنجازات تشمل إنشاء لجنة توجيهية وفريق عامل معني بإدماج منظور الإعاقة، وتعزيز تصنيف البيانات لاستخدامها في إعداد التقارير المتعلقة بإدماج منظور الإعاقة من خلال إطار النتائج المؤسسية في البرنامج.
- 101- وأعرب أعضاء المجلس عن ارتياحهم لخارطة الطريق واتساقها مع استراتيجية الأمم المتحدة لإدماج منظور الإعاقة لعام 2019، وإنشاء لجنة توجيهية رفيعة المستوى للإشراف على تنفيذ الاستراتيجية. وأضافوا أن إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة حق أساسي من حقوق الإنسان وضرورة جوهرية لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف البرنامج. وأشادوا بالالتزام البرنامج بمواصلة الاهتمام بإدماج منظور الإعاقة بما يتجاوز الإطار الزمني المحدد بسنتين لخارطة الطريق، فقالوا إن النجاح يعتمد على الالتزام المؤسسي والمعرفة والمهارات والموارد المخصصة لهذا الغرض والمساءلة عن تحقيق الحصائل.
- 102- ورحب الأعضاء بتصميم البرنامج على إشراك المستفيدين والموظفين ذوي الإعاقة في صياغة خارطة الطريق مؤكدا أهمية مراعاة القدرات المتنوعة، وقدرة الأشخاص ذوي الإعاقة وخبرتهم، وأثر الأحداث الخارجية، مثل النزاع أو جائحة كوفيد-19 على التحديات التي يواجهونها. وتؤثر أسباب أخرى للإقصاء والهشاشة، مثل الأسباب المرتبطة بالفروق بين الجنسين والعمر، على الأشخاص ذوي الإعاقة، وحثوا الإدارة على أخذ تلك الأسباب في الحسبان عند تصميم السياسات والاستراتيجيات وتنفيذها. وقالوا إن الأشخاص المتأثرين بالأزمات الذين يواجهون حواجز متعددة هم الأكثر بُعدا عن بؤرة الاهتمام، ولذلك يجب أن توجه إليهم التقييمات وعمليات الرصد والبرمجة اهتماما كافيا.

- 103- ودعا الأعضاء إلى مواصلة خارطة الطريق مع أنشطة البرنامج الأخرى – مثل سياسة الحماية وسياسة شؤون العاملين، والمبادرات التي تعالج جميع أشكال الاستغلال والانتهاك والتحرش والتمييز – بغرض تحقيق التآزر والقضاء على ازدواجية الجهود. وقالوا إن جميع المكاتب في المقر والميدان ينبغي أن تحصل على الدعم الذي تحتاج إليه لتعميم منظور الإعاقة في جميع أنشطة البرنامج، وإنهم يلاحظون أن التقارير السنوية المقدمة إلى الأمين العام ستُعزز المساءلة عن تعميم منظور الإعاقة.
- 104- وقالوا إنهم يؤيدون النهج المرحلي المتبع في تنفيذ خارطة الطريق حيث تم تخطيط كل مرحلة تبعا للموارد المتاحة. وينبغي إدماج منظور الإعاقة في الخطة الاستراتيجية المقبلة وإطار النتائج المؤسسية للفترة 2022-2026 كعنصر شامل مع ميزات مخصصة وتقارير عن النفقات والأداء.
- 105- وأحاطت الإدارة علما بتعليقات أعضاء المجلس وتوصياتهم، وتعهدت بتقديم تحديثات بشأن التقدم المحرز في تصنيف البيانات وسائر عناصر خارطة الطريق. وأكد مدير شعبة البرامج الإنسانية والإنمائية ضرورة واستثمارات إضافية للتمكين من تنفيذ خارطة الطريق.

تحديث عن التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها

- 106- قدمت مديرة شعبة الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها ولجنة الأمن الغذائي العالمي تقريرا عن التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها كان قد عُرض على لجنة البرنامج في منظمة الأغذية والزراعة وسيقدم إلى المجلس التنفيذي للصندوق الدولي للتنمية الزراعية في ديسمبر/كانون الأول.
- 107- وقال أعضاء المجلس إنهم يعترفون بالتقدم الذي تحقق على الرغم من التحديات التي تشمل اختلاف نماذج التمويل والتشغيل في الوكالات الثلاث وجائحة كوفيد-19. وأعربوا عن ارتياحهم لهيكل التقرير وطريقة عرض المعلومات عن التعاون على المستويات العالمية والإقليمية والقطرية وفي مختلف المجالات المواضيعية، بما فيها الخدمات المشتركة للعمليات.
- 108- غير أن الوثيقة لا تتضمن جميع المعلومات التي طُلبت أثناء الاجتماعات المشتركة غير الرسمية للأجهزة الرئاسية للوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها في عامي 2019 و2020. وطُلبت بصفة خاصة إيضاحات عن التقدم المحرز في صياغة خطة عمل مشتركة لمنطقة الساحل، وبخاصة اتساق الخطة المشتركة مع العمليات الجارية للوكالات الثلاث؛ وتنوع الاحتياجات تبعا للعمر ونوع الجنس والعوامل الأخرى، والقيمة المضافة للعمل المشترك في تلبية هذه الاحتياجات؛ والعلاقة بين خطة العمل المشتركة وبرنامج "الطوارئ والتنمية الريفية في منطقة الساحل: الاستجابة المشتركة بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والسنغال لتحديات جائحة كوفيد-19 والنزاعات وتغير المناخ (البرنامج المشترك للاستجابة للتحديات الثلاثة في منطقة الساحل). وشجع أحد الأعضاء الإدارة على النظر في تخفيض تكاليف الدعم غير المباشرة المرتبطة بتنفيذ خطة العمل المشتركة أو الإعفاء منها.
- 109- وانتقل الأعضاء بعد ذلك إلى مجالات التعاون الأخرى، فقالوا إنهم يشجعون الوكالات الثلاث على تسريع جهودها لتقييم جدوى دمج بعض الوظائف الإدارية والرقابية، بما في ذلك التحقيق في ادعاءات المضايقات والتحرش الجنسي وإساءة استخدام السلطة والتمييز؛ وتيسير برامج تبادل الموظفين بين الوكالات الثلاث؛ ووضع إطار مشترك للنتائج، وخطة مشتركة للتقييم وتعبئة الموارد. ووجهت أيضا دعوات لتحسين التعاون على المستوى القطري في تصميم الاستراتيجيات والبرامج القطرية وزيادة دمج الخطوط التوجيهية والتوصيات الصادرة عن لجنة الأمن الغذائي العالمي في سياسات البرامج واستراتيجيته وعمله مع القطاع الخاص.
- 110- وردت الإدارة بأن البرنامج المشترك للاستجابة للتحديات الثلاثة في منطقة الساحل يحل محل خطة العمل المشتركة بين الوكالات الثلاث لمنطقة الساحل التي لم يعد من المجدي تنفيذها بسبب تأثيرات جائحة كوفيد-19. وأضافت أن تكاليف الدعم غير المباشرة المحددة بنسبة 4 في المائة التي يطبقها البرنامج على مساهماته في البرنامج المشترك للتصدي للتحديات الثلاثة في منطقة الساحل تتماشى مع المعدل المحدد في خطة الإدارة الأخيرة التي وافق عليها المجلس في وقت سابق من الدورة؛ وأن أي إعفاء من هذه التكاليف ينبغي أن توافق عليه الوكالات الثلاث، وينبغي أن يوافق عليه المجلس التنفيذي للبرنامج. وضمنا للاتساق مع

منظومة الأمم المتحدة الأوسع، ستتسارع وتيرة تطوير خدمات العمليات المشتركة والوظائف الإدارية وغيرها من الوظائف المشتركة بعد الانتهاء من وضع خطة تنفيذ إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وستُقدّم وثائق تتضمن معلومات أخرى عن هذه المسائل وغيرها من النقاط المطروحة عند الطلب.

الحافظة الإقليمية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى

- 111- هنا المدير التنفيذي ونائب المدير التنفيذي ورئيس المجلس التنفيذي المدير الإقليمي على تعيينه منسقا إقليميا للشؤون الإنسانية للأزمة السورية، وأشادوا بما حققه من إنجازات طوال حياته المهنية في البرنامج التي دامت 28 عاما.
- 112- وقالوا إن كثيرا من التحديات المعقدة لا تزال تبطل هذه المنطقة التي ينتشر فيها فقدان الوظائف على نطاق واسع، وتعاني من ارتفاع أسعار الأغذية وهبوط حاد في التحويلات المالية بسبب جائحة كوفيد-19. وقام البرنامج بزيادة أعداد المستفيدين من عملياته الحاسمة، وتوسيع دعم شركات الأمان الاجتماعي الحكومية ومبادرات إنعاش سبل العيش، كما قام بإدخال الرصد والتحليل عن بُعد. وتم توسيع التحويلات القائمة على النقد والمشتريات المحلية، وتكييف برامج التغذية المدرسية بالمنتجات المحلية لتقديم حصص غذائية منزلية إلى 500 000 طفل.
- 113- وسارع البرنامج إلى تقديم الاستجابة في أعقاب الانفجار الذي هز بيروت في أغسطس/آب حيث قام بزيادة التحويلات القائمة على النقد للمتضررين في لبنان. ويجري اتخاذ استعدادات لإجراء تقييم وطني للأمن الغذائي في أرمينيا، وسيجري إنشاء مكتب صغير للبرنامج في أذربيجان التي يعمل فيها البرنامج مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى. وفي اليمن، وقّع البرنامج اتفاقا تقنيا يغطي تنفيذ التسجيل البيومتري؛ غير أن الأمن الغذائي تدهور بشدة، وتُخيم أجواء المجاعة على أنحاء من البلد. وفي الجمهورية العربية السورية، ازدادت أسعار السلة الغذائية بمقدار الضعف تقريبا خلال الأشهر الأخيرة. وتُشير التقديرات إلى أن 9.3 مليون سوري يعانون من انعدام الأمن الغذائي. ومع ذلك، لا يصل البرنامج إلا إلى نصف هؤلاء المحتاجين، ولا تزال الأعداد آخذة في الازدياد. ويُشكل انعدام الأمن الغذائي أيضا مصدر قلق بالغ في السودان حيث أثر على 9.6 مليون شخص في سياق المصاعب الاقتصادية وارتفاع أسعار الأغذية والفيضانات المدمرة الأخيرة.
- 114- وعلى الرغم من الأزمات المتعددة، يدعم البرنامج سبل عيش سكان المناطق الحضرية والمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في بلدان مثل العراق. ويعمل البرنامج في مصر والأردن وتونس مع الحكومات لتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي، والاستجابة للطوارئ، والبرمجة النقدية، والتغذية المدرسية، ودعم سبل العيش. وفي ليبيا، يقم البرنامج بالخدمات الأساسية إلى مجتمع العمل الإنساني، بما يشمل الاتصالات في حالات الطوارئ، وخدمات النقل الجوي للمساعدة الإنسانية، وآلية مشتركة للتعبّيات، وكذلك دعم الخط الساخن الوطني للاستجابة لجائحة كوفيد-19.
- 115- وفي أعقاب عملية إعادة التنظيم الداخلي، ستنتقل المسؤولية عن عمليات البرنامج في السودان إلى المكتب الإقليمي لشرق أفريقيا؛ وستنتقل المسؤولية عن العمليات في أرمينيا وقيرغيزستان وطاجيكستان إلى المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ.
- 116- وهنا أعضاء المجلس المدير الإقليمي على منصبه الجديد، وأشادوا بتفانيه في الإقليم والمستوى الرفيع من المهنية التي تحلى بها طوال مدة خدمته في البرنامج.
- 117- وأعرب عديد من أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء تفاقم انعدام الأمن الغذائي، ولا سيما في اليمن والجمهورية العربية السورية والسودان؛ وطلب أحد الأعضاء مزيدا من التفاصيل عن التحديات التي تواجهها ليبيا. ورحب العديد من الأعضاء بالتقدم المحرز في تنفيذ التسجيل البيومتري في اليمن، مشيدين بالبرنامج لجهوده المتواصلة في هذا الاتجاه.
- 118- وطلب أحد الأعضاء مزيدا من المعلومات حول ما يمكن عمله لإبقاء معبر باب الهوى في شمال الجمهورية العربية السورية مفتوحا نظرا لاحتمال إغلاقه في عام 2021. وطلب عضو آخر تفاصيل عن طريقة تعاون البرنامج مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، مثل منظمة الصحة العالمية، أثناء الجائحة.

- 119- وشدد أحد الأعضاء على أهمية دعم عودة اللاجئين في المستقبل إلى الجمهورية العربية السورية، ودعا البرنامج إلى زيادة دعمه لسكان دولة فلسطين في مواجهة جائحة كوفيد-19. ورُحِّب عضو آخر بالتركيز على سبل العيش وبناء القدرة على الصمود في الإقليم. وتساءل عن الطريقة التي يدير بها المكتب الإقليمي عمله الرقابي في ظل القيود المفروضة بسبب جائحة كوفيد-19 وتأثير الجائحة على رفاه الموظفين بالنظر إلى صعوبة إعفاء الموظفين من العمل في مراكز العمل الشاقة.
- 120- وشكر المدير الإقليمي أعضاء المجلس على دعمهم، مؤكدا لهم من جديد التزامه المستمر تجاه الإقليم. وقال إنه في دوره الجديد يراقب عن كثب الحالة بشأن معبر باب الهوى.
- 121- وأضاف أن الاستعدادات لعودة اللاجئين السوريين جارية منذ وقت طويل؛ وأن البرنامج يعمل مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والوكالات الأخرى لاتخاذ تدابير تكنولوجية تشمل نظم البيانات المتسلسلة لضمان أن تكون البرنامج جاهزا عندما يبدأ السكان في العودة.
- 122- وتلقى البرنامج سلف تمويل كبيرة لعملياته في فلسطين. ويبحث في ليبيا الأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي، ويعمل مع المكاتب الإقليمية الأخرى في أفريقيا لفهم أسباب الهجرة ولتنفيذ نهج قائم على محور العمل الإنساني والتنمية والسلام.
- 123- وقال إن المكتب الإقليمي قام بتكييف خطته بشأن استمرارية العمل في بداية أزمة كوفيد-19 لضمان الرقابة المستمرة ودعم المكاتب القطرية. وتم تعيين مستشارين إضافيين والعديد من الأطباء لدعم رعاية الموظفين.
- 124- وشدد المدير الإقليمي على أهمية الأخذ بنهج إيجابي ببناء للعمل في الإقليم انطلاقا من نقاط الاتفاق بدلا من التركيز على مجالات الاختلاف، من أجل توفير مستقبل أفضل للأجيال الجديدة. وفي الختام، أشاد بالموظفين الوطنيين الذين عمل معهم أثناء مسيرته المهنية في البرنامج، واصفا إياهم بأنهم العمود الفقري لديه ومفتاح نجاحه على الأرض.

الحافظة الإقليمية للجنوب الأفريقي

- 125- تناولت المديرية الإقليمية للجنوب الأفريقي الحالة في الإقليم التي أدت فيها جائحة كوفيد-19 إلى ازدياد معدلات الجوع، ونفسي الفقر، وازدياد عدم المساواة، وارتفاع معدلات تقزم الأطفال إلى مستويات مقلقة، وتأثيرات الأزمات المرتبطة بالمناخ ونفسي الأفات. وقالت إن اثنين وثلاثين من موظفي البرنامج في الإقليم أصيبوا بالفيروس، وأثنت عليهم لسرعة عودتهم إلى العمل بعد تعافيتهم.
- 126- ووفقا لتحليل التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي الذي أُجري في أكتوبر/تشرين الأول، بلغ عدد من يعانون من انعدام الأمن الغذائي في الإقليم 51 مليون شخص، أي ما يقرب من ضعف العدد المتوقع في التقديرات التي سبقت تفشي الجائحة. ويزعم البرنامج مساعدة 17 مليون شخص من أشد السكان احتياجا. ويشير قدوم الأمطار بموسم وفير، ولكنه يُنذر أيضا بازدياد مخاطر الفيضانات في بعض المناطق، بينما استمرت فترات الجفاف الضارة في مناطق أخرى. ويُلحق الجراد الصحراوي أضرارا بالمحاصيل الشتوية ويُهدد موسم الزراعة في مساحة تبلغ 1.1 مليون هكتار، مما سيؤثر على 2.3 مليون من المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة في خمسة بلدان. ويقوم البرنامج بنشر أدوات للرصد عن بُعد في 9 من البلدان الاثني عشرة في الإقليم ويزعم إدخال هذه الأدوات في سائر البلدان الثلاثة بحلول نهاية عام 2020.
- 127- وأثر الجوع أساسا على المناطق الريفية، ولكن الأثر الاجتماعي والاقتصادي لجائحة كوفيد-19 نال أيضا من المناطق الحضرية، ولا سيما المستوطنات العشوائية، مما دفع الحكومات في معظم البلدان إلى طلب الدعم من البرنامج. وأطلق البرنامج شبكات أمان تستجيب للصدمات وعمليات في المناطق الحضرية باستخدام التحويلات القائمة على النقد في ستة بلدان، ويدعم أكثر من مليون شخص إضافي من خلال استجابته للجائحة. وقام مركز اللوجستيات في جوهانسبرغ الذي يديره البرنامج منذ يونيو/حزيران 2020 بتيسير نقل الموظفين وشحنات البضائع الأساسية في جميع أنحاء الإقليم وفي غيره من أنحاء أفريقيا. ووجهت المديرية الإقليمية شكرها إلى حكومة جنوب أفريقيا على استضافة مركز اللوجستيات. وتبيّن من رصد أثر جائحة كوفيد-19 أن الأسر تنفق أكثر من 70 في المائة من دخلها على الغذاء في أربعة بلدان، وأن أقل من 10 في المائة من الأطفال

يستهلكون الحد الأدنى من الطعام المقبول في ثلاثة بلدان، وأن أكثر من 70 في المائة من الأسر يلجأ إلى استراتيجيات التصدي السلبية في بلدين اثنين.

128- وتشمل إجراءات البرنامج الاستباقية التنبؤ بالمواقع المحتملة للأزمات وتعديل برامجه ولوجستياته تبعاً لذلك بوسائل تشمل توسيع نطاق الأنشطة في المناطق الحضرية. وساهم الشراء المسبق وتخزين 125 000 طن متري من الأغذية مسبقاً في توفير أكثر من 6 ملايين دولار أمريكي وتقليص الفترات الزمنية اللازمة للتوصيل. واستفاد المزارعون أصحاب الحيازات الصغيرة من التحويلات النقدية، والتدريب على الزراعة الحافظة للموارد، والتكنولوجيا المحسنة لما بعد الحصاد، ومشتريات البرنامج المحلية للوجبات المدرسية. ويُعزز البرنامج أيضاً قدرة وكالات الأرصاد الجوية الوطنية على التنبؤ بالأحوال الجوية.

129- وفي ظل ما أكدته الجائحة من ضرورة تعزيز نُظم شبكات الأمان الوطنية وتوسيعها، يجري تنفيذ برامج واسعة النطاق للوجبات المدرسية، والتغذية، والاستجابة للصدمات، والحماية الاجتماعية بالتعاون مع الحكومات والشركاء، ويعمل البرنامج مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موندل الأمم المتحدة) في توجيه التدخلات ورصدها من أجل معالجة انعدام الأمن الغذائي في المدن. وقام البرنامج بتعميم منصاته التكنولوجية والرقمية في عشرة بلدان لخدمة ما يقرب من 60 مليون شخص خلال السنوات السبع الأخيرة. وفي إطار معالجة الزيادة في العنف الجنساني أثناء الجائحة والتصدي للتأثيرات غير المتناسبة جراء العنف والتشريد والجوع على النساء والبنات، قام البرنامج بإشراك مزيد من موظفي الحماية، ووسّع نطاق خدمات الخطوط الهاتفية الساخنة والتدريب على منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

130- وبات بناء قدرة المجتمعات المحلية الهشة على الصمود وتعزيز السلام بين الجماعات المتنافسة تقليدياً يُشكلان عنصريين متزايدين في عمل البرنامج في الإقليم. ومن أصل 22 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد في جمهورية الكونغو الديمقراطية، يزمع البرنامج الوصول إلى 5.5 مليون شخص على الأقل، ويمكن أن يزداد هذا العدد رهناً بتقديرات الاحتياجات والموارد.

131- وفي موزامبيق، ازداد عدد المشردين من 18 000 في يناير/كانون الثاني إلى نحو 400 000 في أكتوبر/تشرين الأول. وعلى الرغم من صعوبات الوصول والتحديات الأمنية، وصل البرنامج إلى 318 000 من هؤلاء المشردين في أكتوبر/تشرين الأول، ويستعد لإطلاق عملية كبيرة أثناء الموسم المطير ويشكل فيها توفير مكوّن النقل الجوي وخدمات اللوجستيات عنصراً أساسياً. وتبلغ متطلبات التمويل للإقليم خلال الأشهر الست التالية 700 مليون دولار أمريكي، أي ما يُمَثِّل 60 في المائة من مجموع احتياجات البرنامج وأكبر فجوة تمويل في أي إقليم يعمل فيه البرنامج.

132- وشكر أعضاء المجلس المديرية الإقليمية ورفيقها على عملهم المتميز في الإقليم، وجهوا شكرهم إلى المانحين على ما يقدمونه من دعم. وسلط الأعضاء الضوء على ما تواجهه أنشطة البرنامج من تحديات وموارد متضائلة، ودعوا البلدان والوكالات إلى التضامن من أجل معالجة الأسباب الجذرية للجوع من خلال التنسيق والتعاون والتضامن.

133- وردا على ما طرح من تساؤلات، قالت المديرية الإقليمية إن السبب الرئيسي لانعدام الأمن الغذائي في الإقليم هو تعيّر المناخ الذي يؤدي إلى فقدان الأصول وعدم قدرة الأسر على التعافي أثناء الفترة التي تفصل بين أزمة مرتبطة بالمناخ والأزمة التي تليها. وفي إطار تعزيز النظم الغذائية، يعمل البرنامج مع الحكومات، ووكالات احتياطات الحبوب الوطنية، وأصحاب الحيازات الصغيرة، ولا سيما النساء، الذين يحتاجون إلى الدعم لتحسين الإنتاج والوصول إلى الأسواق. ووقّع البرنامج والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي مذكرة تفاهم لتعزيز وتبادل الخبرات والمعارف بين البلدان، بوسائل تشمل التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ويسعى المكتب الإقليمي إلى الحصول على مزيد من الدعم من المانحين التقليديين وإشراك المؤسسات المالية الدولية في توسيع نظم الحماية الاجتماعية في المناطق الحضرية والريفية لمعالجة فجوة التمويل. ويعمل البرنامج مع الحكومات لضمان عدم اتساع موجات نقشي الجراد الصحراوي.

2020/EB.2/6 تقرير موجز عن تقييم الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة لجمهورية الكونغو الديمقراطية (2018-2020)، ورد الإدارة عليه

134- قدمت مديرة التقييم أهم استنتاجات تقييم الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة لجمهورية الكونغو الديمقراطية الذي يغطي استراتيجية البرنامج وتدخلاته في البلد في الفترة من 2017 إلى نهاية 2019. وتبين عموماً من التقييم أن الخطة متوائمة مع السياسات الوطنية، وأنها تستند إلى أهداف التنمية المستدامة، وتوجه فيها المساعدة بصورة جيدة إلى الأشخاص الأشد احتياجاً، وأن البرنامج قادر على الاحتفاظ بالمرونة والاستجابة للأزمات الجديدة، مثل حالات تفشي فيروس إيبولا. غير أن تلبية احتياجات المساعدة الغذائية في حالات الطوارئ كانت جزئية أو لم تتم تلبية في الوقت المحدد في بعض الأحيان، وذلك في جانب كبير منه بسبب قيود الموارد. ووصلت عمليات البرنامج إلى أقصى حدود قدراتها بسبب عدم كفاية القدرات البشرية وعدم كفاية الرصد وإدارة المخاطر. وخلص التقييم أيضاً إلى أن البرنامج يحتاج إلى شراكات استراتيجية أقوى للمساعدة على معالجة مواطن الضعف الهيكلية، بالإضافة إلى مهمته الأساسية المتمثلة في تقديم الدعم لإنقاذ الأرواح. وحدد تقرير التقييم ثلاث توصيات استراتيجية للخطة الاستراتيجية القطرية المقبلة التي ستغطي الفترة 2021-2024، وثلاث توصيات تشغيلية للنظر فيها فوراً.

135- وقالت المديرة الإقليمية للجنوب الأفريقي، متحدثة بالنيابة عن الإدارة، إن المكتب الإقليمي والمكتب القطري يرحبان بتقرير التقييم، وهو التقييم الأول للخطة الاستراتيجية في الإقليم. وأضافت أن الإدارة قبلت جميع التوصيات الست وطبقها في تصميم الخطة الاستراتيجية القطرية للفترة 2021-2024.

136- ورحب الأعضاء بتقرير التقييم ورد الإدارة الإيجابي على التوصيات الست. وقال أحد الأعضاء إنه رغم إقراره بالتحديات التي يواجهها البرنامج مع شركائه المتعاونين، بما في ذلك قصر آجال الاتفاقات، وتأخر المدفوعات، والمسائل المتعلقة باختيار المستفيدين، فإن الشراكات القوية التي أقامها البرنامج كانت حاسمة لتوسعه الجغرافي في جميع أنحاء البلد، وشجعه على تعزيز شراكاته مع سلطات المقاطعات لضمان استمرار ونجاح تنفيذ التدخلات الإنسانية. وفي ضوء ما خلص إليه التقييم من أن البرنامج غالباً ما يستنفد قدراته في عملياته في البلد فقد تساءل أيضاً عن الطريقة التي سيواصل بها البرنامج تعزيز قدرته لتلبية الاحتياجات المتزايدة.

137- وأوضحت المديرة الإقليمية أن قصر آجال الاتفاقات مرتبط بالتمويل وليس بالالتزامات التي لم يتمكن البرنامج من الامتثال لها؛ وسيواصل المكتب القطري التماس تمويل غير مخصص متعدد السنوات لحل كثير من المشكلات المحددة في التقييم. وفيما يتعلق باختيار المستفيدين، يعمل البرنامج بجد في الرصد والتقييم وتعزيز استهداف المستفيدين من خلال زيادة حضوره على الأرض وتحسين الأدوات والمنهجيات.

138- وأضاف المدير القطري المؤقت أنه على الرغم من أن البرنامج يعمل بأكثر من طاقته في البلد في كثير من الأحيان، فقد بذل المكتب القطري قصارى جهده، وقام، من بين أمور أخرى، ببناء القدرات اللوجستية للسلطات الصحية الحكومية في المقاطعات. وعلى الرغم من أن هذه الخطوة غير معتادة للبرنامج فقد أتاحت له أيضاً فرصة لاستخدام تدخلاته لبناء قدرات يمكن الاعتماد عليها عند الحاجة. ومن الأولويات تعزيز القدرات الحكومية التي يمكن أن تدعم قدرات البرنامج.

2020/EB.2/7 الخطة الاستراتيجية القطرية لجمهورية الكونغو الديمقراطية (2021-2024)

139- قدّم مدير المكتب القطري السابق في جمهورية الكونغو الديمقراطية الخطة الاستراتيجية القطرية للبلد للفترة 2021-2024 التي تعكس اعترافاً صريحاً بمسؤولية البرنامج عن تلبية احتياجات السكان في الأزمة والمساهمة، حيثما أمكن، في تحقيق مستقبل أفضل لسكان البلد. وهكذا، رغم استمرار محورية الجهود الإنسانية، تؤكد الخطة من جديد أيضاً التزام البرنامج بتغيير الحياة حتى في أكثر سياقات الطوارئ تعقيداً؛ ولذلك تشمل الخطة العمل مع منظمة الأغذية والزراعة واليونيسف لتهيئة فرص لتحديد الاحتياجات المشتركة وبناء الثقة من خلال التعاون العملي في أنشطة بناء سبل العيش وإنشاء الأصول، والمساعدة على تعزيز التعايش السلمي والتماسك الاجتماعي داخل المجتمعات المحلية وفيما بينها.

- 140- وأعرب الأعضاء عن تقديرهم لما وصفوه أنه وثيقة مفصّلة ومنظمة بصورة جيدة، مسلطين الضوء على جوانب من قبيل التركيز على معالجة التفاوتات الجنسانية البنيوية والهيكلية؛ والتركيز الاستراتيجي على المساعدة الإنسانية لتلبية المتطلبات الغذائية والتغذية الأساسية؛ والتركيز القوي على الشراكات مع الوكالات الأخرى التي تتخذ من روما مقراً لها وسائر وكالات الأمم المتحدة، ولا سيما منظمة الأغذية والزراعة واليونيسف، وكذلك الجهات الفاعلة المحلية والمجتمع المدني؛ والأخذ بنهج قائم على الأدلة في التصميم، بما يشمل دمج توصيات التقييم؛ ووضع خطة قوية للرصد والتقييم بما يشمل النظر في وضع مؤشرات موجّهة للطوارئ والقدرة على الصمود.
- 141- وسلطت الأضواء أيضاً على نهج الخطة في تعزيز اتساق التدخلات عبر الأبعاد الإنسانية والإنمائية والسلام، واقترح أحد الأعضاء أن تكون الخطة الاستراتيجية القطرية مخططاً أولياً لترجمة محور العمل الإنساني والتنمية والسلام إلى واقع تشغيلي في الخطط الاستراتيجية القطرية الأخرى.
- 142- ورحب الأعضاء بزيادة التركيز على بناء القدرة على الصمود، مشيرين إلى أن الخطة الاستراتيجية القطرية تُشكل إطاراً متيناً سيمكّن البرنامج من معالجة الثغرات الهيكلية في الأمن الغذائي والتغذوي وإرساء الأساس للانتقال المحتمل إلى مزيد من الاستجابات التي تقودها الحكومات والمجتمعات المحلية، بينما شدّد أحد الأعضاء على أهمية وضع استراتيجيات واضحة للمشاركة والخروج. وأعرب الأعضاء عن تقديرهم الخاص للاهتمام تحديداً بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في جميع أنشطة بناء القدرة على الصمود. ومع ذلك، أشار أحد الأعضاء إلى أنه لم يتم دمج التكيف مع تغير المناخ، والحد من مخاطر الكوارث، والحماية البيئية، والإنذار المبكر، والاستعداد للطوارئ، إلا بصورة سطحية في أنشطة بناء القدرة على الصمود، وطلب أخذ هذه العناصر في الحسبان بصورة أشمل في مراحل تصميم البرامج وتنفيذها.
- 143- وقال الأعضاء إن الوجبات المدرسية وأنشطة التغذية المدرسية المخطط لها بالاشتراك مع الحكومة تُمثّل أنشطة رئيسية، وتؤكد الخطة الاستراتيجية القطرية الجوانب المتعددة الوظائف لأنشطة التغذية المدرسية التي تتجاوز السلامة الغذائية والتغذية لتشمل التعليم والحماية الاجتماعية وتنمية سلاسل القيمة الغذائية والوصول إلى الأسواق. وأشار أحد الأعضاء إلى أن تعميم الوجبات المدرسية وأنشطة التغذية المدرسية في الخطة الاستراتيجية القطرية يُشكل المدخل للمانحين والشركاء الآخرين.
- 144- وقال أحد الأعضاء إنه رغم اعترافه بأهمية آليات الشكاوى والتعقيبات فإنه يدعو إلى مزيد من الاهتمام بالحماية، بما في ذلك توضيح تدابير التخفيف الملموسة لمعالجة مخاطر الحماية الكبيرة التي تواجهها المجتمعات المحلية المتأثرة بالنزاع. وبالنظر تحديداً إلى تقليص بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية فإنه يشجع البرنامج على العمل مع الوكالات الأخرى للحفاظ على كرامة المستفيدين وإدارة المخاطر التي يواجهونها.
- 145- وهنأ الأعضاء البرنامج على استجابته السريعة لجائحة كوفيد-19 بالشراكة مع منظمة الأغذية والزراعة واليونيسف، وشجعوا الجهود الجارية لدعم وضع خطة وطنية للحماية الاجتماعية والاستجابة للصدمات.
- 146- وأكد المدير القطري السابق أن العمل مع الحكومة كان صعباً في الفترة 2017-2019 عندما انصب التركيز على الحالة السياسية في البلد وعلى الانتخابات. وتعززت المشاركة بصورة كبيرة منذ ذلك الحين، وستتضح بجلاء في عدد من البرامج التي يجري إعدادها بالاشتراك مع الحكومة. ومن بين أمور أخرى، أشار رئيس البلد إلى أن التعليم المجاني أولوية عليا، مؤكداً كذلك الأثر المحتمل لبرنامج الوجبات المدرسية.
- 147- وتعامل المكتب القطري بجدية مع الادعاءات بوقوع استغلال جنسي وتدنيس في البلد. وأنشئ مكتب قومي للامتثال وإدارة المخاطر، وتم تعيين أربعة من موظفي الحماية للعمل فيه. وجرى تدريب شبكة مؤلفة من 28 موظفاً في مختلف المكاتب الفرعية لتلقي الشكاوى المتعلقة بالاستغلال والانتهاك الجنسيين والإبلاغ عنها، وعززت قدرات تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها، والرصد والتقييم في الميدان، من خلال تعيين موظفين إضافيين. وأخيراً، يزعم البرنامج تعزيز عمله المرتبط بتحقيق المساواة بين الجنسين وتوفير الحماية من خلال اتفاقات جديدة سيجري توقيعها مع صندوق الأمم المتحدة للسكان.
- 148- وفيما يتعلق بالمساءلة أمام السكان المتضررين بصورة أعم، أنشئت آلية لتلقي التعقيبات، وهي توفر مزيداً من المعلومات وتساعد على بلورة فهم أفضل للحالة في الميدان.

149- وفيما يتعلق بالبيئة وتغيّر المناخ، يعكف البرنامج على وضع إطار للسلامة البيئية والاجتماعية وتعميمه على النطاق العالمي، وتشمل مشروعات بناء القدرة على الصمود المنفذة في جميع أنحاء البلد أو ستشمل عناصر وطنية لإدارة الموارد، بما يشمل إعادة التشجير، وكذلك تدابير مكافحة تآكل الأراضي تحت إشراف منظمة الأغذية والزراعة.

الحافظة الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ

150- أشار المدير الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ إلى أن البرنامج قام بتوسيع نطاق عملياته في الإقليم لمساعدة 12.5 مليون شخص وتقديم الخدمات المشتركة إلى الحكومات والجهات الفاعلة الأخرى لدعم الاستجابة لجائحة كوفيد-19. وأشاد بالاستجابات الوطنية للجائحة التي أثبتت قيمة تدابير الحماية الاجتماعية في التصدي للأزمة.

151- وفي أفغانستان، يستجيب البرنامج للاحتياجات المتزايدة الناشئة عن النزاع وجائحة كوفيد-19 وتغيّر المناخ. واستمر دعم سكان الروهينغا في كوكس بازار وبنغلاديش وولاية راخين في ميانمار على الرغم من نقشي الجائحة، ووسع البرنامج التحويلات القائمة على النقد والتغطية التي توفرها القسائم الإلكترونية أثناء المساعدة على الاستجابة الصحية.

152- وواجه الإقليم أيضا فيضانات خطيرة وعدة أعاصير مدارية كبيرة، وغزو الجراد الصحراوي، وتصاعد النزاع في أفغانستان وولاية راخين في ميانمار. ودعم البرنامج الاستجابات الوطنية من خلال توفير الأغذية والنقد والدعم اللوجستي.

153- وطلب أعضاء المجلس تفاصيل عن تأثير جائحة كوفيد-19 على الإقليم. وأشادت إحدى العضوات بموظفي البرنامج لمواصلتهم العمليات على الرغم من الجائحة، ورحبت بتوسيع التحويلات القائمة على النقد. وتساءلت عن الطريقة التي قام بها المكتب الإقليمي بإدارة عملياته الرقابية الداخلية أثناء الجائحة، بما في ذلك عدد المرات التي تم فيها التغاضي عن الإجراءات أو تكييفها.

154- وطلب الأعضاء مزيدا من المعلومات عن عمل البرنامج في الصين والهند. وطلب أحد الأعضاء إيضاحا بشأن الحالة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، مشيرا إلى عديد من التقارير التي نشرتها الصحف وذكرت فيها أن البلد يفتح حدوده مع الصين دوريا. وطلب عضو آخر من البرنامج تقاسم أفضل الممارسات المستمدة من الاستجابة للأزمة.

155- وقال المدير الإقليمي إن جائحة كوفيد-19 أثرت تأثيرا عميقا على الإقليم، وحدّر من أنه في ظل تعرض البلدان لموجة ثانية من الإصابات فإن الأثر الكامل للجائحة لا يزال غير معروف. وتبعث البيانات الأولية على قلق بالغ، إذ تُشير التقديرات إلى فقدان ما يصل إلى 200 مليون وظيفة في آسيا. ومن المتوقع أن تؤدي الجائحة في جميع أنحاء الإقليم إلى وقوع 100 مليون شخص إضافي في هوة الفقر ومعاناة 20 مليون شخص آخر من الجوع الشديد.

156- غير أن الحوافز الاقتصادية وتدابير الحماية الاجتماعية المتخذة من الحكومة، ولا سيما التحويلات القائمة على النقد، أثبتت نجاحها، ويمكن النظر إلى بعضها باعتبارها من أفضل الممارسات. وعلى الرغم من أن الحماية الاجتماعية الشاملة غير ميسورة التكلفة في كثير من البلدان، ينبغي توسيع هذه البرامج لتوفير الدعم إلى أقصى حد ممكن عمليا.

157- وللتغلب على تحديات الرقابة الداخلية، أجرى المكتب القطري عمليات للرصد عن بُعد باستخدام الهاتف، كما أجرى مسحا للوثائق والصور الفوتوغرافية؛ ونجحت التقييمات التي أجريت عن بُعد في أنحاء من الإقليم. ومع ذلك، أُجريت بعض عمليات الرصد من خلال الحضور الشخصي، وفي كوكس بازار، على سبيل المثال، تردد ما يصل إلى 30 من موظفي البرنامج على المخيمات بصفة يومية على الرغم من الجائحة.

158- وفي الهند، عمل البرنامج مع الحكومة لدعم مختلف برامج شبكات الأمان، وبث رسائل عن جائحة كوفيد-19، وتوفير وحدات الإنتاج لزيادة توافر الأغذية المغذية في بعض المناطق. واستمرت العلاقات الطيبة مع الصين طوال الأزمة، وتمكّن مكتب البرنامج في بيجين من مواصلة العمليات على الرغم من العمل عن بُعد.

159- وظلت الحدود مغلقة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية؛ وعلى الرغم من أن الحكومة سهّلت خروج موظفي الأمم المتحدة لأسباب طبية أو للراحة والاستجمام، لم يتمكّن البرنامج من إدخال موظفين بديلين. وواصل البرنامج عمليات توزيع الأغذية في البلد على الرغم من ذلك.

2020/EB.2/8 تقرير موجز عن تقييم الخطة الاستراتيجية القطرية لإندونيسيا (2017-2020)، ورد الإدارة عليه

- 160- عرضت مديرة التقييم أبرز ملامح التقرير الموجز عن تقييم الخطة الاستراتيجية القطرية لإندونيسيا للفترة 2017 و2020 الذي خلص إلى أن الخطة الاستراتيجية القطرية متوافقة بصورة ملائمة مع الأولويات الوطنية وإطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة. وحدد التقييم فرص تحسين المشاركة في الخطاب الوطني ووضع السياسات، وأشار إلى الحاجة إلى تعزيز قدرة المكتب القطري في هذا المجال، وزيادة التمويل المرن والمواءمة مع النظم الحكومية من أجل تعظيم أثر عمل البرنامج.
- 161- وأعربت الإدارة عن ترحيبها الحار بالتقييم وتوصياته السبع التي ساعدت على وضع الخطة الاستراتيجية القطرية الجديدة. وقالت إن الخطة الجديدة تُركز بقوة على حوار السياسات وتوسيع المساعدة التقنية في مجالات الاستعداد للطوارئ، والحماية الاجتماعية التكتيفية وتوليد الأدلة. وسيجري تعزيز الشراكات لتحسين تتبع الحصائل الطويلة الأجل من خلال نظم الرصد والتقييم.
- 162- وأضافت أن العمل قد بدأ في إجراء تحليل متعمق لأصحاب المصلحة، وأن ذلك سيدعم الشراكات واستراتيجية الخطة بشأن المشاركة، ودعم تعزيز التنسيق بين الوزارات. وستعالج استراتيجية الخطة الاستراتيجية القطرية بشأن تعبئة الموارد الحاجة إلى تمويل مستقر ومرن متعدد السنوات، وهو ما سيسمح أيضاً بتعيين خبراء في السياسات والاتصالات والتحليل واستبائهم.
- 163- ورحب أعضاء المجلس بتوقيت التقييم وجودته. وأشاروا إلى أن الخطة الاستراتيجية القطرية تأتي في طليعة الخطط الاستراتيجية القطرية التي توجه تحول عمليات البرنامج من التدخل المباشر إلى بناء القدرات والمساعدة التقنية، وأشادوا بنجاح الخطة على الرغم من نقص التمويل وتحديات التنفيذ الأخرى. وقالوا إنهم يوافقون على جميع توصيات التقييم، ولا سيما التوصيات التي تدعو البرنامج إلى إيلاء الأولوية للتعاون مع الحكومة وأصحاب المصلحة الآخرين. وشجعوا البرنامج على النظر في فتح مكتب ميداني في شرق إندونيسيا من أجل دعم السلطات المحلية في مكافحة عدم المساواة ومنع سوء التغذية وتحسين الوصول إلى الغذاء والخدمات.
- 164- وشكرت مديرة التقييم أعضاء المجلس على دعمهم، وأشادت بالمشاركة الإيجابية من المكتب القطري والموظفين الإقليميين في عملية التقييم وفي توصيات التقرير. وأضاف المدير الإقليمي أن التقييم قدّم مشورة مفيدة بشأن كيفية تحسين عمليات البرنامج، ليس فقط في إندونيسيا، بل وكذلك في البلدان الأخرى التي تواجه تحديات مماثلة. وأعرب عن التزام البرنامج بالعمل مع الشركاء في البلد، وإضافة قيمة حيثما أمكن، والعمل مع المنظمات الأخرى التي تمتلك من المهارات والقدرات ما لا يمتلكه البرنامج في البلد.

2020/EB.2/9 الخطة الاستراتيجية القطرية لإندونيسيا (2021-2025)

- 165- لخصت المديرة القطرية، قبل تقديم الخطة الاستراتيجية القطرية الجديدة لإندونيسيا، التحديات التي تفرضها جائحة كوفيد-19 في إندونيسيا التي يمكن أن يؤدي فيها غياب الدعم إلى الدفع بنحو 8 ملايين شخص إلى السقوط في هوة الفقر. وقالت إن الحكومة أطلقت حزمة استجابات بما قيمته 50 مليار دولار أمريكي خصصت منها 14 مليار دولار أمريكي للحماية الاجتماعية، ولكن توسيع النطاق كشف عن تحديات في إدارة قواعد بيانات المستفيدين وفي تكييف نظم الحماية الاجتماعية.
- 166- وأضافت أن الخطة الاستراتيجية القطرية الجديدة المتوائمة مع إطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة استرشدت بمشاورات مع أصحاب المصلحة والتحليل الذي أجراه معهد بحوث وطني وتقييم الخطة الاستراتيجية القطرية الأولى. وسيستمر التركيز على حوار السياسات والمساعدة التقنية في مجالات توليد الأدلة والتخفيف من مخاطر الكوارث وتغير المناخ، ومنع جميع أشكال سوء التغذية؛ ولا يتوقع إجراء أي تدخلات مباشرة.
- 167- وأشاد أعضاء المجلس بالتقدم الذي حققته الحكومة في الحد من الفقر وانعدام الأمن الغذائي. وأكدوا أهمية مواصلة معالجة سوء التغذية، وتحسين إدارة المخاطر، وتحليل تمكين المرأة وتعزيزه.

- 168- وفي إشارة إلى أن إندونيسيا من البلدان الرائدة المشمولة بالتعاون في المشروعات بين الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها، أشاد الأعضاء بالجهود المشتركة مع منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية في تقييم أثر جانحة كوفيد-19 على الأمن الغذائي والنظم الغذائية وكذلك تعاون البرنامج مع اليونيسف ومنظمة الصحة العالمية. وأشاد عدة أعضاء بمواءمة الخطة الاستراتيجية القطرية الجديدة مع الأولويات الوطنية وإطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة ودمج الدروس المستفادة من التقييم الموجز.
- 169- وفي معرض الإشارة إلى التوصية 3 التي دعا إليها التقييم، شجّع الأعضاء البرنامج على النظر في إنشاء مكتب ميداني في شرق إندونيسيا لتحسين رصد وتنسيق الأنشطة التي تعالج تقزم الأطفال. وطلبوا مزيداً من المعلومات عن المناطق التي تبلغ فيها معدلات سوء التغذية أعلى مستوياتها، قائلين إنهم يلاحظون تفاوتات إقليمية كبيرة.
- 170- وشجّعوا البرنامج أيضاً على إجراء دراسة تتناول أثر إعانات الوقود على الفقراء، ودعوا إلى مزيد من التعاون في تيمور-ليشتي. وقال أحد الأعضاء إن تعزيز نظم الحماية الاجتماعية أمر أساسي للتغلب على الأزمات الحالية والمستقبلية، مضيفاً أن العدد الهائل من المستفيدين غير المباشرين من الخطة الاستراتيجية القطرية مبرر قوي للاستثمار.
- 171- وأشارت المديرية القطرية إلى أن البرنامج له بالفعل حضور محلي في شرق إندونيسيا وأن المحادثات لا تزال جارية بين منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية حول إمكانية العمل في مشروع مشترك محتمل للنظم الغذائية المستدامة في تلك المنطقة. وأضافت أن نفس الخبر أجرى بعثتي استقصاء التغذية في إندونيسيا وتيمور-ليشتي؛ وأن التعاون مع البلد سيمتد إلى مجالات أخرى، مثل النهج المراعية للتغذية، والحماية الاجتماعية، والتكيف مع تغيير المناخ.
- 172- وتطرقت المديرية القطرية إلى أعداد المستفيدين، فقالت إن البرنامج أشار في الخطة الاستراتيجية القطرية إلى عدد الأشخاص الضعفاء الذين يمكن الوصول إليهم من خلال التحسينات في النظم الحكومية. وأضافت أن البرنامج المشترك الذي اقترحه إندونيسيا على الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة يركز على الحماية الاجتماعية التكميلية؛ ويمكن للبرنامج من خلال هذا العمل تحديد محركات التدخل واستهداف الفئات السكانية، مما سيُسهم في تحسين إدارة قاعدة بيانات المستفيدين المحتملين.
- 173- وفيما يتعلق بمسألة التفاوتات الإقليمية، قالت المديرية الإقليمية إن المؤشرات في حاجة إلى فحص على مستوى المقاطعات الفرعية وإن أسباب سوء التغذية في حاجة إلى تحديد من خلال تحقيق ميداني؛ وتحقيقاً لهذه الغاية، سيساعد البرنامج الحكومة على إجراء مشاورات محلية. وأضافت أن مؤشرات الأمن الغذائي والتغذية غير مترابطة في كل الحالات، وهناك عوامل تؤثر على التغذية في بعض مجالات الأمن الغذائي، مثل المياه والصرف الصحي والنظافة.
- 2020/EB.2/10 تقرير موجز عن تقييم الخطة الاستراتيجية القطرية لتيمور-ليشتي (2018-2020)، ورد الإدارة عليه**
- 174- قدمت مديرية التقييم تقرير التقييم الذي خلص إلى أن النقص الكبير في التمويل عرقل جهود المكتب القطري في ضمان العدد الكافي من الموظفين، ومنع انقطاع خطوط الإمداد، وتحقيق أهداف أنشطة التغذية وبناء القدرات على الرغم من أن الخطة الاستراتيجية القطرية متوائمة مع السياسات والخطط الوطنية وتُركز على احتياجات السكان.
- 175- وقالت الإدارة إنها توافق على توصيات التقييم التي ترتبط بالتمويل المستدام والشراكات الأقوى والتغذية وتقوية الأغذية، وتعزيز القدرات القطرية، واستخدام تقييمات القدرات الشاملة في عملية تصميم الخطة الاستراتيجية القطرية. ولاحظ المدير الإقليمي أن المكتب القطري سيحتاج إلى قاعدة موارد مختلفة تماماً لتحقيق هذه الأهداف.
- 176- ورحب أعضاء المجلس بالتقييم، مؤكداً تحديات الأمن الغذائي الكبيرة في تيمور-ليشتي. وحثوا البرنامج على وضع خطة لضمان توفير تمويل طويل الأجل وزيادة تركيزه على بناء القدرات والمشاركة في التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. وأكد أحد الأعضاء أهمية أنشطة التغذية المدرسية ودعم المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة.
- 177- وأوصى أعضاء أحد الوفود باتخاذ إجراءات لبناء قدرات موظفي المكتب القطري واجتذاب المواهب الدولية. وتساءلوا أيضاً عن أسباب عدم الإشارة في تقرير التقييم إلى مساهمات التمويل المقدمّة من حكومة الصين.

- 178- وحث عضو آخر البرنامج على ضمان دمج الدروس المستفادة من التقييم في الخطة الاستراتيجية القطرية المقبلة وتقاسمها مع المكاتب القطرية التي تواجه تحديات مماثلة، ولا سيما المكاتب القطرية التي تسعى إلى تنفيذ أنشطة لتعزيز القدرات في البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا.
- 179- وأوضحت مديرة التقييم أن الفقرة 31 من التقرير أشارت إلى المنحة المقدّمة من الصين. وشكر المدير الإقليمي أعضاء المجلس على تقديرهم لعمل البرنامج وتأكيدهم الحاجة إلى تمويل طويل الأجل. وقال إنه يوافق على ضرورة إقامة علاقة استراتيجية ووثيقة أقوى مع الحكومة تمهيدا للانتقال وتسليم المسؤولية عن الأنشطة. ورحب بالتوصية المتعلقة بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب وأكد من جديد للمجلس أنه سيجري إطلاع المكاتب القطرية الأخرى العاملة في بيئات مماثلة على الدروس المستفادة من التقييم. وشجّع مكتب التقييم على مساعدة الإدارة في تجميع الدروس المستفادة لضمان تعميم الفائدة على نطاق البرنامج بكامله.
- 180- وسلط نائب المدير التنفيذي الضوء على صعوبات ضمان التمويل للبرامج في البلدان الصغيرة، مثل تيمور-ليشتي، على الرغم من مستويات انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية المثيرة للقلق. وأشار إلى أن من الحيوي في الوقت الذي تتحول فيه البلدان من متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا إلى متوسطة الدخل دمج تدخلات الأمن الغذائي في الخطط والمبادرات الوطنية.

الحافظة الإقليمية لشرق أفريقيا

- 181- قال المدير الإقليمي لشرق أفريقيا إن الإقليم يمثل 4 في المائة من سكان العالم، ولكنه يستأثر بنسبة 20 في المائة من الأشخاص الذين يعانون من الجوع الحاد و38 في المائة من المستفيدين من برامج البرنامج التغذوية. ويُشكل النزاع سببا رئيسيا للجوع.
- 182- وتسببت جائحة كوفيد-19 في زيادة عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي من 24 مليونا إلى 41.5 مليون شخص، وأدت إلى مفاقمة سوء التغذية الحاد وفقدان الدخل والوظائف، ولا سيما في المناطق الحضرية، وتباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي. ووسّع البرنامج عملياته في المناطق الحضرية، وعزّز شراكته مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. وقام البرنامج ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بإنشاء مركز مشترك للامتياز في البرامج والاستهداف في رواندا، ويركز على بناء اعتماد المستفيدين على الذات. وأدى العمل مع الحكومات ومنظمة الأغذية والزراعة في التصدي لتفشي الجراد الصحراوي إلى تجنب خسائر قدرها 1.5 مليون طن متري من المحاصيل بما قيمته 500 000 دولار أمريكي.
- 183- ويستضيف الإقليم 3.3 مليون لاجئ و6.4 مليون مشرد داخلي، ومن المرجح أن تزداد هذه الأعداد في عام 2021. واضطر البرنامج بسبب قيود التمويل إلى خفض الحصص الغذائية المقدمة إلى المشردين، ويحتاج إلى 215 مليون دولار أمريكي لدعم اللاجئين خلال الأشهر الستة التالية. ويُمثل بناء القدرة على الصمود مستقبل عمل البرنامج في شرق أفريقيا؛ وقام البرنامج على سبيل المثال باستحداث أدوات لمساعدة الأسر والمجتمعات المحلية على الاستعداد للصدمات المرتبطة بالمناخ والتخفيف من آثارها، مثل الفيضانات التي أثرت على 3.7 مليون شخص في عام 2020.
- 184- وعقب اندلاع القتال مؤخرا في إثيوبيا بين الحكومة والجهة الشعبية لتحرير تيغراي، قام البرنامج بإجلاء جميع الموظفين غير الأساسيين من تيغراي. وتتطلب خطة الأمم المتحدة الإنسانية 75 مليون دولار أمريكي للأشهر الثلاثة المقبلة. وأعلنت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين حالة طوارئ داخلية من المستوى 2، ويقف موظفو البرنامج على أهبة الاستعداد للنشر عند الحاجة. وتتوفّر مخزونات غذائية جديدة للعمليات في إثيوبيا، ومن الأساسي ضمان سبل وصول المساعدات الإنسانية.
- 185- وفي جنوب السودان، من المتوقع أن يعاني 7.7 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي في عام 2021 مع وجود ما لا يقل عن 30 مقاطعة في المستوى 4 أو 5 من التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي. ويحتاج البرنامج إلى 550 مليون دولار أمريكي للأشهر الستة المقبلة من العمليات.
- 186- وأشار المدير الإقليمي إلى أن السودان قد أدرج مؤخرا في حافظة البرنامج الإقليمية لشرق أفريقيا التي تخدم حاليا 30 مليون مستفيد وتُمثّل 30 في المائة من القوى العاملة العالمية للبرنامج. وشملت التطورات الإيجابية الأخرى إطلاق أول مركز ابتكار

إقليمي للبرنامج في كينيا، واختيار المكتب الإقليمي لاستضافة مختبر جديد للشرابات، وزيادة المشتريات المحلية التي أسهمت في ضخ أكثر من 130 مليون دولار أمريكي في الاقتصادات المحلية.

187- وأشاد أعضاء المجلس بعمل البرنامج ونجاحه في شرق أفريقيا. وأكد عدة أعضاء أن بلدانهم ستواصل دعم عمليات البرنامج في الإقليم ودعوا المانحين الآخرين إلى الانضمام إليهم. وفي ظل ما تتطوي عليه الصدمات من تأثيرات شديدة الخطورة على النساء والأطفال والأشخاص الضعفاء، أكد الأعضاء أهمية تنفيذ التوصيات المنبثقة عن التقييم الذي أُجري مؤخرا لسياسة المساواة بين الجنسين، وسلطوا الضوء على قيمة مبادرة "الستة عشر يوما من النشاط لمناهضة العنف الجنساني".

188- وردا على ما أثير من تساؤلات، قال مدير المكتب القطري في إثيوبيا إن المكتب ساهم في وضع خطة متعددة القطاعات للأمم المتحدة من أجل مساعدة 1.6 مليون شخص إضافي في تيغراي، و1.1 مليون شخص في مناطق أخرى من إثيوبيا. ويُجري المكتب حاليا تقييمات أخرى لتحديد المناطق المحلية الأشد احتياجا وطرق توصيل المساعدات الغذائية. وأضاف أن منسق الشؤون الإنسانية يعمل مع الحكومة لضمان إتاحة سبل الوصول من أجل تنفيذ الخطة.

189- وقال المدير الإقليمي إن المكاتب القطرية في الإقليم حافظت على التزاماتها بالرصد والرقابة أثناء الجائحة وتوجد أعداد كافية من الموظفين للتمكين من استخدام نظم رصد الأمن الغذائي المعدلة لجمع البيانات عن بُعد وإجراء التقديرات والبعثات الإشرافية. وتنفذ المكاتب القطرية توصيات تقارير المراجعة والتقييم قدر المستطاع.

190- وقدم البرنامج أثناء عملية مشتركة ناجحة للتصدي للجراد الدعم اللوجستي والتحليلي لمنظمة الأغذية والزراعة والحكومات. وفي المناطق الحضرية، قام البرنامج بدعم نظم الضمان الاجتماعي الحكومية، بما يشمل المستوطنات العشوائية، وقدم الدعم لبناء قدرات الجهات الفاعلة المحلية. وتعهد المدير الإقليمي بتقديم تحديث عن تنفيذ التوصيات المنبثقة عن تقييم سياسة المساواة بين الجنسين.

2020/EB.2/11 تنقيح الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة لبوروندي (2018-2020) والزيادة المقابلة في الميزانية

191- قدم مدير المكتب القطري في بوروندي تنقيح الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة لهذا البلد الذي سُجلت فيه ثاني أعلى معدلات الإصابة بسوء التغذية المزمن في العالم ويعيش 65 في المائة من سكانه دون خط الفقر. وتسبب إغلاق الحدود جراء جائحة كوفيد-19 في عرقلة الأسواق وسلاسل الإمداد، وتقليل المتاح من الأغذية، وتعطل سبل كسب العيش.

192- وكان من المقرر أن تبدأ أول خطة استراتيجية قطرية في 1 يناير/كانون الثاني 2021، ولكن الشكوك التي أعقبت الانتخابات الرئاسية في مايو/أيار وتأثيرات الجائحة أخرت إعداد الاستعراض الاستراتيجي للقضاء على الجوع، ومن المتوقع أن تبدأ صياغة خطة استراتيجية قطرية في مطلع عام 2021. ويتطلب اقتراح تمديد الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة لمدة سنة واحدة ميزانية قدرها 72.3 مليون دولار أمريكي لمساعدة 1.2 مليون مستفيد. وعلاوة على تقديم المساعدات الغذائية إلى اللاجئين والعائدين والمشردين داخليا، يُشكل تعزيز التغذية المدرسية بالمنتجات المحلية واستخدام التحويلات القائمة على النقد سمات على جانب كبير من الأهمية.

193- وقال أعضاء المجلس إن التنقيح ضروري في بلد يحتاج فيه 1.7 مليون شخص إلى المساعدة. ورحبوا بإدخال أنشطة لمعالجة سوء التغذية الحاد المعتدل لدى الأطفال والحوامل والمرضعات من النساء والبنات؛ وتوفير الدعم للأشخاص الذين يحصلون على علاج بمضادات الفيروسات الرجعية؛ وخطط بناء القدرة على الصمود وتعزيز قدرات سلسلة الإمداد.

194- وأعرب الأعضاء عن تخوفهم من أن تؤدي تأثيرات الجائحة إلى انقطاع في سلسلة الإمداد، وحثوا المكتب القطري على مواصلة تركيزه على الشراء المحلي والعمل مع الحكومة لإبقاء حدود البلد مفتوحة.

195- وأحاط المدير القطري علما بالتعليقات وشكر الأعضاء على دعمهم.

الحافظة الإقليمية لغرب أفريقيا

- 196- أشار المدير الإقليمي لغرب أفريقيا إلى أن التحديات المستمرة في الإقليم المتمثلة في تسارع النمو السكاني والفقر المدقع وعدم توفر الخدمات الأساسية، قد تفاقمت في السنة الماضية بسبب انتشار النزاع وتفشي جائحة كوفيد-19، وأثر تغيير المناخ، ولا سيما على النظام الإيكولوجي الهش في منطقة الساحل. وتتسبب جائحة كوفيد-19 في تراجع التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر والطلب العالمي على السلع الأولية والتحويلات والدخل. ومن المتوقع أن يشهد الإقليم انكماشاً اقتصادياً بنسبة 3 في المائة مقارنة بنمو سنوي أولي تشير التوقعات إلى أنه سيبلغ 3.4 في المائة، في حين أن القوة الاقتصادية في الإقليم، وهي نيجيريا، شهدت انكماشاً اقتصادياً بنسبة 6.1 في المائة سنوياً في الربع الثاني من عام 2020.
- 197- وتقع في غرب أفريقيا سبعة من البلدان العشرين المحددة في تحليل الإنذار المبكر المشترك بين البرنامج ومنظمة الأغذية والزراعة للنقاط الساخنة لانعدام الأمن الغذائي (بوركنينا فاسو، والكاميرون، وجمهورية أفريقيا الوسطى، ومالي، والنيجر، ونيجيريا، وسيراليون)، ويعاني 8.6 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي في نيجيريا وحدها – ويمثل ذلك زيادة بنسبة 21 في المائة مقارنة بتوقعات مارس/آذار 2020. وظهرت مواطن هشاشة جديدة، ولا سيما في البلدان الساحلية، ومن أبرزها سيراليون. وبدأت أسعار الأغذية في الانخفاض، ولكنها ظلت أعلى بكثير من مستويات السنة السابقة.
- 198- وارتبطت أعلى معدلات انعدام الأمن الغذائي في الإقليم كله بالنزاع، بما في ذلك منطقة الساحل الوسطى، وحوض بحيرة تشاد، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والكاميرون. وتدهور الوضع الأمني على حدود بوركنينا فاسو والنيجر بصورة ملحوظة، بينما يحتاج 13.4 مليون شخص في المنطقة الحدودية بين بوركنينا فاسو ومالي والنيجر، إلى مساعدة إنسانية، بما في ذلك 2.9 مليون طفل دون سن الخامسة يعانون من سوء التغذية الحاد. وتحوّلت الأزمة في شمال بوركنينا فاسو إلى أزمة ممتدة حيث تلوح في الأفق كارثة بسبب الجوع ونزوح أكثر من مليون شخص.
- 199- وتتراد أيضاً المشاكل في منطقة حوض بحيرة تشاد في ظل توسع جماعة بوكو حرام في تشاد وتدهور الوضع في الكاميرون.
- 200- وقام البرنامج ببناء قدرته على الاستعداد للأوضاع المتدهورة، بما في ذلك المخاوف الأمنية المتزايدة بسبب إعلان بعض الجماعات المتطرفة أن أعمال الإغاثة أهداف مشروعة. وفي خضم جهود الاستعداد الأكبر، يبني البرنامج قدراته في مجال التقديرات، وقدرات الموظفين والشركاء، وقدرات التنسيق القطرية بين الوكالات في البلدان المجاورة لبلدان منطقة الساحل المتضررة من النزاع، ولا سيما بنن وكوت ديفوار وتوغو.
- 201- وأجريت الانتخابات مؤخراً في كوت ديفوار وغينيا، مما أدى في حالة كوت ديفوار إلى هجرة عدد متزايد من اللاجئين إلى ليبيريا. وستجري الانتخابات أيضاً في بوركنينا فاسو، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وغانا، والنيجر قبل حلول نهاية العام، ويتخذ البرنامج استعداداته في البلدان التي لا توجد أي مخاوف بشأنها.
- 202- وعزز البرنامج استجابته للأزمة في الإقليم، حيث وصل إلى 13 مليون شخص بحلول نهاية الفصل الثالث من السنة، ويمثل ذلك زيادة قدرها 2.5 مليون مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019، ولكن هذه الأرقام تبتعد كثيراً عن أعداد المتضررين من انعدام الأمن الغذائي التي تبلغ 57 مليون شخص. وبالنظر إلى أهمية المساعدة المرنة، عزز البرنامج برامج التحويلات النقدية بنسبة 44 في المائة لتصل إلى نحو 187 مليون دولار أمريكي فيما بين عامي 2019 و2020.
- 203- ومن الدروس المستفادة من جائحة كوفيد-19 أن هناك حاجة إلى نهج أكثر توجهها نحو النظم للوصول إلى النطاق اللازم ومعالجة الأسباب الجذرية.
- 204- وبواصل البرنامج توسيع نطاق بناء القدرة المتكاملة على الصمود لدعم المجتمعات المحلية، ويستكمل ذلك بتركيز أكبر على تعزيز نظم الحماية الاجتماعية من أجل حماية الفئات الأكثر ضعفاً.
- 205- ومن الدروس المهمة الأخرى المستفادة من الجائحة أن العمل في شراكة مسألة بالغة الأهمية. وعزز البرنامج شراكته مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وأجرى، بالاشتراك مع الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا، دراسة حديثة عن أثر جائحة كوفيد-19 والأمن الغذائي. وأطلق البرنامج شراكة معززة مع اليونيسف في تشاد ومالي والنيجر لتوسيع نطاق

البرامج المشتركة لعلاج هزال الأطفال، والصحة والتغذية المدرستين، وبناء القدرة على الصمود، كما أجرى برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية دراسة عن الأمن الغذائي والتغذية في المناطق الحضرية من غرب أفريقيا في إطار جهود توسيع البرمجة في المناطق الحضرية. وأطلق أيضا برنامجا مشتركا مع منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية لدعم المجموعة الخماسية لمنطقة الساحل والسنغال في الاستجابة لجانحة كوفيد-19 والنزاع وتغيّر المناخ في منطقة الساحل. وبُذلت كل هذه الجهود في إطار جهود برمجة مشتركة حقيقية من خلال التخطيط والتنفيذ والرصد المشترك.

206- ويعتزم البرنامج تكثيف بناء القدرة على الصمود لدى المجتمعات المحلية في جميع أنحاء منطقة الساحل وخارجها؛ والتماس مزيد من الموارد لأعمال معالجة الأسباب الجذرية، وخاصة لدعم الحكومات في بناء نُظم الحماية الاجتماعية الوطنية؛ والعمل عبر محور العمل الإنساني والتنمية والسلام لمعالجة الأسباب الجذرية؛ وتعزيز جهود الدعوة، ولا سيما من أجل الوصول ودعم نُظم الحماية الاجتماعية الوطنية.

207- ويواجه الإقليم عجزا في التمويل بنسبة 55 في المائة، أي ما قيمته 553 مليون دولار أمريكي، اعتبارا من 11 نوفمبر/تشرين الثاني 2020، في ظل وجود أكبر الفجوات في الاستجابة للأزمات، ولا سيما في بوركينافاسو وجمهورية أفريقيا الوسطى ونيجيريا.

208- وأعرب الأعضاء عن تقديرهم لعمل البرنامج في الإقليم، بما في ذلك جهوده لتوفير خدمات النقل الجوي أثناء أزمة كوفيد-19. ورحبوا على وجه الخصوص بالعمل المشترك مع الوكالات الأخرى التي تتخذ من روما مقرا لها، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا. وسلطت الأضواء على العمل في مجال بناء القدرة على الصمود، بما في ذلك ما يتعلق باستعادة التربة والإنتاج المحلي، وكذلك جهود الحماية الاجتماعية والتغذية المدرسية، باعتبارها جهودا مهمة بشكل خاص على المدى الطويل، وأعرب الأعضاء عن ارتياحهم لأن عمل البرنامج يمضي بصورة متزايدة في هذا الاتجاه.

209- وطلب الأعضاء معلومات إضافية عن استعداد البرنامج وتخطيطه للطوارئ للانتخابات في جميع أنحاء الإقليم؛ وتعديلات المكتب الإقليمي والأفرقة القطرية على إجراءات الرقابة الداخلية في إطار الاستجابة للجانحة؛ وأنسب أسلوب لشراكة البرنامج في الإقليم من حيث الخبرة وتوافر الموظفين.

210- وقال المدير الإقليمي إنه يوافق على أن أعمال بناء القدرة على الصمود حاسمة لحل القضايا القائمة منذ أمد بعيد، وأكد أهمية العمل في هذا الاتجاه مع مؤسسات مثل البنك الدولي، لإيجاد تمويل مستدام من أجل تطوير نُظم الحماية الاجتماعية الوطنية كجزء من مرحلة ما بعد التعافي من جانحة كوفيد-19.

211- وفيما يتعلق بالتحضيرات للانتخابات المقبلة، يُركز البرنامج على البلدان الساحلية وأنشطة من قبيل مساعدة هذه البلدان على إجراء التقديرات، بما يشمل تقديرات الأسواق السريعة، والتقديرات المتعمّقة لاحتياجات الطوارئ، وتقديرات قدرات اللوجستيات؛ ومساعدة البلدان على الأخذ بأساليب مشتركة لجمع البيانات؛ وتوفير التدريب داخل قاعات الدراسة لموظفي البرنامج والشركاء على الحد الأدنى من الاستعداد؛ والتخطيط للطوارئ.

212- وفيما يتعلق بتعديلات إجراءات الرقابة الداخلية في إطار الاستجابة للجانحة، تم تقييد سفر فرق البرنامج، وجرى التوسع في جهود الرقابة عن بُعد، بما في ذلك بعثات الامتثال.

213- وأثار المدير الإقليمي مسألة تقييد الأصول في النيجر بسبب الأوضاع الأمنية، وطلب من عضو المجلس التنفيذي الممثل للنيجر المساعدة في المفاوضات مع الحكومة.

214- وأشار المدير التنفيذي إلى أنه قام مؤخرا بزيارة الإقليم وعقد اجتماعات طيبة للغاية مع القادة هناك، ولكنه شهد أيضا تدهورا في الأوضاع هناك. ومن الواضح أن هناك حاجة إلى اهتمام فوري في بوركينافاسو ومالي والنيجر. وشهدت بوركينافاسو نموا في نشاط الجماعات المتطرفة في الأحياء المجاورة، ولذلك يمثل العنصر الأمني مسألة بالغة الأهمية؛ والواقع أن الوصول إلى منطقة الساحل يُمثّل أكبر مشكلة مرتبطة بمخاطر المجاعة المتزايدة. وسيحتاج البرنامج قريبا إلى أموال كثيرة للحيلولة دون وقوع عدة مواقع في هوة المجاعة وربما ازدياد عدم الاستقرار والهجرة.

2020/EB.2/12 تقرير موجز عن تقييم الخطة الاستراتيجية القطرية للكاميرون (2018-2020)، ورد الإدارة عليه

- 215- قدمت مديرة التقييم التقرير الموجز عن تقديم الخطة الاستراتيجية القطرية للكاميرون للفترة 2018-2020 الذي تضمن ست توصيات لتعزيز النهج الاستراتيجية للتغذية والقدرة على الصمود والقدرة الوطنية؛ وتعزيز الشراكات الاستراتيجية، والتمويل والدعوة؛ والاستثمار في قاعدة الأدلة لدعم التركيز الاستراتيجي واستراتيجية تنفيذ الخطة الاستراتيجية القطرية؛ وتعزيز قدرات الموارد البشرية من أجل تنفيذ الأولويات الجارية والتحضير للخطة الاستراتيجية القطرية المقبلة؛ وتحسين الاستعداد للطوارئ؛ وسلسلة الإمداد، وفعالية تنفيذ البرامج وكفاءتها؛ وتعزيز الرصد والتقييم، وتبادل المعارف والتواصل بشأن النتائج. وقالت الإدارة إنها توافق على جميع التوصيات الست التي ستؤخذ في الاعتبار عند وضع الخطة الاستراتيجية القطرية المقبلة.
- 216- وقال أعضاء المجلس إنهم يؤيدون التقرير، ولا سيما التوصيات المرتبطة بتعزيز الشراكات التشغيلية؛ وتحسين الاستعداد للطوارئ، وفعالية البرامج وكفاءتها، وإدارة خطوط الإمدادات الغذائية؛ وتنويع مصادر التمويل؛ وإشراك المانحين في الحوار التقني.
- 217- وشجّع الأعضاء البرنامج على تعزيز شراكته مع اليونيسف في مجال التغذية، وشراكته مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الاستهداف والمساعدة الغذائية في مخيمات اللاجئين. وطلب أحد الأعضاء من البرنامج زيادة مشاركته في اجتماعات تنسيق المحور الثلاثي وتبادل خبرته في منع النزاع وبناء التماسك الاجتماعي في سياقات النزاع. وتساءل عضو آخر عن الطريقة التي يمكن بها للبرنامج تقديم دور قيادي أفضل ودعم الشركاء في إدارة المخاطر الأمنية.
- 218- ودعا أحد الأعضاء إلى تغيير النهج في شرق الكاميرون من الاستجابة القطاعية للطوارئ نحو معالجة الاحتياجات الأساسية، بما يشمل من خلال دعم سبل العيش للسكان الضعفاء القادرين على مواولة النشاط الاقتصادي. ودعا الوفد إلى التقيّد الصارم بالمبادئ الإنسانية والدفاع عنها، وتأكيد أهمية الاستقلال والحياد في ضمان الوصول المستمر إلى السكان المتضررين.
- 219- ورحب الأعضاء بتعيين موظف للرصد والتقييم من أجل تحسين كفاءة التكاليف وفعاليتها في العمليات. وحث عضو آخر البرنامج على رصد أثر دعم سبل العيش وأنشطة بناء القدرة على الصمود في إطار الحصيلة الاستراتيجية 4 للخطة الاستراتيجية القطرية الحالية، وطلب تفاصيل عن تمويل هذه الأنشطة. وشجع أعضاء آخرون البرنامج على تعزيز قدرات المكتب القطري والمكاتب الفرعية، ولا سيما من أجل المشاركة في الإدارات الإقليمية والمحلية.
- 220- وفيما يتعلق بالخطة الاستراتيجية القطرية المقبلة، حث أعضاء المجلس البرنامج على تفعيل المحور الثلاثي وإبلاء الأولويات لبناء القدرات من أجل دعم الملكية الوطنية للبرامج، وتحسين معايير الاستهداف، والحفاظ على تمويل برامج التغذية المدرسية، والعمل مع منظمات المعونة الأخرى في تحسين المساءلة. ودعوا أيضا إلى زيادة التركيز على إدارة المخاطر ونهج التحول الجنساني.
- 221- وشكرت مديرة التقييم أعضاء المجلس على اهتمامهم الكبير بوظيفة التقييم، مشيرة إلى أنه سيجري تقديم تقرير تجميعي لاستنتاجات التقييمات اللامركزية لتعزيز القدرات خلال الدورة السنوية المقبلة للمجلس. وأضافت أن تقييم سياسة التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ستقدّم إلى المجلس في دورته التي ستعقد في نوفمبر/تشرين الثاني 2021، وسيُنتج تقييم للخطة الاستراتيجية القطرية لبنغلاديش في دورة فبراير/شباط 2021 تسليط مزيد من الضوء على الطريقة التي يحقق بها البرنامج توازنا في عملياته من أجل إنقاذ الأرواح وتغيير الحياة من حيث تنفيذ البرامج وتكوين الشراكات وجمع الأموال.
- 222- وقالت الإدارة إن العمل قد بدأ في تحسين الاستهداف بالاقتران مع مركز توجيه التمويل المشترك بين البرنامج ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومن خلال تعزيز استخدام منصة البرنامج الرقمية لإدارة بيانات المستفيدين والتحويلات "سكوب" (SCOPE). وتم تشكيل لجنة لإدارة خطوط الإمدادات الغذائية وأنشئ فريق عامل معني بسلاسل الإمداد لتعزيز عمليات سلاسل الإمداد.
- 223- وتم تعيين مساعدة إضافية للأمن، بما يشمل موظفا دوليا ثانيا للأمن، ويعمل المكتب القطري مع مكتب المنسق المقيم، وإدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن، والحكومة في معالجة قضايا الوصول. ويمتلك البرنامج أيضا مركبات مدرّعة لتيسير

الوصول، وقدمت دائرة الأمم المتحدة لخدمات النقل الجوي للمساعدة الإنسانية خدمات الوصول في بعض المناسبات. وسيواصل البرنامج، بالتعاون مع نائب منسق الطوارئ، البحث عن سبل لتحسين وصول المساعدات الإنسانية بالاشتراك مع الجهات الفاعلة الأخرى في الأمم المتحدة.

224- ويساعد الشركاء في التنفيذ والرصد من أجل توسيع نطاق وصول البرنامج، ويعمل موظف الشؤون الجنسانية والحماية مع المكتب القطري في تحسين نُهج التحول الجنساني والحماية بدعم من المكتب الإقليمي. وتم تعيين مستشار للشؤون الجنسانية ومستشارين للحماية وأخصائيين اثنين لاكتساب المواهب في المكتب الإقليمي من أجل توفير مزيد من الدعم للمكاتب القطرية.

225- وتم تعزيز قدرات المكاتب الفرعية منذ إجراء التقييم، ولا سيما في الأنحاء الشمالية الغربية والجنوبية الغربية. وسيجري تعميم الدورات التدريبية التي نُظمت مع مركز المهارات الخاصة بالمفاوضات الإنسانية لتشمل موظفي البرنامج والشركاء في البلدان الرئيسية في الإقليم، بما فيها الكامبيرون.

226- وأكد المدير الإقليمي للمجلس التزام البرنامج الصارم بالمبادئ الإنسانية، مضيفاً أن البرنامج يقوم بالتوعية بالمبادئ بين الشركاء والإدارات المحلية في أنحاء الكامبيرون التي تضررت مؤخراً بالنزاع.

2020/EB.2/13 الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة لتوغو (2021)

227- قدّم مدير المكتب القطري في توغو الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة لتوغو التي تستند إلى المساعدة التقنية المقدمة من خلال برنامج الحكومة للتغذية المدرسية خلال السنوات الثماني السابقة. وتشمل الخطة أساساً عناصر لتعزيز القدرات ذات الصلة بالنظم الغذائية والتغذية المدرسية، كما تشمل عناصراً للطوارئ من أجل تقديم المساعدة الغذائية والتغذية إلى الأشخاص المتضررين من جائحة كوفيد-19 وتقديم خدمات دعم سلاسل الإمداد حسب الطلب إلى الحكومة والشركاء في العمل الإنساني والإنمائي في سياق الجائحة الصحية.

228- وبعد الموافقة على الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة، تحدث السيد Dindioque Konlani، مدير ديوان وزارة الزراعة والثروة الحيوانية والتنمية الريفية في توغو، بالنيابة عن الوزير، فقال إن الحكومة تؤيد الخطة بقوة وتدعم أي شركاء يحتاج البرنامج إليهم لتنفيذ عمله المهم في توغو.

الحافظة الإقليمية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

229- تحدث المدير الإقليمي لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي عن الإعصار إيوتا الذي ضرب نيكاراغوا قبل عدة أيام ويمر عبر السلفادور وهندوراس كعاصفة مدارية بعد نحو أسبوعين من الإعصار إيتا الذي اجتاحت نفس المنطقة. وقال إن الإمدادات الغذائية حُزنت مسبقاً في هندوراس ونيكاراغوا ونُقلت إلى المناطق المتضررة قبل أن يجتاحها الإعصار إيوتا مما أتاح تقديم استجابة سريعة. ويحتاج البرنامج إلى 20.4 مليون دولار أمريكي لمساعدة نحو مليون شخص في السلفادور وغواتيمالا وهندوراس ونيكاراغوا خلال الأيام الثلاثين المقبلة. ولا يزال العمل جارياً في تقدير الاحتياجات في كولومبيا وكوبا وبليز وجامايكا.

230- وسيجري تحديث الاحتياجات المالية للبرنامج من استجابته لطوارئ الأعاصير في الأيام المقبلة وإطلاع المانحين عليها. وفي الوقت نفسه، تُرصد عن كثب ظاهرة ثالثة في البحر الكاريبي من المتوقع أن تؤدي على الأقل إلى مزيد من الأمطار الغزيرة في مسار الإعصارين السابقين.

231- وتطرق المدير الإقليمي إلى الصورة على النطاق الأوسع، فقال إن الأثر الطويل الأجل للإعصارين لا يزال في حاجة إلى تقييم. ويمكن أن تقع أضرار كبيرة تؤثر على توافر الأغذية خلال الأشهر السبعة المقبلة في أمريكا الوسطى، وستؤثر خسائر المحاصيل على مزارعي الكفاف والمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والعمال الموسميين في قطاع الصناعة الزراعية إلى جانب أسرهم. ودفعت جائحة كوفيد-19 بالفعل في الممر الجاف في أمريكا الوسطى عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد إلى ما يقدر بنحو 3 ملايين شخص، ويمكن أن تزداد هذه الأعداد بسبب تأثير الأعاصير. وكشفت دراسة

استقصائية أجريت في الفترة 2019/2018 عن أن 7 في المائة من الأسر المتضررة من الجفاف في الممر الجاف تفكر في الهجرة، وتضاعفت هذه النسبة منذ ذلك الحين بسبب جائحة كوفيد-19 وحدها.

232- وكان البرنامج قد ساعد قبل الإعصارين 45 900 شخص من أصل 200 000 شخص مستهدف في السلفادور بتحويلات قائمة على النقد، وساعد 186 400 شخص في نيكاراغوا من خلال التغذية المدرسية ودعم سبل العيش، ولكنه يواجه فجوة تمويلية قدرها 19.2 مليون دولار أمريكي في السلفادور، و5.5 مليون دولار أمريكي لتغطية الأشهر الستة المقبلة في نيكاراغوا. وقام البرنامج في هندوراس بتقديم الدعم أثناء حالة الطوارئ، ودعم بناء القدرة على الصمود، والتغذية المدرسية، وتقديم المساعدة التغذوية إلى 109 600 شخص في أكتوبر/تشرين الأول، ولكنه في حاجة إلى 23.3 مليون دولار أمريكي أخرى لتحقيق هدف مساعدة 600 000 شخص خلال الأشهر الستة المقبلة. وفي غواتيمالا، ساعد البرنامج أكثر 29 000 شخص في سبتمبر/أيلول، ويهدف إلى الوصول إلى 700 000 شخص خلال الأشهر الستة المقبلة، مما سيتطلب 21 مليون دولار أمريكي.

233- وتسببت جائحة كوفيد-19 في تراجع حاد في فرص إدراج الدخل في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي يعمل فيها ما يتراوح بين 50 و70 في المائة من العمال في القطاع غير الرسمي؛ ومن المتوقع أن يزداد فقدان الوظائف في عام 2021. وأشارت تقديرات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى انكماش بنسبة 9.1 في المائة في الاقتصاد الإقليمي في عام 2020، وسُجلت زيادة بلغت 37.3 في المائة في معدلات الفقر و15.5 في المائة في معدلات الفقر المدقع. وتدهورت حالة انعدام الأمن الغذائي بصورة حادة، وصاحب ذلك ارتفاع في عدد الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد من 3.4 مليون شخص في يناير/كانون الثاني إلى 17 مليون شخص في أغسطس/آب في البلدان التي يعمل فيها البرنامج.

234- وازدادت الاحتياجات المالية الإقليمية لعام 2020 بنسبة 68 في المائة ووصلت إلى 406.1 مليون دولار أمريكي، تم تلقي 332 مليون دولار أمريكي منها، وذلك بفضل المساهمات المقدمة من كندا والاتحاد الأوروبي وألمانيا وجمهورية كوريا وسويسرا والولايات المتحدة الأمريكية التي زادت كثيرا من الدعم المقدم منها في عام 2020. وزادت الحكومات المضيفة للبرنامج مساهماتها بمقدار 50 مليون دولار أمريكي سنويا، مما يدل على استعدادها لدعم برامجها الوطنية. ومع ذلك، بلغت فجوة التمويل 176 مليون دولار أمريكي حتى فبراير/شباط 2021 بدون احتساب الخسائر الناجمة عن أثر الإعصارين.

235- ويعيش في أمريكا الجنوبية 5 ملايين مهاجر، منهم 2.2 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد. وفي كولومبيا، دعم البرنامج برنامجا ممولا من البنك الدولي لمساعدة 19 000 أسرة في المناطق الحضرية، وأدار برنامجا تجريبيا للتحويلات النقدية يغطي 42 000 مهاجر في أروكا لاختبار إمكانية دعم شبكات الحماية الاجتماعية الوطنية. وساعد البرنامج 470 000 شخص بالأغذية والتحويلات القائمة على النقد، وسيحتاج إلى 73 مليون دولار أمريكي أخرى في العام المقبل لتحقيق هدف مساعدة 550 000 شخص. وفي إكوادور، يهدف البرنامج إلى الوصول إلى 370 000 شخص في الأشهر الستة المقبلة، مما سيتطلب 5 ملايين دولار أمريكي. وفي بيرو، تم تقديم دعم مباشر إلى 17 500 شخص، وسيلزم توفير 3.4 مليون دولار أمريكي للوصول إلى هدف مساعدة 98 400 شخص.

236- وكشف البرنامج عن أدلة تثبت تكلفة العبء المزدوج لسوء التغذية، ونشر بالفعل دراسات شملت سبعة بلدان. وأشارت دراسة غواتيمالا إلى أن تكلفة سوء التغذية بلغت 16.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، مما يدل على الحاجة إلى زيادة الإنفاق العام على نظم الرعاية الصحية وزيادة الحصول على طعام صحي، خاصة للأطفال والمراهقين.

237- ويُعزز البرنامج شراكاته مع اليونيسف من خلال دعم البرامج المشتركة. وفي البلدان التي أُغلفت فيها المدارس، تم تكييف برامج التغذية المدرسية لتقديم الحصص الغذائية المنزلية ويجري تعزيز برامج التحويلات القائمة على النقد.

238- ويجري أيضا إعطاء الأولوية للشراكات مع المؤسسات المالية ووقعت مؤخرا في هايتي عقود مع البنك الدولي لمساعدة 200 000 شخص بتحويلات قائمة على النقد، ومع مصرف التنمية للبلدان الأمريكية للوصول إلى 540 000 شخص. وساعد البرنامج أكثر من 300 000 شخص في هايتي خلال الشهر الأخير، وسيحتاج إلى 6.5 مليون دولار أمريكي للوصول إلى 200 000 شخص آخر خلال الأشهر الستة المقبلة.

239- وفي الجمهورية الدومينيكية، يعمل البرنامج في تعاون وثيق مع الحكومة لتوزيع أغذية مغذية متخصصة والوصول إلى 130 000 شخص، وعمل مع الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر من أجل الوصول إلى 280 000 شخص. وفي كوبا، وصل البرنامج إلى 188 800 شخص من خلال تدخلات للمساعدة الغذائية والتغذية منذ يوليو/تموز، وستحتاج عملياته المنتظمة واستجابته لجانحة كوفيد-19 إلى 3 ملايين دولار أمريكي من أجل مساعدة 85 700 شخص إضافي في الأشهر الستة المقبلة.

240- ويُمثّل مكتب البرنامج في بربادوس نموذجا مهما لحضور البرنامج في الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي، حيث قام بتعبئة 16 مليون دولار أمريكي من أموال المساعدات الإنسانية خلال السنتين الأخيرتين ويؤدي دورا رئيسيا في تيسير الشراكات وتوليد الأدلة ودعم توسيع برامج المساعدة العامة في بربادوس، ودومينيكا، وسانت لوسيا. وطلبت خمس حكومات دعما تقنيا في تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها، واستهداف المستفيدين، وتعزيز آليات التنفيذ وغير ذلك من الأنشطة. وقدم البرنامج مساعدات مباشرة إلى 9 300 شخص في دومينيكا وسانت لوسيا ويهدف إلى الوصول إلى 60 000 شخص في الأشهر الستة المقبلة، مما سيتطلب 13 مليون دولار أمريكي. وشملت الاستجابة لجانحة كوفيد-19 أيضا تنسيق اللوجستيات وإدارة سلاسل الإمداد في بنما وباربادوس لمساعدة بلدان الجماعة الكاريبية من خلال مركز إقليمي فرعي للوجستيات.

241- وشكر الأعضاء المدير الإقليمي على تقريره، وأعربوا عن قلقهم العميق إزاء عواقب الأعاصير وجانحة كوفيد-19 في الإقليم، ولا سيما من حيث أثرها على إنتاج الأغذية والأمن الغذائي والتغذية. وأشادوا بالبرنامج لعمله في الإقليم، مشيرين بصفة خاصة إلى المستوى الرفيع من الاستعداد في أمريكا الوسطى مما مكّنه من الاستجابة بسرعة للإعصارين؛ وعمله في معالجة حالات الطوارئ الناجمة عن أثر تغير المناخ في الممر الجاف ومنطقة البحر الكاريبي؛ واستجابته لجانحة كوفيد-19؛ وتركيزه على الهجرة الواسعة النطاق؛ وجهوده لتوسيع الشراكات وتعزيزها مع القطاع الخاص كطريقة لتعبئة الموارد المالية وغير المالية؛ وعمله في تعزيز شبكات الحماية الاجتماعية.

242- وقال المدير الإقليمي إنه يعتزم الفرصة ليؤكد من جديد التزام البرنامج بالعمل مع جمهورية فنزويلا البوليفارية للانتهاء من المفاوضات الجارية بالفعل بهدف ضمان إمكانية عمل البرنامج في البلد وفقا للمبادئ الإنسانية.

2020/EB.2/14 الخطة الاستراتيجية القطرية لغواتيمالا (2021-2024)

243- قالت مديرة المكتب القطري في غواتيمالا إن الخطة الاستراتيجية القطرية لغواتيمالا صُممت للإسهام في خطط التنمية الوطنية والأولويات التي حددتها الحكومة، وضمن إطار الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة للبلد، مع مراعاة أثر جانحة كوفيد-19. وتُمثّل الخطة تحولا للبرنامج من التنفيذ المباشر للبرامج نحو تعزيز قدرة البلد ومؤسساته، واقتراح نهج تحويلية على أساس الابتكار والتحول الرقمي، وتعزيز القدرة على الصمود وتهيئة فرص العمل، وتوفير الدعم التقني في الوقت نفسه لبرامج الحكومة وسياساتها التي تُعزز الأمن الغذائي والتغذوي المستدام.

244- وأعرب الأعضاء عن تأييدهم القوي للخطة الاستراتيجية القطرية، مشيرين إلى أنها تُعبر عن احتياجات بلدان الإقليم التي على الرغم من كونها بلدانا ذات دخل متوسط من الشريحة العليا فإنها تواجه تحديات الجوع وعدم المساواة التي فاقمتها جانحة كوفيد-19. ورحبوا بالتركيز المزدوج على الاستجابة لحالات الطوارئ وبناء القدرة على الصمود والتركيز على المساواة بين الجنسين والسكان الضعفاء.

245- وشجّع الأعضاء البرنامج على تعزيز شراكاته الوطنية والإقليمية والمحلية مع جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة، فضلا عن إيلاء اهتمام خاص للأطفال نظرا لارتفاع معدلات النقرم في البلد. وطلبوا معلومات إضافية عن تعاون البرنامج مع منظمة الأغذية والزراعة في البلد؛ وخطته لدعم الحكومة في تطوير نظام شبكة أمان اجتماعي أكثر قوة وشفافية؛ وخطته لضمان المساءلة أمام السكان الأشد ضعفا من خلال جهود الدعوة؛ وأثر جانحة كوفيد-19 على الافتراضات المحددة في الخطة.

- 246- وأوضحت المديرة القطرية أن الحماية الاجتماعية والمساءلة أمام السكان المتضررين من بين المجالات التي يعمل فيها البرنامج لتعزيز قدرة الحكومة عن طريق دعم وزارة التنمية في إنشاء وحدة مسؤولة عن الحماية الاجتماعية المستجيبة للصددمات وإنشاء منصة حكومية لإدارة المستفيدين وتحقيق الشفافية. وتشمل الخطة الاستراتيجية القطرية أيضا عنصرا قويا للتغيير الاجتماعي والسلوكي يتطلب توادلا مع المجتمعات المحلية حول مسائل من قبيل الحماية الاجتماعية والتغذية، ودعم المستفيدين في فهم حقوقهم والنظم المتاحة لهم.
- 247- وفيما يتعلق بالشراكات، يُمَثَّل برنامج التغذية المدرسية أحد مجالات التعاون ذات الأولوية بين الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها، على الرغم من مشاركة كيانات الأمم المتحدة الأخرى. وتم مؤخرا تعيين ممثل جديد لمنظمة الأغذية والزراعة، وهو يعمل مع البرنامج في وضع خطة عمل مشتركة لعام 2021، ودعم الحكومة في التحضير لقمة الأمم المتحدة بشأن النظم الغذائية التي ستعقد في عام 2021.
- 248- وتُمَثِّل تغذية الأطفال مسألة حاسمة لغواتيمالا وتُشكل صميم عمل البرنامج الذي يتماشى مع الحملة الوطنية الكبرى للتغذية التي أطلقها رئيس البلد في أول يوم له في منصبه.
- 249- وأكد المدير الإقليمي أن جائحة كوفيد-19 أثرت تأثيرا قويا على الإقليم. ويتواصل البرنامج عن كثب مع الحكومة لمواكبة الأوضاع هناك. وفيما يتعلق بالشراكات، قال إن البرنامج مرتبط باتفاقيين في الإقليم من أجل التعاون الإقليمي مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة، وأنه يتواصل بصورة وثيقة مع المديرين الإقليميين لهاتين الوكالتين، ولا سيما فيما يتعلق بالتنسيق الاستراتيجي الدائم لعملية إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والتقييمات القطرية. وتجدر الإشارة إلى أن منظمة الأغذية والزراعة والبرنامج على وشك إطلاق دراسة مشتركة حول أثر الجوع وسوء التغذية في الإقليم. ويُتاح مزيد من المعلومات في تقرير صدر مؤخرا عن العمل الإقليمي للوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها.
- 250- وعقب الموافقة على الخطة الاستراتيجية القطرية، أدلى كل من السيدة Maritza Mendez de Oliva، وزيرة الأمن الغذائي والتغذية في غواتيمالا، والسيد Luis Fernando Carranza-Cifuentes، السفير والممثل الدائم لغواتيمالا لدى المنظمات التي تتخذ من روما مقرا لها، ببيانين موجزين أكدوا فيهما أهمية الشراكة مع البرنامج من أجل غواتيمالا التي تعاني بشدة من الكوارث الطبيعية. وبالنظر إلى وضع غواتيمالا كبلد متوسط الدخل من الشريحة العليا فإنها تواجه صعوبة في التأهل للحصول على تمويل في إطار التعاون الإنمائي، ومع ذلك فهي لا تزال تعاني من الفقر والفجوات الهيكلية التي تحد من التنمية. وستدعم هذه الخطة الاستراتيجية القطرية جهود الحكومة لتحقيق تنمية مستدامة.

مسائل أخرى

- 2020/EB.2/15 تقرير مرحلي عن تنفيذ خطة العمل الشاملة لتنفيذ توصيات الفريق العامل المشترك بين المجلس التنفيذي وإدارة البرنامج المعني بالمضايقات والتحرش الجنسي وإساءة استعمال السلطة والتمييز
- 251- قدّمت مساعدة المدير التنفيذي لثقافة مكان العمل التقرير الذي تناول بالتفصيل ما تحقق من تقدم في معالجة المضايقات والتحرش الجنسي وإساءة استعمال السلطة والتمييز في البرنامج من خلال تنفيذ خطة العمل الشاملة لتنفيذ توصيات الفريق العامل المشترك بين المجلس التنفيذي وإدارة البرنامج المعني بالمضايقات والتحرش الجنسي وإساءة استعمال السلطة والتمييز. وقالت إن التنفيذ الكامل للخطة سيسفر عن تهيئة مكان عمل أفضل وأشمل وأكثر احتراما في البرنامج.
- 252- وأضافت أن التقرير يُقِيم التقدم المحرز على أساس التعقيبات التي تم جمعها من خلال "استطلاع الرأي العالمي" الذي أجراه البرنامج مع أكثر من 1 000 موظف لديه. وتم إحراز تقدم في جميع المجالات الستة لخطة العمل الشاملة، ولا سيما المجالات المرتبطة بإعادة تأكيد القيم، ومشاركة الموظفين والتواصل معهم. وقالت إن التحسين كان أبطأ من المتوقع في مجالات دور القيادة، وتنقيحات السياسات والنظم والعمليات التأديبية على الرغم من أن التقدم في هذه المجالات بدأ منذ إصدار التقرير. وفيما يتعلق بالإنفاذ، أوضحت أنه تم فصل شخصين دون سابق إنذار بسبب التحرش الجنسي، وأُخذت إجراءات في ست حالات

- تدليس. ومن المقرر الانتهاء من استعراض حالتين أخريين من حالات التحرش الجنسي وحالة من حالات المضايقات وإساءة استعمال السلطة بحلول نهاية السنة.
- 253- وأكدت مساعدة المدير التنفيذي للمجلس أن البرنامج يتتبع جميع المبادرات والخطط لتحسين ثقافة مكان العمل سواء أكانت تُشكل جزءاً من خطة العمل الشاملة أو نُفذت كجزء من خطة العمل لمكافحة العنصرية أو خارطة الطريق بشأن إدماج منظور الإعاقة.
- 254- وأشاد أعضاء المجلس بمساعدة المدير التنفيذي وفريقها على ما تحققت من تقدم في تنفيذ خطة العمل الشاملة. وشجعوا البرنامج على إظهار نفس المستوى من الالتزام والنشاط في معالجة الاستغلال والانتهاك الجنسيين وغيرهما من قضايا حماية المستفيدين.
- 255- وأشاد الأعضاء بعملية "تطبيق القيم" ومنصة الرفاه الرقمية، وموظف الاتصال المعني بالأسرة الذي تم تعيينه مؤخراً، واستراتيجية الاتصالات الداخلية المنقحة. وأعربوا أيضاً عن تقديرهم لجهود الإدارة في مواصلة التنفيذ رغم التحديات التي فرضتها جائحة كوفيد-19، مشجعين البرنامج على التأهب لمواصلة الأنشطة الحضرية حالما تسمح الظروف.
- 256- وأكد بعض الأعضاء أهمية القيادة في تحفيز التغيير الثقافي، وحثوا البرنامج على تقديم تدريب إلى المديرين على مهارات التعامل مع الأفراد وضمان إجراء تقديرات للأداء تراعي جهود الأفراد في معالجة المضايقات والتحرش الجنسي وإساءة استعمال السلطة والتمييز. ودعا الأعضاء إلى تحقيق مزيد من التقدم في مجال استعراض السياسات، قائلين إن التنقيحات ينبغي أن تسترشد بالتنوع والشمول ومبادرات مكافحة العنصرية، وقالوا إن الموارد ينبغي أن تركز على التدخلات الرئيسية التي يمكن أن تدفع نحو تحقيق تغيير ملموس.
- 257- وسلط عديد من الأعضاء الضوء على الموارد الإضافية المخصصة لوظيفة التحقيق، ورحبوا بإعداد مواد للتوعية من شأنها أن تبني الثقة في نظام العدالة الداخلي في البرنامج. وقال أحد الأعضاء إنه ينبغي إجراء التحقيقات بدقة وبعناية بالاقتران مع جميع الوظائف ذات الصلة. وأضاف أن الرئيس يسعى إلى فهم ما إذا كان البرنامج يبحث الاقتداء بالصندوق الدولي للتنمية الزراعية في التحول من المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية إلى محكمة الأمم المتحدة حيث عبء الإثبات أقل في قضايا التحرش الجنسي.
- 258- وطلب الأعضاء أيضاً إيضاحات بشأن تداعيات تنقيح مدونة قواعد السلوك في البرنامج وكيفية تعميم تلك التغييرات بين الموظفين. وطلب أحد الأعضاء أن يتضمن التحديث المقبل تفاصيل عن تكلفة تنفيذ خطة العمل الشاملة. وحث عضو آخر على توخي الحيطة في استخدام الدراسات الاستقصائية، وقال إنه يلاحظ أن هذه الأدوات ينبغي تنفيذها من جانب آخرين لضمان تجميع مجموعة واسعة من الرؤى، ودعا القيادة العليا إلى أداء دور أكثر بروزاً في قيادة ثقافة التغيير.
- 259- وسلطت مساعدة المدير التنفيذي الضوء على بعض الأنشطة الجارية التي يُشارك فيها الموظفون، مثل الصفحة الشبكية الجديدة لثقافة مكان العمل. وقالت إن الأنشطة الأخرى تشمل "حملة الاحترام" التي يجري حالياً تحويلها إلى حملة رقمية، وجلسات "التحدث بصراحة!" المنقحة مع الموظفين. وعقب التجريب الناجح في كولومبيا، سيجري تعميم الجلسات على نطاق العالم.
- 260- وقالت إن الدراسات الاستقصائية ليست الأدوات الوحيدة التي يستخدمها فريقها لتقييم التقدم المحرز، إذ تُستخدم أداة لإدارة المشروعات من أجل تتبع التقدم المحرز في تنفيذ جميع المبادرات، وتُرسل إخطارات إلى المديرين في حال حدوث أي تأخير في التنفيذ. وأشارت إلى أن التدريب الشبكي على مهارات إدارة شؤون العاملين متاح على الرغم من أنه لا يتعلق تحديداً بالمضايقات والتحرش الجنسي وإساءة استعمال السلطة والتمييز. ووضعت خطة اتصالات من أجل العملية التأديبية.
- 261- وقالت إنها تتفق مع أعضاء المجلس على ضرورة الإسراع في تنفيذ خطة العمل الشاملة. وأشارت إلى ولاية محكمة منظمة العمل الدولية، فأكدت أن المسألة قيد الدراسة في شعبة الشؤون القانونية وغيرها.

تحديث شفوي عن التحضيرات لقمة الأمم المتحدة بشأن النظم الغذائية لعام 2021

- 262- أشارت مديرة الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها ولجنة الأمن الغذائي العالمي إلى أن البرنامج هو وكالة الأمم المتحدة التي تدعم مسار العمل 5 المتعلق ببناء القدرة على الصمود تجاه مواطن الهشاشة والصدمات والضغوط في إطار قمة الأمم المتحدة بشأن النظم الغذائية المقرر عقدها في عام 2021.
- 263- وتم تكليف خمسة أعضاء من الفريق العلمي بالعمل في مسار العمل 5، وعمل معهم البرنامج في توضيح الحلول التي ينبغي تحديدها في نهاية القمة. ومن المتوقع أن تُشارك الدول الأعضاء في مسارات العمل الخمسة سواء من خلال مجموعة الأصدقاء أو بصورة مباشرة، ولكن بعض الدول الأعضاء لم يُعرب حتى الآن عن اهتمامه بالمشاركة. ووردت تعقيبات قيّمة من الأعضاء خلال حلقة عمل نظمها مجموعة الأصدقاء، وسيُعدّ حدث مماثل للحصول على تعقيبات من القطاع الخاص والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين. وُخصّصت أثناء مشاورة البرنامج السنوية بشأن الشراكة لعام 2020 جلسة للقمة ومسار العمل 5.
- 264- وتُدرّج محادثات مع البنك الدولي حول تمويل القمة. وفيما يتعلق بمشاركة القطاع الخاص في القمة، تم تعيين منسق في أمانة القمة لدعم مشاركة القطاع الخاص، ويجري وضع استراتيجية وتنظيم فريق توجيهي. ويجري تمثيل القطاع الخاص في اللجنة الاستشارية للقمة في فرق مسارات العمل وفي شبكة الأنصار. واجتمعت الفرق المعنية بالقطاع الخاص في الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها مرتين مع المنسق، وشارك البرنامج في مناقشات مع الأمانة حول الانضمام إلى الفريق التوجيهي. وتهدف استراتيجية القطاع الخاص بصفة عامة إلى إشراك طيف واسع من أصحاب المصلحة من القطاع الخاص وإفساح المجال أمامهم للمشاركة لحضور القمة والالتزام بالحلول.
- 265- وستشمل جميع مسارات العمل الخمسة في القمة ممثلا عن كل وكالة من الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها؛ وتم بالفعل تعيين ممثلين عن منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية في مسار العمل 5.
- 266- ويرى البرنامج أن الحوارات القطرية في إطار القمة تُسهم بدور رئيسي، وتم تنظيم ثلاث جلسات إعلامية بين المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية لتجهيزها لدعم الحكومات. وُحدّدت ثلاثة مجالات: دعم المنسقين المقيمين في تشجيع الحكومات على ترشيح منسقين في الحوار على المستوى الوطني من أجل إعداد وتنظيم الحوارات؛ والمساعدة على التأكد من أن الحوارات تشمل جميع مجموعات أصحاب المصلحة في النظم الغذائية، بما يشمل الفئات التي يصعب الوصول إليها التي تعاني على الأرجح من الجوع وانعدام الأمن الغذائي، مع التركيز بصفة خاصة على النساء والأطفال على المستويين الوطني ودون الوطني؛ وعرض خبرة البرنامج ودرابته فيما يتصل بإسهامه في النظم الغذائية المستدامة والمنصفة في مختلف مراحل الحوارات، وبخاصة أثناء صياغة النتائج.
- 267- وأكد مدير شعبة البرامج الإنسانية والإنمائية أن البرنامج يُشارك في جميع مسارات العمل والمجالات الشاملة ذات الصلة، بما يشمل تعيين خبراء متخصصين لكل مسار في مجالات مثل التغذية، وتغيّر المناخ، والانتقال في حالات الطوارئ، وسبل العيش. وقام البرنامج بحشد شركائه، مثل الفريق الاستشاري للبحوث الزراعية الدولية، وأجرى مناقشات أولية مع الشبكات التي يقودها أو يشارك فيها، مثل مجموعة الأمن الغذائي.
- 268- وسيعرض البرنامج أثناء عملية القمة رؤيته الفريدة للنظم الغذائية من وجهة نظر الأشخاص الذين يخدمهم وخبرته في التعامل مع تلك النظم في المناطق المعقدة والمعرضة للكوارث والتي يصعب الوصول إليها، والبحوث ذات الصلة، والدروس المستفادة، والالتزام بالعمل في محور العمل الإنساني والتنمية والسلام لتقديم مبادرات تُغيّر قواعد اللعبة عبر مسارات العمل، مثل التغذية المدرسية بالمنتجات المحلية التي ساهمت في النظم الغذائية المستدامة وتنمية رأس المال البشري وعززت في الوقت نفسه الأطعمة الصحية، وجهود ضمان مراعاة الأبعاد التغذوية في برامج الحماية الاجتماعية الوطنية والأنشطة المرتبطة ببناء قدرات أصحاب الحيازات الصغيرة، وخسائر ما بعد الحصاد، والتحويلات القائمة على النقد، وسائر المسائل. وسيُسهّل البرنامج إلى الأخذ بنهج محوره الإنسان بما يتفق مع دعوة المبعوث الخاصة إلى "قمة للشعوب"، وسيُسهّل إلى توفير مقومات التمكين وحشد الأصوات المهمّشة في السياقات الهشة التي تعثرت فيها النظم الغذائية من أجل تمكينها من الاستعداد للصدمات ومواجهتها والنهوض منها عن طريق بناء قدرتها على الصمود في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

- 269- وتحدث الرئيس بصفته مشاركا في عقد اجتماع مجموعة الأصدقاء، فلفت الانتباه إلى جلسة الإحاطة ط المقبلة لمجموعة الأصدقاء حول الحوارات القطرية والحدث الذي سيقوم القمة المزمع عقده في روما والذي يُبشر بأن يكون حدثا سياسيا قويا يبرز صورة الوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها. وأكد أيضا أهمية مشاركة جميع الأقاليم في الأعمال التحضيرية للقمة.
- 270- ورحب الأعضاء بالعمل الذي يقوم به البرنامج في التحضير للقمة، وأعربوا عن تقديرهم للدور النشط الذي تقوم به مجموعة الأصدقاء والمناقشات وحلقات العمل التي يجري تنظيمها، وأقروا بالجهود الكبيرة المبذولة. وقالوا إنهم يشجعون البرنامج على مواصلة عمله لضمان تحقيق أهداف القمة.
- 271- ودعا الأعضاء إلى دور قوي للبلدان في عملية القمة نظرا الدور الحكومات في دفع تنفيذ النتائج القابلة للتنفيذ. وقالوا إن اجتماعات مجموعة الأصدقاء في روما تتيح فرصا مهمة أمام الأعضاء للمشاركة في النقاش، ولكن ينبغي ألا يحل هذا الفريق محل الأجهزة الرسمية للوكالات التي تتخذ من روما مقرا لها، بما فيها المجلس التنفيذي.
- 272- واقترح أحد الأعضاء، وأيده في اقتراحه عضو آخر، تقديم تحديث عن القمة في الدورة العادية الأولى للمجلس لعام 2021 للنظر فيها وليس للعلم فقط.
- 273- وأعرب أحد الأعضاء عن قلقه بشأن العملية التحضيرية، ولا سيما تعيين رؤساء مسارات عمل يُعتبرون غير محايدين؛ وعدم التوازن والحيادية في وثائق بدء مناقشات مسارات العمل، والأحكام المسبقة لنتائج القمة.
- 274- ووجه الأعضاء دعوة عامة طالبوا فيها بأن ينصب تركيز القمة على الإجراءات العملية، فقالوا إنه لا بد من توفير خيارات مبتكرة لتحقيق نُظم غذائية مستدامة تراعي احتياجات البلدان وتعترف بأن البلدان هي الأقدر على تحديد أفضل الحلول وفقا لظروفها الخاصة. وأضافوا أن النتائج والمؤشرات ينبغي أن تراعي أيضا السمات الخاصة المميّزة للإنتاج المحلي، وأن تُعبر عن عدم تجانس النظم الغذائية، وأن تُؤخذ التجارة الدولية في الاعتبار. واقترحوا تجنب الدخول في جدل سياسي حول النظم الزراعية المتنافسة ومحاولات حسم الجدول المتعدد الأطراف الجاري في المنتديات الأخرى وأن ينصب النقاش على الحلول والمقترحات المبتكرة والقادرة على "تغيير قواعد اللعبة"، استنادا إلى تحليل موضوعي قائم على الأدلة والعلم.
- 275- وفيما يتعلق بمسار العمل 5، طلب أحد الأعضاء عدم تنظيم فرق عاملة على أساس مصادر المخاطر، واقترح مجالات تركيز بديلة، بما في ذلك الحفاظ على القدرة الإنتاجية وزيادتها من خلال الإنذار المبكر، والوصول إلى التمويل، والتنوع، واستخدام التكنولوجيات الحديثة، والابتكارات، والحفاظ على الموارد الطبيعية؛ وتعزيز التسويق والتجارة من خلال الحد من الفاقد والمهدر من الأغذية، وتكثيف سلاسل إمدادات الأغذية، وتنوع التجارة؛ وزيادة تبادل المعلومات وتشجيع التكنولوجيات الجديدة الميسورة التكلفة؛ والحماية الاجتماعية ورأس المال البشري من خلال ضمان الحصول على الغذاء، وتوفير الأغذية والتغذية، ودعم سبل العيش، والحد من التبعية، والتعجيل باستخدام الأدوات الرقمية.

تحديث شفوي عن استجابة البرنامج لجائحة كوفيد-19

- 276- قال رئيس الاستجابة لجائحة كوفيد-19 إن العالم لا يزال يواجه تحديات غير مسبوقة، فقد أدت الجائحة إلى مفاقمة آثار النزاع والظروف المناخية المتطرفة والجراد الصحراوي والأزمات الاقتصادية. ومن المرجح ازدياد انعدام الأمن الغذائي في 20 بلدا في غضون ستة أشهر، وتعرض أربعة بلدان لخطر المجاعة. وتُشير التقديرات إلى أن 271.8 مليون شخص في 79 بلدا من البلدان التي يعمل فيها البرنامج يعانون من انعدام الأمن الغذائي. وعلى الرغم من قيام البرنامج بوقف استجابته لحالة طوارئ كوفيد-19 العالمية من المستوى 3، فإنه سيواصل دعم العمليات الميدانية والموظفين ما دامت الحاجة تدعو إلى ذلك.
- 277- وتشمل الإنجازات التي تحققت في إطار خطة البرنامج للاستجابة العالمية توزيع 1.7 مليار دولار أمريكي من التحويلات القائمة على النقد على السكان الضعفاء في 67 بلدا، ومساعدة 13 مليون طفل من خلال البرامج المدرسية، والرصد الآني في 39 بلدا، ومخططات الحماية الاجتماعية الحكومية في 50 بلدا. وقام البرنامج من خلال خدماته المشتركة بإرسال أكثر من 92 000 متر مكعب من البضائع إلى 171 بلدا، وأجرى 53 عملية إجلاء طبي، ونقل أكثر من 25 000 مسافر من نحو 400 منظمة، بالإضافة إلى بناء مستشفيات ميدانية في إثيوبيا وغانا.

- 278- ويجري تقليص الخدمات المشتركة تدريجياً، ولكنها سستأنف إذا اقتضت الضرورة ذلك. ويعكف البرنامج على تطوير البنية التحتية لسلاسل التبريد استعداداً لتوزيع اللقاح؛ ولا يتوقع البرنامج أداء دور في سلاسل إمداد اللقاحات، ولكنه يتواصل مع العناصر الفاعلة الرئيسية، مثل التحالف العالمي للقاحات والتحصين (Gavi) ومنظمة الصحة العالمية، والصندوق العالمي، ومبادرة كلنتون لتوفير الرعاية الصحية، ومنظمة أطباء بلا حدود، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، واليونيسف، للتأكد من أنه جاهز للاستجابة عندما يطلب منه تقديم الدعم.
- 279- وأضاف أن البرنامج يجري عملية لاستخلاص الدروس المستفادة من الاستجابة لجائحة كوفيد-19، وأن التعقيبات ستقدم إلى المجلس في فبراير/شباط 2021. وأشار إلى ضرورة تحسين وتوسيع التحليل عن بُعد وجمع البيانات في الوقت الحقيقي؛ والاستثمار في اللوجستيات، والاستعداد للطوارئ والاستجابة لها؛ وتعزيز نظم التحليل والإنذار المبكر؛ وزيادة التمويل المرن. ويُشكل الاستعداد لمزيد من حالات الطوارئ الصحية أولوية في البرنامج.
- 280- وقدم أيضاً تحديثاً عن نظام الإنذار المؤسسي، مشيراً إلى أن حالة التأهب وصلت إلى أعلى مستوى لها في جمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا. وتشمل العوامل التي يمكن أن تقاوم من أثر جائحة كوفيد-19 في عام 2021 النزاع، والأحوال الجوية المتطرفة المرتبطة بظاهرة النينيا، والتوترات السياسية التي تُخيم على أجواء الانتخابات في عدة بلدان.
- 281- وأشار في الختام إلى استعراض ضمانات الإدارة للخدمات المشتركة المقدمة من البرنامج واستجابته لجائحة كوفيد-19، وإلى أن عمليات الضمانات الثماني التي أُجريت حتى الآن كشفت عن استنتاجات إيجابية.
- 282- وأشاد أعضاء المجلس بالبرنامج على عمليات الاستجابة لجائحة كوفيد-19، مشيرين إلى أن توفير الخدمات المشتركة أساسي للاستجابة العالمية للجائحة.
- 283- وأعرب بعض الأعضاء عن خوفهم من استمرار عدم الوضوح بشأن تخفيف الرقابة الداخلية أثناء الاستجابة لجائحة كوفيد-19. وتساءلوا عن الطريقة التي يقوم بها البرنامج بالتخفيف من المخاطر ومنعها، بما يشمل التدليس، ودعا البرنامج إلى توكي الوضوح بشأن ما يُشكل "خطراً مقبولاً". ورحبوا بإطلاق مشروع ضمانات الإدارة، وقالوا إنهم يتطلعون إلى تلقي معلومات عن عملية الموافقات المركزية للتخفيف من الضوابط وإنشاء آلية لإبلاغ المجلس بالقرارات ذات الصلة.
- 284- وسلط أعضاء آخرون الضوء على الأثر الكبير لجائحة كوفيد-19 على الأمن الغذائي والتغذية، ولا سيما في أفريقيا. وشجعوا الأمم المتحدة على النظر إلى الأزمة باعتبارها فرصة للأخذ بنهج طموح وشامل حيال النظم الغذائية. وأكدوا أيضاً إسهام مركز الامتياز لمكافحة الجوع وسوء التغذية في أفريقيا الغربية والوسطى في معالجة التحديات الإقليمية والعالمية.
- 285- وطلب أحد الوفود من الأعضاء دعم اقتراح يدعو إلى إعفاء الأغذية التي يشتريها البرنامج من قيود التصدير. وطلب أعضاء آخرون مزيداً من المعلومات عن خطط نشر اللقاح، بما يشمل موظفي البرنامج، وتساءلوا عن تأثير استمرار أجواء عدم التيقن على خطط البرنامج وعمله مع الشركاء. وطلب أحد الأعضاء من البرنامج تقاسم الدروس المستفادة من الجائحة في إدارة الأزمات.
- 286- وأشار نائب المدير التنفيذي إلى أن البرنامج يقوم بدور نشط في سلسلة من فرق العمل المشتركة بين الوكالات التي تبحث الاستعداد لنشر اللقاح. وبالنظر إلى أن خطة الاستجابة الإنسانية العالمية والصندوق الاستئماني المرتبط بها سينتهيان مع حلول نهاية عام 2020، تدور مناقشات حول الأنشطة التي سيجري الإطلاع بها في إطار خطط الاستجابة الإنسانية القطرية والنداءات المباشرة. وأكد من جديد للمجلس أن تقليص الخدمات المشتركة يتم بالتشاور الكامل مع الشركاء. وأضاف أنه نظراً لإنهاء حالة الطوارئ من المستوى 3، قد يرغب المجلس في النظر في كيفية تلقي مزيد من التحديات بالنظر إلى أن الاستجابة سيجري دمجها في العمليات على المستوى القطري.
- 287- وشدد رئيس الاستجابة لجائحة كوفيد-19 أيضاً على أن البرنامج يزمع توزيع اللقاح، مشيراً إلى أن 67 مليون شخص يُعتقد أنهم خارج نطاق الحكومات المعترف بها دولياً. ويُمثل النقل والتخزين والتوزيع تحديات كبيرة، ولا سيما بالنسبة للقاحات التي لا بد من حفظها في درجات حرارة شديدة الانخفاض. وتُبذل جهود متواصلة لتقييم وتحسين الاستعداد للطوارئ والاستجابة لها،

ولكن من غير الممكن الاستعداد تماما لأي سيناريو؛ ولذلك يتعيّن على البرنامج أن يتحلى بالقدر الكافي من المرونة والسرعة للاستجابة للأزمات التي لا يمكن التنبؤ بها في البيانات التي لا يمكن التنبؤ بها.

288- وقال كبير موظفي الشؤون المالية إنه تم إيلاء عناية كبيرة للرقابة الداخلية وإدارة المخاطر أثناء الاستجابة لجائحة كوفيد-19. ولخص الخطوات المتخذة بشأن الضوابط الدنيا التي شملت توجيهات محدّثة صدرت في مايو/أيار بشأن الضوابط البديلة للموارد البشرية والرصد وسائر المجالات؛ والضوابط الدنيا لإدارة مخاطر الأطراف الثالثة التي ورّعت في مايو/أيار ويونيو/حزيران؛ والتدريب الميداني على إدارة التدليس في حالات الطوارئ الذي تم تنظيمه لنحو 3 000 موظف أثناء فترة الصيف؛ وأفضل ممارسات الرقابة الافتراضية وعن بُعد التي تم تقاسمها مع المكاتب الإقليمية في أغسطس/آب. وقام البرنامج في أكتوبر/تشرين الأول بتوضيح وتوزيع نحو 90 من الضوابط الدنيا بشأن الوظائف الأساسية لسلسلة الإمداد، والتمويل، والتحويلات القائمة على النقد، والتقييم والرصد، وخدمات الإدارة، والشراكات مع المنظمات غير الحكومية، والموارد البشرية، والتكنولوجيا. ويحتاج البرنامج إلى أدلة تثبت الامتثال لهذه الضوابط الدنيا، ومن المقرر أن تقدّم جميع المكاتب الإقليمية والمكاتب القطرية الخمسة والثلاثين العالية المخاطر هذه المعلومات بحلول نهاية نوفمبر/تشرين الثاني. وأرسلت إلى مكاتب المقر والمكاتب الإقليمية أسئلة عن خط الدفاع الثاني للرد عليها بحلول مطلع ديسمبر/كانون الأول. وستقدّم الإدارة تقريرا مؤقتا عن الضوابط الداخلية إلى لجنة مراجعة الحسابات في ديسمبر/كانون الأول. ويواصل البرنامج إدارة سجلات المخاطر المؤسسية، ويُجري مناقشات منتظمة حولها، بما يشمل سجلات المخاطر في المكاتب القطرية وعملية الضمان السنوية في نهاية العام التي كانت قد بدأت قبل أسبوع.

المسائل التنظيمية والإجرائية

2020/EB.2/16 برنامج عمل المجلس التنفيذي لفترة السنتين (2021-2022)

289- أشار أمين المجلس التنفيذي إلى أن المجلس يوافق، وفقا لتوصية جماعة العمل المعنية بالتسيير والإدارة التي وافق عليها المجلس في عام 2000 في كل دورة من دوراته العادية الثانية، على برنامج عمله لفترة السنتين التالية. وذكر أن برنامج العمل يشمل البنود التي تتطلبها قواعد البرنامج ولوائحه والبنود التي يطلبها المجلس وكذلك الإدارة، وقال إن برنامج العمل وثيقة حيّة يتم تحديثها، بناء على مشورة هيئة المكتب حسب ما تقتضيه الحاجة، بما في ذلك استجابة لطلبات الدول الأعضاء التي تقدّم من خلال منسقي القوائم، وتُشكل الوثيقة، من بين جملة أمور، الأساس لجدولة المشاورات والتحديثات والأحداث المشابهة فيما بين الدورات.

ملخص أعمال المجلس التنفيذي

2020/EB.2/17 ملخص أعمال الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لعام 2020

290- أشار رئيس المجلس التنفيذي إلى أن مقرر الدورة السنوية للمجلس لعام 2020 قد أعد ملخص أعمال تلك الدورة وأن مشروع هذا الملخص قد تم توزيعه على أعضاء المجلس في أكتوبر/تشرين الأول 2020.

التحقق من القرارات والتوصيات المعتمدة

291- لاحظ الرئيس، أثناء تقديمه هذا البند، أن الدورة الحالية قد مضت بسلاسة ملحوظة على الرغم من إجراءاتها عن بُعد بالوسائل الإلكترونية، وأشاد بقرار التحول إلى منصة اجتماعات إلكترونية جديدة. وأشاد بالأمانة والموظفين التقنيين الذين جعلوا ذلك ممكنا، فقال إنه يتعهد بمواصلة المناقشة مع الأمانة لسبل زيادة تحسين الاجتماعات في المستقبل. وسلط الضوء بعد ذلك على بعض قرارات الدورة والمناقشات التي دارت أثناءها.

292- وأكد المقرر بعد ذلك أن القرارات والتوصيات المقدمة في مشروع مجموعة القرارات والتوصيات المعتمدة من المجلس أثناء الدورة الحالية تُطابق ما تم الاتفاق عليه أثناء الدورة. وأضاف أن النسخ النهائية من القرارات والتوصيات المعتمدة ستُنشر في الموقع الشبكي للمجلس في الأسبوع التالي وأن مشروع ملخص المناقشات التي دارت أثناء الدورة سيجري تعميمه في الوقت المناسب للتعليق عليه.

الملحق الأول

القرارات والتوصيات

ستنفذ الأمانة القرارات والتوصيات الواردة في هذا التقرير في ضوء مداوات المجلس، التي سترد نقاطها الرئيسية في ملخص أعمال الدورة.

قرّر المجلس، بسبب جائحة كوفيد-19، وتمشيا مع المادة الأولى-4 من لائحته الداخلية، أن يعقد دورته العادية الثانية لعام 2020 بالوسائل الرقمية من 16 إلى 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2020.

اعتماد جدول الأعمال

اعتمد المجلس جدول الأعمال.

16 نوفمبر/تشرين الثاني 2020

إجراء انتخابات لشغل مقعد شاغر في هيئة المكتب و تعيين المقرر

انتخب المجلس، وفقا للمادة الرابعة من لائحته الداخلية، انتخب المجلس سعادة السيد Fernando José Marroni de Abreu (البرازيل، القائمة جيم) عضوا في هيئة المكتب ونائبا لرئيس المجلس.

عيّن المجلس، وفقا للمادة الثانية عشرة من لائحته الداخلية، السيدة KANG Hyo Joo (جمهورية كوريا، القائمة باء) مقررة لدورته السنوية لعام 2020.

16 نوفمبر/تشرين الثاني 2020

القضايا الاستراتيجية الراهنة والمقبلة

2020/EB.2/1 ملاحظات افتتاحية من المدير التنفيذي

أحاط المجلس علما بالملاحظات الافتتاحية التي أدلى بها المدير التنفيذي. وسترد النقاط الرئيسية التي تطرق لها المدير التنفيذي وتعليقات المجلس عليها في ملخص أعمال الدورة.

16 نوفمبر/تشرين الثاني 2020

مسائل الموارد والمالية والميزانية

2020/EB.2/2 خطة البرنامج للإدارة (2021-2023)

بعد أن نظر المجلس في "خطة البرنامج للإدارة (2021-2023)" (WFP/EB.2/2020/5-A/1/Rev.1)، فإنه:

- 1- لاحظ أن اعتماد دعم البرامج والإدارة لعام 2021 يفترض مستوى من التمويل قدره 7.40 مليار دولار أمريكي في عام 2021؛
- 2- أحاط علما بالمطالبات التشغيلية المتوقعة البالغة 12.3 مليار دولار أمريكي لعام 2021، على النحو المبين في القسم الثالث من خطة الإدارة (2021-2023)؛
- 3- وافق على اعتماد لدعم البرامج والإدارة لعام 2021 بمبلغ 443.5 مليون دولار أمريكي، يُخصّص على النحو التالي:

83.7 مليون دولار أمريكي

الاستراتيجية والوجهة

الخدمات المقدمة للعمليات	246.7 مليون دولار أمريكي
الحكومة، والرقابة المستقلة، وجمع الأموال	113.1 مليون دولار أمريكي
المجموع	443.5 مليون دولار أمريكي

- 4- وافق على تخصيص مبلغ 32.2 مليون دولار أمريكي من حساب تسوية دعم البرامج والإدارة من أجل المبادرات المؤسسية الحاسمة؛
- 5- وافق على تطبيق معدل موحد لاسترداد تكاليف الدعم غير المباشرة قدره 6.5 في المائة لعام 2021 لجميع المساهمات باستثناء مساهمات الحكومات في البرامج المنفذة في بلدانها، والمساهمات المقدمة من البلدان النامية أو البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، على نحو ما يقرره المجلس التنفيذي، التي سيُطبق عليها معدل لاسترداد تكاليف الدعم غير المباشرة قدره 4 في المائة في عام 2021؛
- 6- وافق على سقف قدره 82 مليون دولار أمريكي لسلف الخدمات المؤسسية بدءاً من عام 2021، ويتطلع إلى استعراض ذلك كجزء من خطط الإدارة المقبلة؛
- 7- تطلع إلى تلقي تحديثات منتظمة عن عملية الميزنة الاستراتيجية من القاعدة إلى القمة الجارية حالياً، على أن يُعرض أول تحديث منها على دورته العادية الأولى لعام 2021، استعداداً لإدخال تنقيحات على ميزانية دعم البرامج والإدارة؛
- 8- تطلع إلى تلقي تحديثات منتظمة عن المتطلبات التشغيلية والتوقعات التمويلية، على أن يُعرض أول تحديث منها على دورته العادية الأولى لعام 2021، بغية مناقشة أي تنقيحات ضرورية في حال عدم بلوغ إيرادات تكاليف الدعم غير المباشرة المتوقعة المستوى المعتمد لميزانية دعم البرامج والإدارة لعام 2021؛
- 9- أذن للمدير التنفيذي بتعديل مكون دعم البرامج والإدارة في الميزانية تبعاً لأي تغيير في مستوى الإيرادات المتوقعة للسنة، بمعدل لا يتجاوز 2 في المائة من التغيير المتوقع في الإيرادات.

كما أحاط المجلس علماً بتعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (WFP/EB.2/2020/5(A,B,C)/2) وتعليقات لجنة المالية في منظمة الأغذية والزراعة (WFP/EB.2/2020/5(A,B,C)/3).

18 نوفمبر/تشرين الثاني 2020

2020/EB.2/3 عملية اختيار وتعيين مراجع الحسابات الخارجي للبرنامج للفترة من 1 يوليو/تموز 2022 إلى 30 يونيو/حزيران 2028

وافق المجلس على العملية المقترحة لاختيار وتعيين مراجع الحسابات الخارجي للبرنامج للفترة من 1 يوليو/تموز 2022 إلى 30 يونيو/حزيران 2028 (WFP/EB.2/2020/5-B/1).

كما أحاط المجلس علماً بتعليقات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (WFP/EB.2/2020/5(A,B,C)/2) وتعليقات لجنة المالية في منظمة الأغذية والزراعة (WFP/EB.2/2020/5(A,B,C)/3).

17 نوفمبر/تشرين الثاني 2020

2020/EB.2/4 سياسة البرنامج بشأن الحماية والمساءلة وخطة تنفيذها

وافق المجلس على سياسة البرنامج بشأن الحماية والمساءلة (WFP/EB.2/2020/4-A/1/Rev.2).

وبغية تنفيذ السياسة بنجاح، لا بدّ من توفير موارد مالية كافية على المستوى المؤسسي، والإقليمي، والقطري. وقد التزم البرنامج بتقديم خطة تنفيذ مع ميزانية تقديرية إلى المجلس لينظر فيها في موعد لا يتجاوز دورته السنوية لعام 2021. وستشمل الخطة مخصصاً نظرياً

للتكاليف التقديرية عبر جميع مصادر التمويل المناسبة، بما في ذلك ميزانية دعم البرامج والإدارة، وميزانيات الحوافظ القطرية، والدعم من خارج الميزانية.

18 نوفمبر/تشرين الثاني 2020

2020/EB.2/5 خارطة طريق من أجل إدماج منظور الإعاقة في البرنامج (2021-2020)

وافق المجلس التنفيذي على خارطة الطريق لإدماج منظور الإعاقة في البرنامج (2021-2020) (WFP/EB.2/2020/4 B).

18 نوفمبر/تشرين الثاني 2020

الحافظة الإقليمية للجنوب الأفريقي

2020/EB.2/6 تقرير موجز عن تقييم الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة لجمهورية الكونغو الديمقراطية (2020-2018)، ورد الإدارة عليه

أحاط المجلس علماً بالتقرير الموجز عن الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة لجمهورية الكونغو الديمقراطية (2020-2018) (WFP/EB.2/2020/6-B/Rev.1) ورد الإدارة عليه (WFP/EB.2/2020/6-B/Add.1)، وحث على اتخاذ المزيد من الإجراءات بشأن التوصيات الواردة في التقرير، مع مراعاة الاعتبارات التي أثارها المجلس أثناء مناقشته.

18 نوفمبر/تشرين الثاني 2020

2020/EB.2/7 الخطة الاستراتيجية القطرية لجمهورية الكونغو الديمقراطية (2024-2021)

وافق المجلس على الخطة الاستراتيجية القطرية لجمهورية الكونغو الديمقراطية (2024-2021) (WFP/EB.2/2020/7-A/2) بتكلفة إجمالية يتحملها البرنامج قدرها 1 673 766 710 دولاراً أمريكياً.

18 نوفمبر/تشرين الثاني 2020

الحافظة الإقليمية لآسيا والمحيط الهادئ

2020/EB.2/8 تقرير موجز عن تقييم الخطة الاستراتيجية القطرية لإندونيسيا (2020-2017)، ورد الإدارة عليه

أحاط المجلس علماً بالتقرير الموجز عن تقييم الخطة الاستراتيجية القطرية لإندونيسيا (2020-2017) (WFP/EB.2/2020/6-C) ورد الإدارة عليه (WFP/EB.2/2020/6-C/Add.1)، وحث على اتخاذ المزيد من الإجراءات بشأن التوصيات الواردة في التقرير، مع مراعاة الاعتبارات التي أثارها المجلس أثناء مناقشته.

19 نوفمبر/تشرين الثاني 2020

2020/EB.2/9 الخطة الاستراتيجية القطرية لإندونيسيا (2025-2021)

وافق المجلس على الخطة الاستراتيجية القطرية لإندونيسيا (2025-2021) (WFP/EB.2/2020/7-A/4) بتكلفة إجمالية يتحملها البرنامج قدرها 15 828 623 دولاراً أمريكياً.

19 نوفمبر/تشرين الثاني 2020

2020/EB.2/10 تقرير موجز عن تقييم الخطة الاستراتيجية القطرية لتيمور-ليشتي (2018-2020)، ورد الإدارة عليه

أحاط المجلس علماً بالتقرير الموجز عن تقييم الخطة الاستراتيجية القطرية لتيمور-ليشتي (2018-2020) (WFP/EB.2/2020/6-D) ورد الإدارة عليه (WFP/EB.2/2020/6-D/Add.1)، وحث على اتخاذ المزيد من الإجراءات بشأن التوصيات الواردة في التقرير، مع مراعاة الاعتبارات التي أثارها المجلس أثناء مناقشته.

19 نوفمبر/تشرين الثاني 2020

الحافظة الإقليمية لشرق أفريقيا

2020/EB.2/11 تنقيح الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة لبوروندي (2018-2020) والزيادة المقابلة في الميزانية

وافق المجلس على تنقيح الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة لبوروندي (2018-2020) والزيادة المقابلة في الميزانية البالغة 72 340 828 دولاراً أمريكياً على النحو الوارد في الوثيقة WFP/EB.2/2020/7-C/1.

19 نوفمبر/تشرين الثاني 2020

الحافظة الإقليمية لغرب أفريقيا

2020/EB.2/12 تقرير موجز عن تقييم الخطة الاستراتيجية القطرية للكاميرون (2018-2020)، ورد الإدارة عليه

أحاط المجلس علماً بالتقرير الموجز عن تقييم الخطة الاستراتيجية القطرية للكاميرون (2018-2020) (WFP/EB.2/2020/6-A) ورد الإدارة عليه (WFP/EB.2/2020/6-A/Add.1)، وحث على اتخاذ المزيد من الإجراءات بشأن التوصيات الواردة في التقرير، مع مراعاة الاعتبارات التي أثارها المجلس أثناء مناقشته.

19 نوفمبر/تشرين الثاني 2020

2020/EB.2/13 الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة لتوغو (2021)

وافق المجلس على الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة لتوغو (2021) (WFP/EB.2/2020/7-B/1) بتكلفة إجمالية يتحملها البرنامج قدرها 3 467 347 دولاراً أمريكياً.

19 نوفمبر/تشرين الثاني 2020

الحافظة الإقليمية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

2020/EB.2/14 الخطة الاستراتيجية القطرية لغواتيمالا (2021-2024)

وافق المجلس على الخطة الاستراتيجية القطرية لغواتيمالا (2021-2024) (WFP/EB.2/2020/7-A/3) بتكلفة إجمالية يتحملها البرنامج قدرها 157 601 501 دولاراً أمريكياً.

19 نوفمبر/تشرين الثاني 2020

مسائل أخرى

2020/EB.2/15 تقرير مرحلي عن تنفيذ خطة العمل الشاملة بشأن توصيات الفريق العامل المشترك بين المجلس التنفيذي وإدارة البرنامج المعني بالمضايقات والتحرش الجنسي وإساءة استعمال السلطة والتمييز

أعرب المجلس عن تقديره للتقرير المرحلي عن تنفيذ خطة العمل الشاملة بشأن توصيات الفريق العامل المشترك بين المجلس التنفيذي وإدارة البرنامج المعني بالمضايقات والتحرش الجنسي وإساءة استعمال السلطة والتمييز (WFP/EB.2/2020/10-A) وطلب إلى الأمانة:

- (1) تقديم تحديثات شفوية فصلية طوال مدة ولاية مساعدة المدير التنفيذي لشؤون ثقافة العمل، تبين فيها تنفيذ الخطة وأي تنقيحات يتم إدخالها عليها؛
- (2) تقديم تقرير مرحلي رسمي سنويا كجزء من تقرير الأداء السنوي للبرنامج.

20 نوفمبر/تشرين الثاني 2020

المسائل التنظيمية والإجرائية

2020/EB.2/16 برنامج عمل المجلس التنفيذي لفترة السنتين (2021-2022)

وافق المجلس على برنامج عمل المجلس التنفيذي لفترة السنتين (2021-2022) (WFP/EB.2/2020/8-A/Rev.1) بالصيغة التي اقترحتها هيئة المكتب والأمانة.

20 نوفمبر/تشرين الثاني 2020

ملخص أعمال الدورة السنوية للمجلس التنفيذي

2020/EB.2/17 ملخص أعمال الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لعام 2020

وافق المجلس على مشروع ملخص أعمال دورته السنوية لعام 2020، الذي سترد النسخة النهائية منه في الوثيقة WFP/EB.A/2020/14.

20 نوفمبر/تشرين الثاني 2020

الملحق الثاني

جدول الأعمال

- 1- اعتماد جدول الأعمال (للموافقة)
- 2- انتخاب لشغل مقعد شاغر في هيئة المكتب وتعيين المقرر
- 3- ملاحظات افتتاحية من المدير التنفيذي
- 4- قضايا السياسات
 - أ) سياسة البرنامج بشأن الحماية والمساءلة (للموافقة) وخطة تنفيذها (للعلم)
 - ب) خارطة الطريق لإدماج منظور الإعاقة في البرنامج (2020-2021) (للموافقة)
 - ج) تحديث عن التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها (للعلم)*
 - د) خلاصة سياسات البرنامج المتعلقة بخطته الاستراتيجية (للعلم)
 - هـ) تحديث عن تنفيذ البرنامج لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 279/72 (إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية) (للعلم)*
 - و) تحديث شفوي عن آثار التوجيهات بشأن أطر الأمم المتحدة للتعاون في مجال التنمية المستدامة والتحليلات القطرية المشتركة على البرنامج (للعلم)*
 - ز) تحديث شفوي عن سياسة شؤون العاملين: رؤية مستقبلية لقوة البرنامج العاملة وثقافة مكان العمل لديه (للعلم)*
- 5- مسائل الموارد والمالية والميزانية
 - أ) خطة البرنامج للإدارة (2021-2023) (للموافقة)
 - ب) عملية اختيار وتعيين مراجع الحسابات الخارجي للبرنامج للفترة من 1 يوليو/تموز 2022 إلى 30 يونيو/حزيران 2028 (للموافقة)
 - ج) خطة عمل مراجع الحسابات الخارجي (للعلم)
- 6- تقارير التقييم (للنظر)
 - أ) تقرير موجز عن تقييم الخطة الاستراتيجية القطرية للكاميرون (2018-2020)، ورد الإدارة عليه
 - ب) تقرير موجز عن تقييم الخطة الاستراتيجية القطرية المؤقتة لجمهورية الكونغو الديمقراطية (2018-2020)، ورد الإدارة عليه
 - ج) تقرير موجز عن تقييم الخطة الاستراتيجية القطرية لإندونيسيا (2017-2020)، ورد الإدارة عليه
 - د) تقرير موجز عن تقييم الخطة الاستراتيجية القطرية لتيمور-ليستي (2018-2020)، ورد الإدارة عليه
- 7- المسائل التشغيلية
 - أ) الخطط الاستراتيجية القطرية (للموافقة)
 - 1) كوبا (2021-2024) – أجل البند إلى الدورة العادية الأولى لعام 2021
 - 2) جمهورية الكونغو الديمقراطية (2021-2024)
 - 3) غواتيمالا (2021-2024)

* سيُناقش البند أثناء الدورة.

- (4) إندونيسيا (2021-2025)
- (ب) الخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة (للموافقة)
- (1) توغو (2021)
- (ج) تنقيحات الخطط الاستراتيجية القطرية والزيادات المقابلة في الميزانية (للموافقة)
- (1) بوروندي (2018-2020)
- (د) تقارير المدير التنفيذي عن المسائل التشغيلية (للعلم)
- (1) تنقيحات الخطط الاستراتيجية القطرية والخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة والزيادات المقابلة في الميزانية التي وافق عليها المدير التنفيذي أو المدير التنفيذي والمدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة (1 يناير/كانون الثاني – 30 يونيو/حزيران 2020)
- (2) الخطط الاستراتيجية القطرية المؤقتة الانتقالية المتعددة البلدان وعمليات الطوارئ المحدودة وأنشطة الاستجابة العاجلة التي وافق عليها المدير التنفيذي أو المدير التنفيذي والمدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة (1 يناير/كانون الثاني – 30 يونيو/حزيران 2020)
- 8- المسائل التنظيمية والإجرائية**
- (أ) برنامج عمل المجلس التنفيذي لفترة السنتين (2021-2022) (للموافقة)
- 9- ملخص أعمال الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لعام 2020 (للموافقة)**
- 10- مسائل أخرى**
- (أ) تقرير مرحلي عن تنفيذ خطة العمل الشاملة لتنفيذ توصيات الفريق العامل المشترك بين المجلس التنفيذي وإدارة البرنامج المعني بالمضايقات والتحرش الجنسي وإساءة استعمال السلطة والتمييز (للنظر)
- (ب) تقرير الاجتماع المشترك للمجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان/مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وبرنامج الأغذية العالمي، 29 مايو/أيار 2020 (للعلم)
- (ج) تحديث شفوي عن التحضيرات لقمة الأمم المتحدة بشأن النظم الغذائية لعام 2021 (للعلم)*
- (د) تحديث شفوي عن استجابة البرنامج لجائحة كوفيد-19 (للعلم)*
- 11- التحقق من القرارات والتوصيات المعتمدة**